

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات



إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
شعبة الإحصاءات

السلسلة واو العدد ٨٧

دراسات في الطرق

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة هي حلقة وصل مهمة بين السياسات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمل على الصعيد الوطني. وتقوم الإدارة بعملها على ثلاثة محاور رئيسية مترابطة: '١' فهي تقوم بجمع وتوليد وتحليل طائفة واسعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تستفيد منها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استعراض المشاكل المشتركة والاطلاع على خيارات السياسات العامة؛ '٢' وهي تقوم بتيسير المفاوضات بين الدول الأعضاء في كثير من الهيئات الدولية الحكومية بشأن مناهج العمل المشترك التي تواجهها الدول الأعضاء التحديات الجارية والبارزة؛ '٣' وهي تقدم المشورة للحكومات المهتمة بشأن الطرق والوسائل التي يمكن اتباعها في ترجمة أطر السياسة العامة التي تنشأ عن مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدتها إلى برامج على المستويات القطرية، كما تساعد من خلال برامج المساعدة التقنية في بناء القدرات الوطنية.

ملاحظة

تتألف رموز وناثق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وناثق الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.F/87/Add.1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.08.XVII.9

ISBN 978-92-1-661031-9

حقوق الطبع محفوظة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨
جميع الحقوق محفوظة

تصدير

أعدت هذه النشرة بعنوان إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات، بدعم من فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع^١، كما اتفق عليه في اجتماعها في ٢٠٠٣ في جنيف. والغرض الأساسي من إعداد هذا الملحق هو مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ المبادئ التوجيهية التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والواردة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: المفاهيم والتعاريف، التنقيح^٢ وفي إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: دليل تجميع الإحصاءات^٣. ويمكن أيضاً استعمال الملحق كدليل توجيهي للمستعملين الذين يرغبون في زيادة الفهم بطبيعة بيانات التجارة.

ويشمل الملحق عدداً من المواضيع التي تفيدها جامعي بيانات التجارة، بما في ذلك تجميع بيانات الممارسات الجارية في هذا الصدد، واتفاقية كيو تو المنقحة: الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)، والنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها لسنة ٢٠٠٧، ومسائل معينة تتصل بتجميع البيانات، مثل السلع برسم التجهيز أو إعادة التصدير، والاختلافات بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وإحصاءات البضائع العامة في موازين المدفوعات، والدروس المستفادة من نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية، والربط بين إحصاءات التجارة وسجلات الأعمال.

وهذا الملحق موجه إلى جميع المؤسسات التي لها دور في جمع إحصاءات التجارة وتجميعها ونشرها، ويشير تعبير "جامعي الإحصاءات" في هذا الملحق إلى هذه المؤسسات. ويدرك واضعو الدليل أن إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم هي المنتج الرئيسي للبيانات الأساسية عن المعاملات التجارية، أما مكاتب الإحصاءات الوطنية فهي مسؤولة أساساً عن تجهيز ونشر إحصاءات التجارة. ويتصل جزء كبير مما يرد في هذا الملحق بالبلدان أو المناطق، ومع ذلك، ونظراً لانتشار الاتحادات الجمركية في السنوات الأخيرة، فقد أضيف فصل مستقل يتصل على وجه الخصوص بجمع البيانات في إطار الاتحادات الجمركية.

^١ فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع هي هيئة مشتركة بين الوكالات، تعقد اجتماعاتها بناءً على دعوة منظمة التجارة العالمية، وتتكون من شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الجمارك العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية) واللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

^٢ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.16.

^٣ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.02.XVII.17.

شكر

قام بوضع مسودة هذا الملحق شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع إسهامات من أعضاء فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع. وعلى وجه التحديد قام أندرياس مورير، ويان ماركوس من منظمة التجارة العالمية بتقديم إسهامات مهمة في الفصل الرابع، الفرعين ألف ودال، وقام كليمنز شروتر، وكارو نورثلا من المكتب الإحصائي الأوروبي بإعداد النسخ الأولى للفصل السادس والفرع باء من الفصل الرابع، وأندرياس لندر من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بكتابة المسودة الأولى للفصل السابع. وقام روبرت ديبلسمان من صندوق النقد الدولي وسيمون رويلز من منظمة الجمارك العالمية بتقديم تعليقات قيّمة. ومرّ هذا الملحق بعدة دورات من المراجعة، وتظل المسؤولية النهائية عن إعداد هذا الملحق من مسؤولية شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة.

أما المعلومات عن المسائل المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع: المفاهيم والتعاريف، فقد قامت بتجميعها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بشكل صريح أو ضمني، من خلال ورشات العمل وسائر الاجتماعات التي عُقدت في كثير من مناطق العالم^٤. وقد أتاحت معلومات قيّمة عن هذا الطريق، بما في ذلك المعلومات عن ممارسات البرازيل والصين والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج، وقد أدخلت جميعاً في هذا الملحق. وعلاوة على ذلك أسهمت المكاتب الوطنية التي أكملت الاستبيان الخاص بممارسات التجميع والنشر وأعدت هذا الاستبيان إلى الأمم المتحدة، بمعلومات هامة تم تجهيزها وتلخيصها في الفصل الأول.

ولا بد في الختام من التنويه بالجهد الكبير الذي بذله العاملون في فرع إحصاءات التجارة في شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة، الذين قضوا ساعات طويلة كُرّست لإعداد ومراجعة النص، وخاصة جهود فلاديمير ماركونجو، الذي كان المسؤول عن هذه النشرة عموماً، ورونالد يانسن، وماتياس ريستر، وسركبران زيراي.

^٤ عُقدت ورشات العمل في أديس أبابا (٢٠٠٤) والخرطوم (٢٠٠٤) وأبوجا (٢٠٠٥) ودوالا (٢٠٠٦) وبانكوك (٢٠٠٦) وفيجي (٢٠٠٧) وليما (٢٠٠٧) وعمّان (٢٠٠٧) وأديس أبابا (٢٠٠٧)، كما عُقد اجتماع فريق خبراء عن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع في نيويورك، ٢٠٠٧. انظر http://unstats.un.org/unsd/trade/workshops_imts.htm

تمهيد

هذا الملحق مقسّم إلى سبعة فصول، تشمل ممارسات التجميع (الفصلان الأول والسادس)، والوثائق المرجعية (الفصلان الثاني والثالث)، ومسائل التجميع (الفصل الرابع)، والمسائل النظرية (الفصل الخامس)، والعلاقة بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال (الفصل السابع). وترد معلومات عن خبرات البلدان في الفصلين الرابع والسابع، كما يعرض الفصل السادس نظرة متعمقة لنظام جمع بيانات التجارة في الاتحاد الأوروبي. ووضعت عدة مرفقات تتضمّن معلومات تكميلية؛ وترد هذه المرفقات بعد الفصول التي تشير إليها مباشرة.

وقد أُعدّ الفصل الأول، الذي يلقي نظرة عامة على نتائج الاستبيان الخاص بالممارسات الوطنية في تجميع ونشر الإحصاءات، على غرار الشكل الذي أُعدّ به الاستبيان، وهو يتبع أيضاً هيكل دليل تجميع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، ولكن محتوى هذا الفصل هو محتوى جديد بالكامل، وهو يوفرّ لجامعي البيانات فهماً متعمقاً للكيفية التي تقوم بها البلدان بشكل عام بتجميع بيانات التجارة الدولية في البضائع وفقاً للتوصيات الواردة في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع.

ويتناول الفصلان الثاني والثالث وصفاً لبعض الوثائق المرجعية المنشورة مؤخراً فيما يتصل بأعمال إحصاءات التجارة. ويتناول الفصل الرابع بشيء من التفصيل قضايا معينة تتصل بالتجميع لقيت اهتماماً كبيراً في الفترة الأخيرة، وهي على وجه التحديد البضائع برسم التجهيز، والبضائع برسم الإصلاح، وبضائع إعادة التصدير، وحدوى تنفيذ إحصاءات الواردات حسب القيمة تسليم ظهر السفينة. أما الفصل الخامس فهو تقرير متعمّق يتناول الاختلافات في معاملة إحصاءات التجارة بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، والتنقيح الثاني، والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات^٥.

ويربط الفصلان السادس والسابع بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال. ونظراً لأن وثائق الجمارك لم تعد متاحة كمصادر للبيانات الخاصة بالتجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي فإن الاتحاد يلجأ مباشرة إلى الحصول على المعلومات من المؤسسات المشتغلة في المعاملات الدولية. وبشكل أكثر تحديداً، يتناول الفصل السابع كيفية الربط بين إحصاءات التجارة وخصائص المؤسسات، وهو موضوع مهم لتحليل مسائل معينة في الاقتصاد الوطني مثل مسألة العمالة.

^٥ يمكن الاضطلاع على نسخة غير نهائية من الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm. واستُخدم إصدار تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كنسخة مرجعية لهذا الملحق.

المحتويات

الصفحة	
ج	تصدير
د	شكر
هـ	تمهيد
١	الفصل الأول - نظرة عامة على الممارسات الوطنية في مجال تجميع ونشر إحصاءات التجارة
١	ألف - مقدمة
١	باء - الترتيبات المؤسسية
٢	جيم - مصادر البيانات
٣	دال - التغطية ووقت التسجيل
٣	هاء - فئات البضائع المدرجة والمستبعدة
٤	البضائع المفترض إدراجها في الإحصاءات التفصيلية للتجارة الدولية في البضائع
٥	البضائع المستبعدة من الإحصاءات التفصيلية للتجارة الدولية في البضائع
٥	واو - اتفاقية كيوتو والإجراءات الجمركية المتصلة بها
٧	زاي - نظم التجارة
٨	حاء - تصنيف السلع الأساسية
٨	طاء - قياس الكميات
٩	ياء - التقييم
١٠	كاف - البلد الشريك
١١	لام - نوعية البيانات
١٣	ميم - التجارة حسب واسطة النقل
١٤	نون - إبلاغ المعلومات ونشرها
	المرفقات
١٦	١-١- توزيع الردود المتعلقة بالبضائع الموصى بإدراجها
١٨	٢-١- توزيع الردود المتعلقة بالبضائع الموصى باستبعادها
	٣-١- مقارنة الردود الواردة في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على نموذجي
٢٠	الاستبيان

الصفحة

٢٥	الفصل الثاني - اتفاقية كيوتو المنقحة
٢٦	ألف - هيكل الاتفاقية
٢٦	باء - صُلب الاتفاقية
٢٦	جيم - المرفق العام
٢٨	دال - المرفقات الخاصة
٣٠	هاء - الإجراءات الجمركية وإحصاءات التجارة الدولية في البضائع
٣١	الواردات
٣٣	إعادة الاستيراد
٣٤	الصادرات
٣٥	إعادة التصدير
٣٥	الاستثناءات من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع
	المرفقات
	٢-١ - التصديق على اتفاقيات كيوتو المنقحة والانضمام إليها (حتى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨): الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)
٣٨	٢-٢ - مقتطفات من المرفق العام للاتفاقية
٣٩	٢-٢ - النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، إصدار ٢٠٠٧، والتصنيف التجاري الدولي الموحد، التنقيح ٤
٤٣	ألف - النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، إصدار ٢٠٠٧
٤٣	باء - التصنيف التجاري الدولي الموحد، التنقيح ٤
٤٤	المرفقات
	٣-١ - قائمة أرقام رموز النظام المنسق التي أُلغيت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
٥٠	٣-٢ - قائمة أرقام رموز النظام المنسق الجديدة التي أُدخلت لتعريف الأصناف ذات الاهتمامات البيئية أو الاجتماعية بشكل منفصل
٥٤	٣-٣ - قائمة بالرموز التي لم يتغيّر رقمها ولكن عدل نطاقها
٥٩	الفصل الرابع - مسائل مختارة تتصل بتجميع البيانات
٥٩	ألف - البضائع برسم التجهيز
٥٩	وصف البضائع برسم التجهيز
٦١	الإجراءات الجمركية التي تتصل بتسجيل البضائع برسم التجهيز
٦٢	أمثلة لقياس البضائع برسم التجهيز
٦٤	الممارسة الجارية في الصين

الصفحة

٦٦	الممارسة الجارية في المكسيك
٦٧	بعض الاستنتاجات
٦٨	باء - البضائع برسم الإصلاح
٦٨	تعريف معاملات الإصلاح : تجربة الاتحاد الأوروبي
٧٠	جيم - إعادة التصدير
٧١	قواعد المنشأ
٧٢	الممارسة الجارية في هولندا
٧٢	الممارسة الجارية في نيوزيلندا
٧٣	دال - إمكانية تسجيل الواردات بأسعار تسليم ظهر السفينة
٧٦	الممارسة الجارية في البرازيل
		الفصل الخامس - العلاقة بين إحصاءات التجارة المجمعة على أساس التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، والمجمعة على أساس الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات
٧٧	ألف - جدول الربط بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات
٧٨	باء - الفروق في التغطية: بنود تضاف إلى إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لأغراض موازين المدفوعات
٧٩	جيم - الفروق في التغطية: بنود تُطرح من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع
٨٠	دال - اختلاف التقييم ووقت التسجيل
٨٣	هاء - تسجيل خاص للبضائع التي تتغير ملكيتها وهي في الخارج، حسب الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات
٨٣	واو - الاختلافات التي لم تعد موجودة في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات
٨٤	زاي - التعديلات التي تُجرى نتيجة للممارسات الوطنية في جميع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع
٨٤	حاء - قابلية بيانات التجارة في البضائع والتجارة في الخدمات للإضافة
٨٥	
٨٧	الفصل السادس - نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية
٨٧	ألف - مقدمة من شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة
٨٧	باء - نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية
٨٨	خلفية تاريخية

الصفحة

٨٩	الاحتفاظ بنظام الجمارك من أجل التجارة مع البلدان خارج الجماعة
٨٩	الصلة بنظام ضريبة القيمة المضافة
٩٠	نظام مباشر لجمع البيانات
٩٠	جيم - الدراسات الاستقصائية الإحصائية فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية
٩١	المقارنة مع بيانات التجارة التي تُجمع من الإقرارات الجمركية
٩١	النظرة إلى النظام باعتباره نظاماً معقداً
٩٢	التأكد من نوعية البيانات
٩٣	الترتيبات المؤسسية
٩٤	مقارنة إحصاءات الجماعة مع الإحصاءات الوطنية
٩٤	الإنجازات والتحديات الجارية
٩٦	الدروس التي تفيد الاتحادات الجمركية الأخرى في تجربة نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية
٩٧	الفصل السابع - ربط إحصاءات التجارة والأعمال
٩٧	ألف - مقدمة
٩٨	باء - كيفية الربط بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال
٩٨	الربط بين مختلف المصادر
٩٨	التحضير لتكامل البيانات: نموذج استبيان
٩٨	توصيات منهجية: مثال توضيحي
١٠٠	تصميم جداول موحدة للتجارة وفقاً لخصائص المؤسسة
١٠١	جيم - الخلاصة
	المرفقات
١٠٢	٧-١ - نموذج استبيان
١٠٤	٧-٢ - بعض الجداول الناتجة عن ممارسة الربط: مثال من النرويج

الفصل الأول

نظرة عامة على الممارسات الوطنية في مجال تجميع ونشر إحصاءات التجارة

ألف - مقدمة

١-١ - يعرض هذا الفصل نظرة عامة على الممارسات الوطنية في مجال تجميع ونشر إحصاءات التجارة، ومدى التزامها بالتوصيات الواردة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: المفاهيم والتعاريف، التنقيح^١ وبالخطوط التوجيهية الخاصة بالتجميع الواردة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، دليل تجميع الإحصاءات^٢. والناتج المعروضة في هذا الفصل هي نتائج الردود الواردة من ١٣٢ دولة على استبيان أعدته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وقام باستعراضه الأعضاء الآخرون في فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، وأُرسل إلى جامعي الإحصاءات في عام ٢٠٠٦ من قِبَل كل من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.

^١ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.16.

^٢ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.17.

٢-١ - واشتمل الاستبيان على ١٧٣ سؤالاً تتصل بجميع التوصيات الواردة في التنقيح ٢ لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع والمبادئ التوجيهية الواردة في دليل تجميع الإحصاءات. واشتملت الأسئلة على عدد من الأسئلة التي استُعملت في دراسة استقصائية سابقة أجريت فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. ومن شأن ذلك أن ييسر تقدير التغييرات التي حدثت في ممارسات البلدان على مدى تلك الفترة الزمنية فيما يتعلق بالموضوعات التي شملتها الأسئلة. ونورد فيما يلي موجزاً للنتائج حسب ترتيب الأسئلة في الاستبيان.

باء - الترتيبات المؤسسية

٣-١ - أكدت ردود البلدان أن مسؤولية تجميع ونشر إحصاءات التجارة الدولية في البضائع تقع في العادة على عاتق مكاتب الإحصاء الوطنية (٧٨ في المائة من البلدان أكدت ذلك). وفي البلدان المتبقية تقوم بتجميع إحصاءات التجارة الدولية الرسمية ونشرها وكالات حكومية أخرى، مثل إدارة الإحصاء في هيوثا الجمارك (وذلك مثلاً في الصين والاتحاد الروسي) أو البنوك المركزية (مثل بلدان أمريكا اللاتينية).

^٣ لا يوجد اتفاق مستقر على تحديد البلدان "المتقدمة" و "النامية" في منظومة الأمم المتحدة. أما في الممارسة العملية فتعتبر اليابان من بين بلدان آسيا، وكندا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، وأستراليا ونيوزيلندا في أوقيانوسيا، ومعظم البلدان الأوروبية، مناطق (متقدمة).

٤-١ - ومن المشجع وجود مذكرات تفاهم في معظم البلدان، أو اتفاقات عمل، بين الوكالة المسؤولة عن إحصاءات التجارة الرسمية والوكالات التي تقدم تلك البيانات. إذ توجد مذكرات تفاهم في ٦٦,٣ في المائة من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، و ٦٤,٥ في المائة في البلدان المتقدمة^٣. وأبلغت ٤٣,٦ في المائة من المجموعة الأولى و ٢٥,٨ في المائة من المجموعة الثانية عن عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات بصفة منتظمة قبل إصدار الإحصاءات (انظر الجدول ١-١).

الجدول ١-١ - الأسئلة المتعلقة بالترتيبات المؤسسية (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل لدى مكتبكم أي مذكرة تفاهم أو اتفاق عمل شبيهه مع أي من الوكالات المذكورة؟	٦٥,٩	٢٨,٠	٦,١	٦٤,٥	٢٥,٨	٩,٧	٦٦,٣	٢٨,٧	٥,٠
في حالة وجود ترتيبات عمل مع وكالات أخرى، هل يعقد مكتبكم بشكل منتظم اجتماعات أو مشاورات مع تلك الوكالات قبل إصدار إحصاءات التجارة؟	٣٩,٤	٤٥,٥	١٥,٢	٢٥,٨	٥٤,٨	١٩,٤	٤٣,٦	٤٢,٦	١٣,٩

جيم - مصادر البيانات

١-٥ - في ٨٧,٩ في المائة من البلدان لا تزال الإقرارات الجمركية هي المصدر الرئيسي للبيانات (انظر الجدول ١-٢). ومع ذلك توجد اختلافات جوهرية بين ممارسات البلدان - فقد أكدت ٥٤,٨ في المائة من البلدان المتقدمة أن الإقرارات الجمركية هي المصدر الرئيسي للبيانات، بينما أكدت ذلك ٩٨ في المائة من رددود البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. وتستعين البلدان المتقدمة بمصادر بيانات أخرى، مثل السجلات الإدارية المتصلة بالضرائب (٥٨,١ في المائة) والدراسات الاستقصائية للمؤسسات (١,٥٨ في المائة) بينما تمثل تلك النسبة في البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٢١,٨ في المائة و ٢٠,٨ في المائة على التوالي. وهذه إحدى نتائج إلغاء الضوابط الجمركية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وتبسيط إجراءات الجمارك إلى حد كبير بين البلدان المتقدمة. ويعود الاتجاه نحو مزيد من الاستفادة النشطة من المصادر غير الجمركية إلى أن جزءاً كبيراً من تدفقات التجارة في بعض البلدان لم يعد مطلوباً لإعلانه للسلطات الجمركية.

الجدول ٢-١ - الأسئلة المتعلقة بمصادر البيانات (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل الإقرارات الجمركية هي المصدر الرئيسي للبيانات؟	٨٧,٩	٩,٨	٢,٣	٥٤,٨	٤١,٩	٣,٢	٩٨,٠	٠,٠	٢,٠
هل تستعملون المصادر التالية كمصادر إضافية للبيانات:									
سجلات الطرود والبريد؟	٣١,١	٦٢,١	٦,٨	٩,٧	٨٧,١	٣,٢	٣٧,٦	٥٤,٥	٧,٩
السجلات الإدارية المتصلة بالضرائب؟	٣٠,٣	٦٠,٦	٩,١	٥٨,١	٣٨,٧	٣,٢	٢١,٨	٦٧,٣	١٠,٩
سجلات صرف العملة الأجنبية أو سجلات السلطات النقدية الأخرى؟	٢٨,٠	٦٥,٢	٦,٨	٢٢,٦	٧٤,٢	٣,٢	٢٩,٧	٦٢,٤	٧,٩
دراسات استقصائية للمؤسسات؟	٢٩,٥	٥٩,٨	١٠,٦	٥٨,١	٣٨,٧	٣,٢	٢٠,٨	٦٦,٣	١٢,٩
سجلات النقل الجوي والبحري؟	٢٥,٠	٦٦,٧	٨,٣	٤١,٩	٥٤,٨	٣,٢	١٩,٨	٧٠,٣	٩,٩
مستندات الشحن الأجنبية؟	١٥,٢	٧٨,٨	٦,١	٦,٥	٩٣,٥	٠,٠	١٧,٨	٧٤,٣	٧,٩
تقارير هيئات السلع الأساسية؟	١٠,٦	٧٤,٢	١٥,٢	٦,٥	٨٧,١	٦,٥	١١,٩	٧٠,٣	١٧,٨

دال - التغطية ووقت التسجيل

٦-١- يتبين من المعلومات الواردة في الجدول ١-٣ أن البلدان تتركز بشكل ساحق في إحصاءاتها التجارية على مبدأ الحركة المادية للبضائع بين البلدان حسب التوصيات الواردة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢. ويُستخدم تغيير الملكية أيضاً في بعض فئات البضائع في ٦١,٣ في المائة من البلدان المتقدمة و ١٩,٨ في المائة من البلدان الأخرى. أما عن القدرة على جمع إحصاءات التجارة التفصيلية على أساس تغيير الملكية فلم يؤكدتها سوى ١٦,١ في المائة من البلدان المتقدمة، وأشارت ٣١,٧ في المائة من البلدان الأخرى إلى القدرة على تجميع إحصاءات تفصيلية عن التجارة على أساس تغيير الملكية. وتعتبر إتاحة الإحصاءات التجارية على أساس تغيير الملكية عنصراً بالغ الأهمية في إحصاءات موازين المدفوعات والحسابات القومية.

٧-١- وبصفة عامة يعتبر وقت التسجيل هو وقت تقديم الإقرارات الجمركية (٧٢ في المائة من الردود) حسب التوصيات المذكورة.

الجدول ١-٣- الأسئلة المتعلقة بالتغطية ووقت التسجيل (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢							
	الاقتصادات المتقدمة		الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		لا		نعم	
	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
بصفة عامة هل تدخل في إحصاءات الإقليم الاقتصادي لبلدكم البضائع التي تدخل (الواردات) أو تخرج من بلدكم (الصادرات) (فيما عدا بضائع الترانزيت والدخول المؤقت/البضائع المسحوبة)؟	٤,٥	٣,٨	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٩٠,١	٥,٠	٥,٠
هل تستعملون تغيير الملكية (بين المقيمين وغير المقيمين) كأساس لإدراج بضائع معينة في إحصاءات التجارة؟	٦٤,٤	٦,١	٦١,٣	٣٨,٧	٠,٠	١٩,٨	٧٢,٣	٧,٩
هل يستطيع مكتبكم جمع إحصاءات تفصيلية عن السلع مفضلة حسب شركاء التجارة على أساس تغيير الملكية؟	٦٥,٩	٦,١	١٦,١	٨٠,٦	٣,٢	٣١,٧	٦١,٤	٦,٩
هل تستعملون تاريخ إيداع الإقرار الجمركي كتاريخ تقريبي لدخول البضائع إلى الإقليم أو الخروج منه؟	٢٥,٠	٣,٠	٦٤,٥	٣٥,٥	٠,٠	٧٤,٣	٢١,٨	٤,٠

هاء- فئات البضائع المدرجة والمستبعدة

٨-١- يرد موجز لردود البلدان على الأسئلة المتعلقة بممارساتها إزاء إدراج أو استبعاد فئات معينة من البضائع في المرفقين ١-١ و ١-٢. وترد هذه المعلومات في كلا المرفقين بترتيب تنازلي حسب النسبة المئوية للردود بـ "نعم" من كل الردود الواردة. وترد فيما يلي بعض الملاحظات العامة. ويحتوي المرفق ١-٣ على مقارنة بين الردود الحالية والردود السابقة (أجريت دراسة استقصائية مشاهمة فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥).

البضائع المفترض إدراجها في الإحصاءات التفصيلية للتجارة الدولية في البضائع

١-٩-٩- توكّد البيانات الواردة في المرفقين ١-١ و ١-٣ نسبياً وجود التزام جيد بالتوصيات الواردة في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع فيما يتعلق بإدراج بضائع معيّنة (الفقرات ١٩ إلى ٤١ من الدليل)، كما تبيّن تحسّناً في معدلات الالتزام بالنسبة لمعظم فئات البضائع الهامة اقتصادياً منذ ١٩٩٦. ويحدث الالتزام المنخفض (أقل من ٥٠ في المائة بشكل منتظم تقريباً) في السلع التي تعتبر فيها التجارة الدولية ذات أهمية قليلة نسبياً، أو التي لا يوجد فيها تسجيل في الجمارك، أو كان تسجيلها محدوداً جداً. وناقش فيما يلي بعض فئات تلك البضائع نظراً لما تنسم به من أهمية خاصة.

١-١٠-١- البضائع برسّم التجهيز (التصنيع). أفادت ٩٦,٨ في المائة من البلدان المتقدمة و ٧٨,٢ في المائة من البلدان النامية والتي تمرّ بمرحلة انتقالية بأنّها تُدرج بضائع برسّم التجهيز في إحصاءاتها التجارية. وأفادت هذه البلدان أيضاً أنّها تقيّم هذه البضائع على أساس إجمالي. والجدير بالذكر أنّ البلدان لا تستطيع عادة تحديد البضائع برسّم التجهيز كلاً على حدة إن لم تكن واردة بهذه الصفة في الإقرارات الجمركية. وناقش الفرع باء في الفصل الرابع مسألة البضائع برسّم التجهيز مناقشة تفصيلية.

١-١١-١- البضائع التي تُستعمل كناقلات للمعلومات والبرمجيات المعدّة للاستخدام العام أو التجاري. تُدرج معظم البلدان المتقدمة (٣,٩٠ في المائة) والبلدان النامية والتي تمرّ بمرحلة انتقالية (٣,٧٢ في المائة) هذه البضائع في إحصاءاتها للتجارة الخارجية. وعلى وجه التحديد أشارت ١٦,٨ في المائة من البلدان النامية والتي تمرّ بمرحلة انتقالية إلى أنّها لا تُدرج هذه البضائع، أما النسبة المتبقية وهي ١٠,٩ في المائة فلم تردّ على السؤال أو ذكرت أنه لا ينطبق على حالتها. وأشارت البلدان أيضاً إلى أنّ تقييم هذه البضائع يتم على أساس قيمتها الكاملة.

١-١٢-١- البضائع التي تعبر الحدود نتيجة لمعاملات بين الشركة الأم ومؤسساتها للاستثمار المباشر (الفروع والشركات التابعة). تتبع جميع البلدان المتقدمة توصية إدراج هذه الفئة من البضائع في إحصاءاتها للتجارة. أما البلدان النامية والتي تمرّ بمرحلة انتقالية فتجد من الصعوبة بمكان تنفيذ هذه التوصية حيث لا تنفذها سوى ٦٧,٣ في المائة بينما أشارت نسبة ١٧,٨ في المائة إلى أنّها لا تُدرج هذه البضائع في إحصاءاتها التجارية، وهناك نسبة ١٤,٩ في المائة لم تردّ على السؤال أو ذكرت أنّ السؤال لا ينطبق في حالتها.

١-١٣-١- المياه. تعتبر المعلومات المتعلقة بممارسات البلدان فيما يتعلق بإدراج المياه ذات أهمية فيما يتصل بالاهتمامات البيئية المتزايدة. ومن دواعي التشجيع أنّ ٧١ في المائة من البلدان المتقدمة ذكرت أنّها تجمع بيانات عن التجارة في المياه، إلا أنّ نسبة ٣٩,٦ في المائة فقط من البلدان النامية والبلدان التي في مرحلة انتقالية هي التي ذكرت أنّها تجمع هذه الإحصاءات (ذكرت ٣٢,٧ في المائة من هذه البلدان أنّها لا تُدرج المياه في إحصاءات التجارة وهناك ٢٧,٧ في المائة لم تردّ على السؤال أو ذكرت أنّ السؤال لا ينطبق في حالتها).

١-١٤-١- تقديرات التجارة غير المسجّلة. يتبيّن من ردود البلدان أنّ إدراج تقديرات التجارة غير المسجّلة في الإحصاءات الرسمية ليس شائعاً - حيث إنّ ٢٢,٦ في المائة من البلدان المتقدمة و ١٠,٩ في المائة من البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية هي التي ذكرت أنّها تُدرج هذه التقديرات.

البضائع المستبعدة من الإحصاءات التفصيلية للتجارة الدولية في البضائع

١٥-١ - يتبين من الردود الواردة في المرفقين ٢-١ و ٣-١ على الأسئلة الخاصة باستبعاد فئات معينة من البضائع (الفقرات ٤٢ إلى ٥٤ من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢) أن معظم البلدان تلتزم بالقائمة الموصى بها للاستبعاد من إحصاءات التجارة، وأن معدل الالتزام قد تحسّن كثيراً بالنسبة لمعظم هذه الفئات. ومع ذلك فإن الالتزام، بالنسبة لكثير من الفئات الهامة من البضائع، أعلى بدرجته ملحوظة بين البلدان المتقدمة عنه بين البلدان الأخرى. وترد فيما يلي أمثلة لهذا النوع من الفئات المستبعدة.

١٦-١ - البضائع التي بحوزة جميع فئات المسافرين لاستعمالهم الخاص، بمن فيهم العاملون غير المقيمين، والتي يحملونها عبر الحدود بكميات أو مبالغ لا تزيد عما تقرره التشريعات الوطنية. هذه الفئة من البضائع تدخل في عداد البضائع الموصى باستبعادها من تجارة البضائع لأنها تدخل في التجارة في الخدمات. ويتبين من ردود البلدان أن جميع البلدان المتقدمة تقريباً (٩٦,٨ في المائة) تستبعد هذه البضائع، وتبلغ هذه النسبة ٧٠,٣ في المائة في البلدان النامية والتي هي في مرحلة انتقالية.

١٧-١ - البضائع المنقولة بموجب عقود بإيجارات تشغيلية. توجد زيادة كبيرة في معدلات الالتزام بالتوصية المتعلقة بهذا البند فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ (من ٧٨,٨ في المائة إلى ٩٦,٨ في المائة للبلدان المتقدمة ومن ٥٩,١ في المائة إلى ٦٥,٣ في المائة للبلدان النامية والتي هي في مرحلة انتقالية).

١٨-١ - الأصول غير المالية، والملكية المنقولة من مقيمين إلى غير مقيمين، دون عبور الحدود. بالنسبة لهذه البضائع فإن ٩٦,٨ في المائة من البلدان المتقدمة تستبدها، ولكن هذه النسبة تبلغ ٦٠,٤ في المائة للبلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية (١٣,٩ في المائة ذكرت أنها لا تستبعد هذه البضائع، و ٢٥,٧ في المائة لم تُجب على السؤال أو أشارت إلى أنه لا ينطبق في حالتها).

١٩-١ - البضائع المستعملة. لا يوصى باستبعاد هذه البضائع، وإنما وُجّه السؤال للحصول على معلومات عن الممارسات الفعلية للبلدان. وأكدت الردود أن هذه البضائع غير مستبعدة في ٩٠,٣ في المائة من البلدان المتقدمة و ٥٥,٤ في المائة من سائر البلدان.

واو - اتفاقية كيوتو والإجراءات الجمركية المتصلة بها

٢٠-١ - أفادت أغلبية واضحة من البلدان (٧١,٢ في المائة) أنها تستعمل اتفاقية كيوتو المعدلة: (الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)) كأساس لتشريعها الجمركية. وهذه مسألة مهمة نظراً إلى أن تطبيق إجراءات جمركية متماثلة أمر مهم من أجل تحسين مقارنة سجلات الجمارك وإحصاءات التجارة الناشئة عنها. ويرد في الجدول ٤-١ موجز للردود على السؤال عما إذا كانت الإجراءات الجمركية المتبعة في البلدان تسمح بجمع بيانات عن تدفقات معينة من البضائع. وبوجه عام فإن الوضع متشابه في جميع البلدان تقريباً، وإن كانت البلدان المتقدمة النمو تستخدم بشكل أكبر الإجراءات التي تسمح بتسجيل البضائع برسم التجهيز إلى الداخل أو إلى الخارج، بينما تطبق البلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية إجراءات لتسجيل هذه التدفقات في الخروج والدخول إلى مناطق التجارة الحرة بشكل أكبر.

الجدول ١-٤ - أسئلة بشأن اتفاقية كيوتو والإجراءات الجمركية المتصلة بها (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل يستخدم بلدكم اتفاقية كيوتو؟	٧١,٢	١٢,٩	١٥,٩	٨٠,٦	١٢,٩	٦,٥	٦٨,٣	١٢,٩	١٨,٨
هل تتيح إجراءات التسجيل في الجمارك التعرف على ما يلي:									
استيراد البضائع بموجب إجراء الإفراج للاستعمال المحلي؟	٨٨,٦	٩,١	٢,٣	٨٣,٩	١٦,١	٠,٠	٩٠,١	٦,٩	٣,٠
إعادة استيراد البضائع بنفس حالتها؟	٨٤,٨	٩,١	٦,١	٨٧,١	٦,٥	٦,٥	٨٤,٢	٩,٩	٥,٩
تصدير البضائع المحلية (تصدير مباشر)؟	٨٣,٣	٩,١	٧,٦	٧٧,٤	٢٢,٦	٠,٠	٨٥,١	٥,٠	٩,٩
الدخول المؤقت للبضائع برسم إعادة التصدير بحالتها التي وردت بها؟	٨٢,٦	١٠,٦	٦,٨	٧٧,٤	١٦,١	٦,٥	٨٤,٢	٨,٩	٦,٩
إعادة تصدير البضائع بحالتها؟	٨٧,١	٦,٨	٦,١	٨٣,٩	٩,٧	٦,٥	٨٨,١	٥,٩	٥,٩
الإدخال المؤقت للبضائع للتجهيز في الداخل؟	٧٤,٢	١٣,٦	١٢,١	٨٧,١	٩,٧	٣,٢	٧٠,٣	١٤,٩	١٤,٩
البضائع التي تغادر البلد بعد التجهيز المحلي؟	٧٢,٧	١٤,٤	١٢,٩	٨٣,٩	١٢,٩	٣,٢	٦٩,٣	١٤,٩	١٥,٨
التصدير المؤقت للبضائع من أجل التجهيز في الخارج؟	٧٣,٥	١٤,٤	١٢,١	٩٠,٣	٩,٧	٠,٠	٦٨,٣	١٥,٨	١٥,٨
إعادة استيراد البضائع بعد التصدير المؤقت للتجهيز في الخارج؟	٧٥,٨	١٣,٦	١٠,٦	٩٣,٥	٦,٥	٠,٠	٧٠,٣	١٥,٨	١٣,٩
البضائع المسموح بدخولها في مستودعات الجمارك؟	٧٢,٠	١٥,٢	١٢,٩	٨٠,٦	١٦,١	٣,٢	٦٩,٣	١٤,٩	١٥,٨
البضائع التي تغادر المستودعات الجمركية؟	٧٣,٥	١١,٤	١٥,٢	٨٣,٩	١٢,٩	٣,٢	٧٠,٣	١٠,٩	١٨,٨
البضائع المسموح بدخولها إلى منطقة تجارة حرة (مناطق لا يسمح فيها إلا بالحد الأدنى من إعادة التغليف وما يشبه ذلك من تجهيز)؟	٥١,٥	٢٦,٥	٢٢,٠	٤٥,٢	٣٢,٣	٢٢,٦	٥٣,٥	٢٤,٨	٢١,٨
البضائع الخارجة من منطقة تجارة حرة؟	٥٢,٣	٢٥,٠	٢٢,٧	٤١,٩	٣٥,٥	٢٢,٦	٥٥,٤	٢١,٨	٢٢,٨
البضائع المسموح بدخولها إلى منطقة حرة صناعية (مناطق مسموح فيها بتجهيز أو تصنيع البضائع بشكل معين)؟	٥٢,٣	٢٤,٢	٢٣,٥	٤٨,٤	٢٩,٠	٢٢,٦	٥٣,٥	٢٢,٨	٢٣,٨
البضائع الخارجة من منطقة حرة صناعية؟	٥٦,٨	١٩,٧	٢٣,٥	٤٨,٤	٢٩,٠	٢٢,٦	٥٩,٤	١٦,٨	٢٣,٨
بضائع الترانزيت في الجمارك؟	٥٦,٨	٣٤,١	٩,١	٤٨,٤	٤٨,٤	٣,٢	٥٩,٤	٢٩,٧	١٠,٩

زاي - نظم التجارة

٢١-١ - وفقاً للردود المبيّنة في الجدول ١-٥ توجد نسبة عالية من البلدان (٤٠,٢ في المائة) لا تتبع التوصية الخاصة بتطبيق نظام التسجيل وفق نظام التجارة العام، الذي يدعو إلى إدراج جميع البضائع الداخلة إلى المنطقة الاقتصادية أو الخارجة منها. وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان المتقدمة حيث ذكرت ٥٤,٨ في المائة منها أنها تنشر بيانات التجارة على أساس نظام التجارة الخاص وحده.

الجدول ١-٥ - الأسئلة الخاصة بنظام التجارة (نسبة مئوية)

الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية	الاقتصادات المتقدمة		جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			السؤال			
	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم				
لا ينطبق	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم	هل تنشرون إحصاءات التجارة وفقاً لنظام التجارة العام وحده؟			
٥,٩	٤٣,٦	٥٠,٥	٠,٠	٨٣,٩	١٦,١	٤,٥	٥٣,٠	٤٢,٤	
٦,٩	٥٧,٤	٣٥,٦	٦,٥	٣٨,٧	٥٤,٨	٦,٨	٥٣,٠	٤٠,٢	
٢١,٨	٥٧,٤	٢٠,٨	٦,٥	٧١,٠	٢٢,٦	١٨,٢	٦٠,٦	٢١,٢	
									هل تنشرون إحصاءات التجارة وفقاً لكلا نظامي التجارة العام والخاص؟
									هل تدرجون في إحصاءاتكم للتجارة البضائع التي تدخل أو تغادر المناطق التالية من الإقليم الاقتصادي:
									المناطق الحرة الصناعية؟
٢٢,٨	٢٤,٨	٥٢,٥	٢٢,٦	٤١,٩	٣٥,٥	٢٢,٧	٢٨,٨	٤٨,٥	
٢٢,٨	٢٤,٨	٥٢,٥	٢٥,٨	٤٥,٢	٢٩,٠	٢٣,٥	٢٩,٥	٤٧,٠	
١١,٩	٢٥,٧	٦٢,٤	٠,٠	٤١,٩	٥٨,١	٩,١	٢٩,٥	٦١,٤	
٢٠,٨	٢٧,٧	٥١,٥	٦,٥	١٩,٤	٧٤,٢	١٧,٤	٢٥,٨	٥٦,٨	
٣١,٧	٣٨,٦	٢٩,٧	٢٩,٠	٢٩,٠	٤١,٩	٣١,١	٣٦,٤	٣٢,٦	
									المناطق البحرية، والممتلكات والمحميات فيما وراء البحار وما إليها (بما في ذلك المنشآت الفضائية)؟
٣٥,٦	٤٥,٥	١٨,٨	٤١,٩	٣٥,٥	٢٢,٦	٣٧,١	٤٣,٢	١٩,٧	
									سفارات بلدكم وقواعدها العسكرية وغير ذلك من الجيوب في بلدان أخرى؟
٢٤,٨	٥٦,٤	١٨,٨	٦,٥	٨٠,٦	١٢,٩	٢٠,٥	٦٢,١	١٧,٤	

٢٢-١ - وترجع معظم الصعوبات في تطبيق نظام التجارة العام إلى صعوبات في تجميع البيانات في ظروف عدم وجود ضوابط جمركية، خاصة بالنسبة للبضائع التي تنتقل من وإلى المناطق الإقليمية التي لها مركز خاص، مثل المناطق الحرة الصناعية والتجارية ومستودعات الجمارك. ويتبين من الردود أن نحو نصف عدد جميع البلدان لديها قواعد مقررّة لتسجيل حركة البضائع من وإلى المناطق الحرة الصناعية والتجارية، أما إدراج البضائع التي يُسمح بدخولها أو التي تُسحب من المستودعات الجمركية في إحصاءات التجارة فلا يُجرى إلا في ٦١,٤ في المائة من البلدان.

٢٣-١ - ويُدرج نحو ٢٠ في المائة من البلدان البضائع التي تدخل أو تغادر المناطق البحرية والممتلكات والمحميات فيما وراء البحار وما إليها (بما في ذلك المنشآت الفضائية) وكذلك قنصلياتها وسفاراتها وقواعدها العسكرية وسائر الجيوب الإقليمية في البلدان الأخرى في إحصاءات التجارة.

وبما أن هذا النوع من التجارة لا يمثّل إلاّ قيمة ضئيلة نسبياً فإن البلدان غالباً ليس لديها إجراءات لحصر هذا النوع من التجارة.

حاء - تصنيف السلع الأساسية

٢٤-١ - يتأكد من الجدول ١-٦ أن النظام المنسق لتصنيف السلع الأساسية وترقيمها يطبق في جميع البلدان تقريباً في تسجيل تدفقات التجارة ونشر إحصاءات التجارة، حسب توصيات التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع. وحدير بالذكر أن الالتزام بهذه التوصية قد زاد من ٧٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٩٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ (انظر المرفق ١-٣). ويظل التصنيف الدولي الموحد للتجارة أداة هامة من أدوات نشر إحصاءات التجارة في جميع البلدان تقريباً، خاصة بالنسبة للبلدان المتقدمة (٨٣,٩ في المائة). ويتبيّن من الردود تطبيق التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الرئيسية في ٤٥,٥ في المائة من البلدان، أما تطبيق التصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية فليس شائع الانتشار - فقد أبلغت ٩,١ في المائة فقط من البلدان أنها تستعمل التصنيف المركزي للمنتجات، و ٢٢ في المائة أنها تستعمل التصنيف الصناعي الدولي الموحد في نشر بيانات التجارة.

الجدول ١-٦ - الأسئلة المتعلقة باستعمال تصانيف السلع (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق ١٣٢-			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تستعملون النظام المنسق كأساس لقاعدة البيانات التفصيلية للتجارة في البضائع؟	٩٣,٩	٣,٠	٣,٠	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٩٣,١	٣,٠	٤,٠
هل تستعملون النظام المنسق في أغراض نشر البيانات؟	٨٥,٦	١٠,٦	٣,٨	٨٧,١	٩,٧	٣,٢	٨٥,١	١٠,٩	٤,٠
هل تقومون بنشر أي بيانات وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للتجارة؟	٦٣,٦	٣٤,٨	١,٥	٨٣,٩	١٦,١	٠,٠	٥٧,٤	٤٠,٦	٢,٠
هل تقومون بنشر أي بيانات وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات؟	٩,١	٨٥,٦	٥,٣	٩,٧	٩٠,٣	٠,٠	٨,٩	٨٤,٢	٦,٩
هل تقومون بنشر أي بيانات طبقاً للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الرئيسية؟	٤٥,٥	٤٧,٧	٦,٨	٤١,٩	٥٤,٨	٣,٢	٤٦,٥	٤٥,٥	٧,٩
هل تقومون بنشر أي بيانات وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية؟	٢٢,٠	٧٢,٧	٥,٣	١٢,٩	٨٧,١	٠,٠	٢٤,٨	٦٨,٣	٦,٩

طاء - قياس الكميات

٢٥-١ - يتبيّن من الجدول ١-٧ أن جميع البلدان المتقدمة وجميع البلدان الأخرى تقريباً تقوم بجمع بيانات كمية. وزادت نسبة البلدان التي تقوم بجمع هذه البيانات من ٧٩,٧ في المائة في ١٩٩٦ إلى ٩٢,٤ في المائة في ٢٠٠٦ (انظر المرفق ١-٣). ويوجد تنفيذ قوي لتوصية التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع الخاصة باستعمال الوزن الصافي في قياس الكميات لجميع البضائع،

نظرة عامة على الممارسات الوطنية في مجال تجميع ونشر إحصاءات التجارة

حيثما كان ذلك مناسباً (٧٣,٥ في المائة من جميع البلدان في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٥٢,٧ في المائة في ١٩٩٦). ويلاحظ أن ٦٩,٧ في المائة من البلدان المتقدمة كانت تقوم في الماضي بتجميع بيانات الوزن الصافي، وأكدت ٧١ في المائة من البلدان هذه الممارسة في ٢٠٠٦. كما أن استعمال الوحدات التي أوصت بها منظمة الجمارك العالمية للوحدات على مستوى عناوين النظام المنسق يعتبر من الممارسات الشائعة أيضاً (٦٧,٤ في المائة من البلدان أكدت تطبيقها لهذه الممارسة).

الجدول ١-٧- الأسئلة المتعلقة بقياس الكميات (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تقومون بجمع بيانات كمية؟	٩٢,٤	٤,٥	٣,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٠,١	٥,٩	٤,٠
هل تقومون بتسجيل أو تقدير الأوزان الصافية من أجل القياس الكمي لجميع البضائع حيثما كان ذلك ممكناً؟	٧٣,٥	٢٢,٧	٣,٨	٧١,٠	٢٩,٠	٠,٠	٧٤,٣	٢٠,٨	٥,٠
هل تقومون بتسجيل أو تقدير وحدات الكميات الموصى بها من قبل منظمة الجمارك العالمية في كل عناوين النظام المنسق؟	٦٧,٤	٢٤,٢	٨,٣	٥٨,١	٢٩,٠	١٢,٩	٧٠,٣	٢٢,٨	٦,٩

باء - التقييم

٢٦-١ - يتبين من ردود البلدان على الأسئلة الخاصة بالتقييم (انظر الجدول ١-٨) تنفيذ واسع النطاق للتوصيتين الرئيسيتين (استعمال التقييم على أساس قيمة البضاعة خالصة الشحن والتأمين للبضائع المستوردة وعلى أساس القيمة تسليم ظهر السفينة للبضائع المصدرة). وبالمقارنة بردود البلدان قبل ١٠ سنوات يتبين وجود زيادة في معدلات الالتزام بالتوصيتين الخاصتين بالتقييم. وزادت نسبة البلدان التي تطبق نظام التقييم على أساس قيمة البضاعة خالصة الشحن والتأمين على البضائع المستوردة من ٩٠,٥ في المائة إلى ٩٢,٤ في المائة، وزاد تطبيق التوصية الخاصة بالتقييم على أساس قيمة البضاعة تسليم ظهر السفينة بالنسبة للصادرات من ٩٤,٦ في المائة إلى ٩٦,٢ في المائة (انظر المرفق ١-٣).

٢٧-١ - وتطبق ٤٢,٤ في المائة من البلدان التوصية الخاصة بجمع بيانات الشحن الدولي والتأمين، وكانت هذه النسبة قبل ١٠ سنوات ٢٩,٧ في المائة. وأكدت ١٩,٤ في المائة من البلدان المتقدمة و ٣٠,٧ في المائة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أنها تقوم فعلاً بتجميع ونشر بيانات الواردات على أساس القيمة تسليم ظهر السفينة.

٢٨-١ - وفي نفس الوقت تبين من ردود البلدان أن نسبة الالتزام بالممارسات الموصى بها بشأن تحويل العملة كانت ضئيلة، سواءً من حيث استخدام النقطة الوسطى بين المعدلات في وقت البيع وفي وقت الشراء (٢٤,٢ في المائة من البلدان) أو استخدام المعدل المتوسط لأقصر فترة تنطبق عليها المعاملة (٣١,٨ في المائة من البلدان).

الجدول ١-٨- المسائل المتعلقة بالتقييم (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تستعملون أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم كأساس لحساب القيمة الإحصائية للبضائع؟	٥٨,٣	٢٠,٥	٢١,٢	٦١,٣	٩,٧	٢٩,٠	٥٧,٤	٢٣,٨	١٨,٨
هل تقومون بحساب القيمة الإحصائية للبضائع المستوردة على أساس القيمة شاملة الشحن والتأمين؟	٩٢,٤	٦,١	١,٥	٩٣,٥	٦,٥	٠,٠	٩٢,١	٥,٩	٢,٠
هل البيانات الخاصة بالشحن الدولي والتأمين فيما يتعلق باستيراد البضائع متاحة بشكل منفصل؟	٤٢,٤	٥٦,١	١,٥	٢٥,٨	٧٤,٢	٠,٠	٤٧,٥	٥٠,٥	٢,٠
هل تقومون بجمع ونشر قيمة البضائع المستوردة على أساس القيمة تسليم ظهر السفينة؟	٢٨,٠	٦٩,٧	٢,٣	١٩,٤	٨٠,٦	٠,٠	٣٠,٧	٦٦,٣	٣,٠
هل القيمة الإحصائية للبضائع المصدرة محسوبة على أساس القيمة تسليم ظهر السفينة؟	٩٦,٢	٢,٣	١,٥	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٩٦,٠	٢,٠	٢,٠
هل تقومون بتسجيل وحفظ المعلومات عن العملة التي استُخدمت في تحديد القيمة في الإقرار الجمركي؟	٦٢,١	٣٢,٦	٥,٣	٦٧,٧	٢٥,٨	٦,٥	٦٠,٤	٣٤,٧	٥,٠
عند تحويل العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية هل تستعملون السعر المعلن من قِبَل السلطات الرسمية في بلدكم؟	٧٨,٨	٥,٣	١٥,٩	٨٣,٩	٠,٠	١٦,١	٧٧,٢	٦,٩	١٥,٨
إذا كانت أسعار الصرف وقت البيع وقت الشراء متاحة، هل تستعملون سعر النقطة الوسطى بين التاريخين لأغراض التحويل؟	٢٤,٢	٥٢,٣	٢٣,٥	٢٩,٠	٣٢,٣	٣٨,٧	٢٢,٨	٥٨,٤	١٨,٨
هل تستعملون سعر الصرف الساري في تاريخ التصدير أو الاستيراد؟	٦٣,٦	٢٠,٥	١٥,٩	٤٥,٢	٢٩,٠	٢٥	٦٩,٣	١٧,٨	١٢,٩
وإذا لم يكن الأمر كذلك يرجى بيان سعر الصرف المستعمل لهذا الغرض في خانة الملاحظات.									
إذا كان سعر الصرف غير متاح في تاريخ التصدير أو الاستيراد هل تستعملون متوسط سعر الصرف لأقصر فترة تنطبق عليها المعاملة؟	٣١,٨	٢٩,٥	٣٨,٦	٣٥,٥	١٢,٩	٥١,٦	٣٠,٧	٣٤,٧	٣٤,٧

كاف - البلد الشريك

٢٩-١ - تحظى بقبول عام توصيات التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بشأن نسبة البيانات إلى البلد الشريك (انظر الجدول ١-٩)، حيث تلتزم بها ٩٠,٢ في المائة من البلدان التي تجمع إحصاءات عن بلد المنشأ و ٩٠,٩ في المائة من البلدان التي تجمع إحصاءات عن آخر بلد مقصد معروف للصادرات. وفي الحالتين زاد معدل الالتزام بالتوصية منذ عام ١٩٩٦ (٨١,٨ في المائة و ٨٧,٨ في المائة على التوالي). وتُطبَّق اتفاقية كيوتو في تحديد بلد المنشأ، بنسبة ٨٠,٦ في المائة في البلدان المتقدمة و ٥٩,٤

نظرة عامة على الممارسات الوطنية في مجال تجميع ونشر إحصاءات التجارة

في المائة في البلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية. وهذا يجعل البيانات الخاصة بالشركاء التجاريين للبلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية أقل قبولاً للمقارنة من بيانات البلدان المتقدمة.

٣٠-١ - وقد أبلغت ٤٧ في المائة فقط من البلدان عن استعمال بلد الشحن كشريك تجاري إضافي بالنسبة للواردات، و ١٩,٧ في المائة بالنسبة للصادرات. ويلاحظ أن معظم البلدان المتقدمة (٤, ٧٧ في المائة) تستعمل بلد الشحن للواردات ولكن قليلاً منها (٧, ٩ في المائة) يستعملها للصادرات.

الجدول ١-٩ - الأسئلة المتعلقة بنسبة البيانات إلى البلد الشريك (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تسجلون الشركاء التجاريين معكم على أساس تعريف الإقليم الإحصائي الذي يستعمله الشركاء أنفسهم؟	٥٧,٦	١٣,٦	٢٨,٨	٥١,٦	٢٥,٨	٢٢,٦	٥٩,٤	٩,٩	٣٠,٧
هل تجمعون إحصاءات الواردات حسب: بلد المنشأ؟	٩٠,٢	٧,٦	٢,٣	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٨٨,١	٨,٩	٣,٠
وفي هذه الحالة هل تتبعون بشكل عام تعريف بلد المنشأ الوارد في اتفاقية كيو تو؟	٦٤,٤	٥,٣	٣٠,٣	٨٠,٦	٩,٧	٩,٧	٥٩,٤	٤,٠	٣٦,٦
بلد الشحن؟	٤٧,٠	٤٦,٢	٦,٨	٧٧,٤	٢٢,٦	٠,٠	٣٧,٦	٥٣,٥	٨,٩
بلد الشراء؟	٢٩,٥	٦٤,٤	٦,١	٩,٧	٩٠,٣	٠,٠	٣٥,٦	٥٦,٤	٧,٩
بلد آخر؟	١٣,٦	٤٢,٤	٤٣,٩	٩,٧	٥٨,١	٣٢,٣	١٤,٩	٣٧,٦	٤٧,٥
هل تسجلون بالنسبة للواردات:									
البلد الذي طلب معاملة تفضيلية؟	٢٣,٥	٥٥,٣	٢١,٢	١٩,٤	٧٤,٢	٦,٥	٢٤,٨	٤٩,٥	٢٥,٧
البلد الذي مُنح معاملة تفضيلية؟	٣٢,٦	٤٧,٧	١٩,٧	٣٨,٧	٥٤,٨	٦,٥	٣٠,٧	٤٥,٥	٢٣,٨
هل تجمعون إحصاءات الصادرات حسب:									
بلد آخر مقصد معروف؟	٩٠,٩	٦,١	٣,٠	٩٣,٥	٦,٥	٠,٠	٩٠,١	٥,٩	٤,٠
بلد الشحن؟	١٩,٧	٦٢,٩	١٧,٤	٩,٧	٨٧,١	٣,٢	٢٢,٨	٥٥,٤	٢١,٨
بلد البيع؟	٢٢,٠	٧١,٢	٦,٨	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٢٨,٧	٦٢,٤	٨,٩
بلد آخر؟	٦,٨	٤٦,٢	٤٧,٠	٣,٢	٦٧,٧	٢٩,٠	٧,٩	٣٩,٦	٥٢,٥

لام - نوعية البيانات

٣١-١ - اشتمل الاستبيان على عدة أسئلة تهدف إلى الحصول على بعض المعلومات عن ممارسات البلدان فيما يتعلق بتقييم نوعية البيانات. وكانت ردود البلدان (انظر الجدول ١-١٠) مفيدة من عدة نواح. فعلى سبيل المثال تبين أن ٨٠,٣ في المائة من إدارات الجمارك في جميع البلدان تعقد دورات تدريبية لتوعية التجار وكلائهم فيما يتعلق بتقديم الإقرارات الجمركية، وأن ٧٢,٧ في المائة من البلدان تستعمل أسعار السلع الأساسية أو قيم الوحدات في تقدير مدى مصداقية السجلات الجمركية.

٣٢-١ - ويشجع دليل تجميع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع استعمال تقديرات معدة بعناية لتسديد القيم أو الكميات الناقصة، إلا أن الممارسة العملية لا تسير في هذا الاتجاه حالياً - إذ أن نحو ثلث البلدان فقط هي التي تفعل ذلك (٣١,١ في المائة بالنسبة للقيم الناقصة و ٣٤,١ في المائة بالنسبة للكميات الناقصة). وأقل من نصف البلدان المتقدمة (٤١,٩ في المائة) تضع تقديرات للتجارة التي تقل قيمتها عن العتبة الإلزامية للإقرارات وتُدخل هذه التقديرات في إحصاءاتها التجارية، وتقوم ٨,٩ في المائة فقط من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية بذلك.

٣٣-١ - ومن العناصر المهمة في تحسين نوعية البيانات إجراء دراسات توفيق ثنائية أو متعددة الأطراف مع الشركاء التجاريين. ومن العلامات المشجعة أن هذه الدراسات تجري فعلاً في معظم البلدان المتقدمة (٧١ في المائة) وفي عدد لا بأس به من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية (٤٠,٦ في المائة).

٣٤-١ - ويُستفاد من ردود الدول أن العمل الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن وضع نظام آلي للبيانات الجمركية، والترويج لهذا النظام لاستعماله في إدخال بيانات الإقرارات الجمركية وتدقيقها أخذ يؤتي أكله، حيث تستعمل هذا النظام الآن نصف البلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية (٥١,٥ في المائة).

الجدول ١٠-١ - الأسئلة المتعلقة بنوعية البيانات (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢		الاقتصادات المتقدمة		الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
هل تستعملون عتبة للقيمة، بحيث لا يطلب إقرارات جمركية إذا كانت القيمة الفعلية أقل منها؟	٣٧,٩	٥١,٥	١٠,٦	٦١,٣	٣٨,٧	٠,٠
إذا كنتم تستعملون عتبة للقيمة، هل تُجرون تقديرات للتجارة دون تلك العتبة وتدخونها في إحصاءاتكم التجارية؟	١٦,٧	٤٥,٥	٣٧,٩	٤١,٩	٣٢,٣	٢٥,٨
هل تستخدم إدارة الجمارك في بلدكم النظام الآلي للبيانات الجمركية في إدخال بيانات الإقرارات الجمركية وتدقيقها؟	٤٣,٩	٤٩,٢	٦,٨	١٩,٤	٧١,٠	٩,٧
هل يُجرى التفتيش العيني للبضاعة من قِبَل الجمارك على أساس تقدير المخاطر؟	٧٤,٢	٨,٣	١٧,٤	٩٠,٣	٠,٠	٩,٧
هل تقوم إدارة الجمارك في بلدكم بعقد دورات لتدريب التجار ووكلائهم في إعداد الإقرارات الجمركية؟	٨٠,٣	١٢,٩	٦,٨	٨٣,٩	١٢,٩	٣,٢
هل يستخدم مكتب الجمارك لديكم النظام الأوروبي (Eurotrace) في تجهيز السجلات الجمركية؟	١٥,٢	٧٦,٥	٨,٣	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠
هل تستعملون أسعار السلع أم قيمة الوحدات في تقدير مصداقية السجلات الجمركية؟	٧٢,٧	٢٢,٧	٤,٥	٨٧,١	٦,٥	٦,٥

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تستعملون تقديرات لتسديد بيانات القيم الناقصة على مستوى التسجيل التفصيلي للسجلات؟	٣١,١	٦٠,٦	٨,٣	٣٥,٥	٦١,٣	٣,٢	٢٩,٧	٦٠,٤	٩,٩
هل تستعملون تقديرات لتسديد بيانات الكميات الناقصة على مستوى التسجيل التفصيلي للسجلات؟	٣٤,١	٥٦,٨	٩,١	٣٨,٧	٥٤,٨	٦,٥	٣٢,٧	٥٧,٤	٩,٩
إذا كان الأمر كذلك، هل تستخدمون طرقاً مختلفة لتقدير الكميات حسب نوع البضاعة المتاجر فيها؟ يرجى بيان ذلك.	١٦,٧	١٤,٤	٦٨,٩	٩,٧	٢٩,٠	٦١,٣	١٨,٨	٩,٩	٧١,٣
منذ عام ٢٠٠٠ هل أجريتم دراسات ثنائية أو متعددة الأطراف للتوفيق مع شركائكم التجاريين أو هل تعتمدون إجراء دراسات من هذا النوع في المستقبل القريب؟	٤٧,٧	٤٠,٢	١٢,١	٧١,٠	٢٩,٠	٠,٠	٤٠,٦	٤٣,٦	١٥,٨

ميم - التجارة حسب واسطة النقل

١-٣٥- يتزايد باستمرار تجميع إحصاءات التجارة حسب واسطة النقل - إذ تقوم ٩٠,٣ في المائة من البلدان المتقدمة و٧٤,٣ في المائة من البلدان الأخرى بتجميع تلك البيانات (الجدول ١-١١).

الجدول ١-١١ - الأسئلة المتعلقة بواسطة النقل (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تعدون إحصاءات للتجارة حسب واسطة النقل؟	٧٨,٠	١٦,٧	٥,٣	٩٠,٣	٦,٥	٣,٢	٧٤,٣	١٩,٨	٥,٩
إذا كنتم تعدون إحصاءات التجارة حسب واسطة النقل، هل تستعملون التصنيف التالي لوسائل النقل:									
النقل الجوي؟	٨٥,٦	٨,٣	٦,١	٩٣,٥	٠,٠	٦,٥	٨٣,٢	١٠,٩	٥,٩
النقل البحري؟	٧٥,٠	١٢,١	١٢,٩	٨٣,٩	٦,٥	٩,٧	٧٢,٣	١٣,٩	١٣,٩
النقل المائي الداخلي؟	٣٣,٣	٣٧,٩	٢٨,٨	٥٤,٨	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٦,٧	٤٢,٦	٣٠,٧
السكك الحديدية؟	٥٣,٠	٢٦,٥	٢٠,٥	٧١,٠	١٢,٩	١٦,١	٤٧,٥	٣٠,٧	٢١,٨
الطرق؟	٦٦,٧	١٨,٢	١٥,٢	٧١,٠	١٢,٩	١٦,١	٦٥,٣	١٩,٨	١٤,٩
الأتابيب؟	٣٨,٦	٣٥,٦	٢٥,٨	٦١,٣	١٦,١	٢٢,٦	٣١,٧	٤١,٦	٢٦,٧

نون - إبلاغ المعلومات ونشرها

٣٦-١ - حُسن التوقيت. تحسّن التوقيت بصفة عامة منذ عام ١٩٩٦. ففي عام ٢٠٠٦ كانت ٧٩,٣ من البلدان تتيح بياناتها الشهرية في أقل من ٤٣ يوماً (انظر الجدول ١-١٢). وتحقق ذلك للبلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية (٣,٨١ في المائة) أكثر من البلدان المتقدمة (٢,٧٤ في المائة)، ولكن لا توجد للأسف معلومات لمقارنة نوعية تلك البيانات التي تعدها هاتان المجموعتان من البلدان. وتنشر معظم البلدان (٧,٨٧ في المائة) بيانات فصلية في غضون ٦٦ يوماً. أما البيانات السنوية فتصدر عادة (في ٩,٩٠ في المائة من الحالات) في غضون ٢١٠ أيام. ويعني هذا أن إحصاءات التجارة الخارجية في معظم الحالات تتفق من حيث التوقيت مع الخطوط التوجيهية الموصى بها عادة للإحصاءات الاقتصادية، أو تسبقها.

٣٧-١ - ويلاحظ أن إبلاغ الإحصاءات الدولية، كما يظهر في البيانات السنوية لقاعدة بيانات إحصاءات تجارة البضائع لدى الأمم المتحدة، يتأخر كثيراً عن التواريخ المبلّغة من البلدان في هذا الاستبيان.

الجدول ١-١٢ - انتظام الإبلاغ (نسبة مئوية)

البلدان أو المناطق	تتاح البيانات الشهرية في غضون:			تتاح البيانات الفصلية في غضون:			تتاح البيانات السنوية في غضون:		
	صفر إلى ٤٣ يوماً	٤٤ إلى ٦٦ يوماً	٦٧ يوماً فأكثر	صفر إلى ٤٣ يوماً	٤٤ إلى ٦٦ يوماً	٦٧ يوماً فأكثر	صفر إلى ١٤٠ يوماً	١٤٠ إلى ٢١٠ يوماً	أكثر من ٢١١ يوماً
جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢	٧٩,٣	١٤,٤	٦,٣	٦٥,٣	٢٢,٤	١٢,٢	٨٢,٧	٨,٢	٩,١
الاقتصادات المتقدمة	٧٤,٢	١٢,٩	١٢,٩	٦٩,٦	١٧,٤	١٣,٠	٩٢,٣	٠,٠	٧,٧
الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية	٨١,٣	١٥,٠	٣,٨	٦٤,٠	٢٤,٠	١٢,٠	٧٩,٨	١٠,٧	٩,٥

٣٨-١ - تفاصيل البيانات المنشورة. يعرض الجدول ١-١٣ ردود البلدان فيما يتعلق بنشر البيانات. فعلى سبيل المثال تنشر ٩٦,٨ في المائة من البلدان المتقدمة بيانات شهرية مفصلة حسب شركاء التجارة الرئيسيين أو حسب فئات السلع الرئيسية، وتقوم بهذا النشر ٧٠,٣ في المائة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٩-١ - الإعلان العام عن نشر البيانات. تُصدّر البلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية إعلانات عامة عن تواريخ الإصدار أقل كثيراً مما هو جارٍ في البلدان المتقدمة (٤,٥٦ في المائة مقابل ٥,٩٣ في المائة على التوالي).

٤٠-١ - سرية البيانات. الحفاظ على سرية البيانات الفردية هو من المتطلبات العامة، وللبلدان بشكل عام سياسات معتمدة في هذا الصدد. وفي نفس الوقت ينبغي تطبيق هذه السياسات بطريقة لا تؤثر على إتاحة البيانات التجميعية. وتختلف سياسات البلدان في هذا الصدد. ويتبين من الجدول ١-١٣ أن معظم البلدان المتقدمة (٥,٦٤ في المائة) تُصدّر تقارير دائماً عن التفاصيل الكاملة لشركاء التجارة على مستوى التجميع الأعلى مباشرة من المستوى الذي يحمي سرية البيانات، ولا تبلغ هذه النسبة سوى ٦,٤٤ في المائة بين البلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية. غير أن ٣,٣٢ في المائة من البلدان المتقدمة أشارت بوضوح إلى أنه لا توجد لديها سياسة من هذا النوع، وتبلغ هذه النسبة ٨,٢٣ في المائة بين البلدان النامية

نظرة عامة على الممارسات الوطنية في مجال تجميع ونشر إحصاءات التجارة

والتي هي في مرحلة انتقالية، مما يعني أن ٢٩,٨ في المائة من هذه الفئة لم تُجَبَّ على السؤال أو ذكرت أن الموضوع غير وارد في بيانها التجارية.

٤١-١ - نشر البيانات الفوقية. يساهم نشر البيانات الفوقية في تحسين النوعية العامة لإحصاءات التجارة (انظر الفقرات ١-٣١ إلى ١-٣٤) ويتبين من الردود على الاستبيان أن معظم البلدان (٧٣,٥ في المائة) تنشر بيانات فوقية. ومع أن كل البلدان المتقدمة تقريباً (٩٦,٨ في المائة) تنشر بيانات فوقية، فإن هذه النسبة لا تتجاوز الثلثين في البلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية (انظر الجدول ١-١٣).

الجدول ١-١٣ - الأسئلة المتعلقة بالنشر (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تقومون بإعداد بيانات تجميعية (موزعة حسب الشركاء التجاريين الرئيسيين أو حسب فئات البضائع) وتنشرها على أساس شهري؟	٧٦,٥	٢٠,٥	٣,٠	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٧٠,٣	٢٥,٧	٤,٠
هل تجمعون بيانات تفصيلية حسب فئة البضاعة والشركاء التجاريين وتنشرها على أساس فصلي؟	٦٣,٦	٢٨,٠	٨,٣	٦٤,٥	٢٥,٨	٩,٧	٦٣,٤	٢٨,٧	٧,٩
عند تطبيق مبدأ السريّة على منتجات معيّنة، هل تنشرون دائماً التفاصيل الكاملة المتعلقة بالشريك التجاري على مستوى تجميع البضائع الأعلى مباشرة من المستوى المطلوب لحماية سريّة البيانات؟	٤٩,٢	٢٥,٨	٢٥,٠	٦٤,٥	٣٢,٣	٣,٢	٤٤,٦	٢٣,٨	٣١,٧
هل تنشرون الوثائق الخاصة بمصادر بياناتكم وطرق تجميعها؟	٧٣,٥	١٨,٢	٨,٣	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٦٦,٣	٢٢,٨	١٠,٩
هل تنشرون تواريخ إصدار بياناتكم مسبقاً؟	٦٥,٢	٢٨,٨	٦,١	٩٣,٥	٦,٥	٠,٠	٥٦,٤	٣٥,٦	٧,٩
هل تتيحون بياناتكم على موقع الشبكة؟	٨٤,١	١١,٤	٤,٥	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٨٠,٢	١٣,٩	٥,٩
هل تقومون بصفة دورية بمراجعة البيانات (عندما تتاح معلومات جديدة)؟	٩٠,٩	٤,٥	٤,٥	٩٣,٥	٣,٢	٣,٢	٩٠,١	٥,٠	٥,٠

٤٢-١ - سياسة المراجعة. يتبين من الجدول ١-١٣ كذلك أن ٩٠,٩ في المائة من البلدان تقوم بمراجعة بياناتها إذا أُتيحت معلومات جديدة. وينطبق هذا بالتساوي تقريباً بين البلدان المتقدمة (٩٣,٥ في المائة) والبلدان النامية والتي في مرحلة انتقالية (٩٠,١ في المائة).

المرفق ١-١ - توزيع الردود المتعلقة بالبضائع الموصى بإدراجها (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تدرجون ما يلي ضمن إحصاءات التجارة:									
الذهب غير النقدي؟	٨٦,٤	١٠,٦	٣,٠	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٨٣,٢	١٢,٩	٤,٠
البضائع برسوم التجهيز (أي البضائع المرسلة إلى الخارج أو الواردة إلى بلدكم لأجل التجهيز/ التصنيع، بما في ذلك التجهيز بموجب عقد والتجهيز بموجب إجراء التصنيع الداخلي)؟	٨٢,٦	٩,١	٨,٣	٩٦,٨	٠,٠	٣,٢	٧٨,٢	١١,٩	٩,٩
البضائع المرسلة عن طريق البريد أو خدمات البريد الخاصة؟	٨٢,٦	١٢,٩	٤,٥	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٧٨,٢	١٥,٨	٥,٩
النفائيات والخردة، إذا كانت قيمتها إيجابية؟	٨١,٨	٩,٨	٨,٣	٩٣,٥	٦,٥	٠,٠	٧٨,٢	١٠,٩	١٠,٩
البضائع المتاجر فيها لحساب الحكومة؟	٨٠,٣	١٤,٤	٥,٣	٩٣,٥	٣,٢	٣,٢	٧٦,٢	١٧,٨	٥,٩
البضائع المستخدمة كحاملات للمعلومات والبرمجيات المطوّرة للاستخدام العام أو التجاري (مثل المجموعات المغلفة التي تحتوي على أقراص حاسوبية مدمجة أو أقراص فيديو رقمية مع برمجيات حاسوبية و/أو بيانات)؟	٧٦,٥	١٥,٢	٨,٣	٩٠,٣	٩,٧	٠,٠	٧٢,٣	١٦,٨	١٠,٩
ملاحظة: لا تشمل هذه الفئة المواد المطوّرة "حسب الطلب".									
المساعدات الغذائية وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية؟	٧٥,٨	٢٢,٠	٢,٣	٦٤,٥	٣٥,٥	٠,٠	٧٩,٢	١٧,٨	٣,٠
البضائع التي تعبر الحدود كنتيجة لمعاملات بين الشركات الأم ومؤسساتها للاستثمار المباشر (الشركات المنتسبة والفروع)؟	٧٥,٠	١٣,٦	١١,٤	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٧,٣	١٧,٨	١٤,٩
السفن والطائرات وغيرها من المعدات المتنقلة؟	٧٥,٠	١٨,٢	٦,٨	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٦٨,٣	٢٢,٨	٨,٩
السلع المرتجعة؟	٧١,٢	١٦,٧	١٢,١	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٦٣,٤	٢٠,٨	١٥,٨
الكهرباء والغاز؟	٦٨,٢	١٥,٩	١٥,٩	٩٠,٣	٣,٢	٦,٥	٦١,٤	١٩,٨	١٨,٨
السلع المشمولة بعقود إيجار مالي (أي عقود إيجار لمدة سنة أو أكثر)؟	٦٦,٧	٢٢,٧	١٠,٦	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٥٧,٤	٢٨,٧	١٣,٩
البضائع المتاجر فيها وفقاً لاتفاقيات تبادل؟	٦١,٤	٢٧,٣	١١,٤	٩٠,٣	٣,٢	٦,٥	٥٢,٥	٣٤,٧	١٢,٩

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
الهدايا في حدود معينة يقررها القانون الوطني؟	٦٠,٦	٢٨,٨	١٠,٦	٥٨,١	٣٨,٧	٣,٢	٦١,٤	٢٥,٧	١٢,٩
البضائع للاستعمال العسكري	٥٩,٨	٣٢,٦	٧,٦	٩٠,٣	٦,٥	٣,٢	٥٠,٥	٤٠,٦	٨,٩
الزجاجات الفارغة غير المقصود ملؤها؟	٥٩,١	٢٥,٨	١٥,٢	٦٧,٧	٢٢,٦	٩,٧	٥٦,٤	٢٦,٧	١٦,٨
بضائع الاستيداع؟	٥٧,٦	٢٨,٠	١٤,٤	٧٤,٢	١٦,١	٩,٧	٥٢,٥	٣١,٧	١٥,٨
الأوراق والصكوك المالية غير المصدرّة والعملات غير المتداولة؟	٥٤,٥	٣٨,٦	٦,٨	٧٤,٢	٢٢,٦	٣,٢	٤٨,٥	٤٣,٦	٧,٩
صيد السمك، والمعادن المستخرجة من قاع البحر، والمسترجعات من السفن الأجنبية الغارقة في الموانئ الوطنية؟	٥٤,٥	٢٧,٣	١٨,٢	٨٠,٦	٣,٢	١٦,١	٤٦,٥	٣٤,٧	١٨,٨
البضائع التي يحملها جميع فئات المسافرين، بمن فيهم العمال غير المقيمين، في حدود معينة (أي باستثناء البضائع للاستعمال الشخصي) كما تحددها القوانين الوطنية، مثل ما يسمى التجارة الموكية؟	٥١,٥	٣٧,١	١١,٤	٣٥,٥	٥٨,١	٦,٥	٥٦,٤	٣٠,٧	١٢,٩
المستودعات والمخازن، والصابورة والتعليق، التي تُزوّد بها السفن الأجنبية أو الطائرات الأجنبية في المنطقة الاقتصادية لبلدكم؟	٥١,٥	٣٥,٦	١٢,٩	٥٨,١	٣٥,٥	٦,٥	٤٩,٥	٣٥,٦	١٤,٩
المياه؟	٤٧,٠	٢٨,٠	٢٥,٠	٧١,٠	١٢,٩	١٦,١	٣٩,٦	٣٢,٧	٢٧,٧
متعلقات المهاجرين؟	٤٧,٠	٤١,٧	١١,٤	١٩,٤	٧٤,٢	٦,٥	٥٥,٤	٣١,٧	١٢,٩
صيد السمك، والمعادن المستخرجة من قاع البحر والأغراض التي تستنقذها السفن الوطنية في أعلى البحار من السفن الأجنبية الغارقة؟	٤٢,٤	٣٧,٩	١٩,٧	٦٤,٥	١٩,٤	١٦,١	٣٥,٦	٤٣,٦	٢٠,٨
البضائع المنقولة من إحدى المنظمات أو إليها كمخزون احتياطي؟	٣٩,٤	٢٧,٣	٣٣,٣	٦١,٣	١٦,١	٢٢,٦	٣٢,٧	٣٠,٧	٣٦,٦
التجارة المحلية عبر الحدود؟	٣٧,١	٤٩,٢	١٣,٦	٤٥,٢	٣٨,٧	١٦,١	٣٤,٧	٥٢,٥	١٢,٩
البضائع الواردة من باقي العالم إلى مؤسسات مشاطئة تقع في المنطقة الاقتصادية للبلد، والبضائع المرسلّة إلى باقي العالم من منشآت مشاطئة تقع في المنطقة الاقتصادية في البلد؟	٣٤,١	٣٩,٤	٢٦,٥	٥١,٦	١٢,٩	٣٥,٥	٢٨,٧	٤٧,٥	٢٣,٨
البضائع المصادرة من قبّل الجمارك ثمّ بيعت بعد ذلك؟	٣٣,٣	٤٨,٥	١٨,٢	٢٩,٠	٥٤,٨	١٦,١	٣٤,٧	٤٦,٥	١٨,٨

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
المخازن والمستودعات والصابورة وأدوات التغليف التي تصل الموانئ المحلية من سفن أو طائرات أجنبية؟	٣٢,٦	٤٠,٩	٢٦,٥	٢٩,٠	٤٥,٢	٢٥,٨	٣٣,٧	٣٩,٦	٢٦,٧
المستودعات والمخازن والصابورة وأدوات التغليف التي تحوزها السفن الوطنية أو الطائرات الوطنية من سفن أو طائرات أجنبية في المنطقة الاقتصادية لبلدكم؟	٢٨,٠	٤٥,٥	٢٦,٥	٢٢,٦	٥٤,٨	٢٢,٦	٢٩,٧	٤٢,٦	٢٧,٧
تقديرات للتجارة غير المسجلة؟	١٣,٦	٧٠,٥	١٥,٩	٢٢,٦	٧١,٠	٦,٥	١٠,٩	٧٠,٣	١٨,٨

المرفق ١-٢ - توزيع الردود المتعلقة بالبضائع الموصى باستبعادها (نسبة مئوية)

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٣٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
هل تستبعدون من إحصاءات التجارة البنود التالية: الأوراق النقدية والأوراق المالية والعملات قيد التداول؟	٨٦,٤	٩,١	٤,٥	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٨٣,٢	١٠,٩	٥,٩
البضائع في الترانزيت؟ الذهب النقدي (أي الذهب المتداول بين السلطات النقدية الوطنية والدولية أو المصارف المرخص لها بذلك)؟	٨١,٨	١١,٤	٦,٨	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٧٧,٢	١٣,٩	٨,٩
البضائع التي بحوزة جميع فئات المسافرين، بمن فيهم العمال غير المقيمين، لاستعمالهم الخاص والتي يجري حملها عبر الحدود بكميات أو قيمة لا تتجاوز الحد المسموح به طبقاً للقوانين الوطنية؟	٧٩,٥	١٢,١	٨,٣	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٧٤,٣	١٤,٩	١٠,٩
البضائع التي تنتقل بين بلدكم والجيوب الإقليمية التابعة لبلدكم في بلدان أخرى (مثل السفارات والمنشآت العسكرية وغيرها)؟	٧٦,٥	١٤,٤	٩,١	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٧٠,٣	١٧,٨	١١,٩
البضائع المشتراة للسفارات الأجنبية والمنشآت العسكرية الأجنبية وغيرها في بلدكم لاستعمالها الخاص؟	٧٥,٨	١٢,١	١٢,١	٨٧,١	١٢,٩	٠,٠	٧٢,٣	١١,٩	١٥,٨
	٧٣,٥	١٥,٢	١١,٤	٨٧,١	١٢,٩	٠,٠	٦٩,٣	١٥,٨	١٤,٩

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
البضائع الداخلة أو الخارجة مؤقتاً؟	٧٢,٧	١٨,٩	٨,٣	٩٣,٥	٦,٥	٠,٠	٦٦,٣	٢٢,٨	١٠,٩
البضائع الخاضعة للإيجار التشغيلي (أي إيجار لمدة تقل عن سنة واحدة)؟	٧٢,٧	١٣,٦	١٣,٦	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٦٥,٣	١٦,٨	١٧,٨
البضائع التي بحوزة غير المقيمين في بلدكم واستغنوا عنها، أثناء فترة التسجيل، والتي لا تعبر حدود البلد؟	٧٢,٠	١٢,١	١٥,٩	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٦٤,٤	١٤,٩	٢٠,٨
الأصول غير المالية، التي انتقلت ملكيتها من مقيمين إلى غير مقيمين دون أن تعبر الحدود؟	٦٨,٩	١١,٤	١٩,٧	٩٦,٨	٣,٢	٠,٠	٦٠,٤	١٣,٩	٢٥,٧
البضائع التي خرجت من المنطقة الاقتصادية للبلد المصدّر ولكنها فُقدت أو تحطمت قبل دخولها المنطقة الاقتصادية لبلدكم؟	٦٧,٤	١٤,٤	١٨,٢	٨٧,١	٩,٧	٣,٢	٦١,٤	١٥,٨	٢٢,٨
الصحف والمجلات والدوريات المرسلة بموجب اشتراكات مباشرة؟	٦٥,٢	٢٢,٠	١٢,٩	٧١,٠	٢٩,٠	٠,٠	٦٣,٤	١٩,٨	١٦,٨
الزجاجات الفارغة التي تعاد بغرض إعادة ملئها؟	٦٢,١	٢٥,٠	١٢,٩	٧٧,٤	١٩,٤	٣,٢	٥٧,٤	٢٦,٧	١٥,٨
الفضلات والخردة التي ليس لها قيمة إيجابية؟	٦٢,١	٢٦,٥	١١,٤	٧٧,٤	١٩,٤	٣,٢	٥٧,٤	٢٨,٧	١٣,٩
صيد السمك في أعالي البحار على ظهر السفن الوطنية التابعة لبلدكم والتي ترسو في المنطقة الاقتصادية؟	٥٩,١	١٤,٤	٢٦,٥	٦١,٣	٢٢,٦	١٦,١	٥٨,٤	١١,٩	٢٩,٧
البضائع التي تشتريها المنظمات الدولية الواقعة في المنطقة الاقتصادية لبلدكم، من بلدكم، لاستعمالها الخاص؟	٥٣,٠	٢٧,٣	١٩,٧	٥٨,١	٣٢,٣	٩,٧	٥١,٥	٢٥,٧	٢٢,٨
البضائع التي تدخل أو تخرج من الإقليم الاقتصادي لبلدكم بطريقة غير قانونية؟	٥٠,٠	٢٣,٥	٢٦,٥	٥٤,٨	٢٥,٨	١٩,٤	٤٨,٥	٢٢,٨	٢٨,٧
المستودعات والمخازن والصابورة وأدوات التغليف التي تحوز عليها السفن الوطنية أو الطائرات الوطنية خارج المنطقة الاقتصادية لبلدكم؟	٤٧,٧	٢٢,٧	٢٩,٥	٦١,٣	٢٢,٦	١٦,١	٤٣,٦	٢٢,٨	٣٣,٧

السؤال	جميع البلدان والمناطق الـ ١٢٢			الاقتصادات المتقدمة			الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية		
	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق	نعم	لا	لا ينطبق
البضائع برسم الإصلاح؟ المستودعات والمخازن والصابورة وأدوات التغليف التي تزود بها السفن أو الطائرات الوطنية سُفناً أو طائرات أجنبية خارج الإقليم الاقتصادي لبلدكم أو ترسو في موانئ خارجية من سفن أو طائرات وطنية؟	٤٧,٧	٣٧,١	١٥,٢	٥٨,١	٣٥,٥	٦,٥	٤٤,٦	٣٧,٦	١٧,٨
المعدات المنقولة التي تنتقل ملكيتها وهي خارج بلد إقامة المالك الأصلي؟	٤٣,٢	٢٤,٢	٣٢,٦	٣٨,٧	٣٨,٧	٢٢,٦	٤٤,٦	١٩,٨	٣٥,٦
صيد الأسماك، والمعادن المستخرجة من قاع البحر والبضائع المستنقذة من السفن الوطنية الغارقة في موانئ أجنبية أو من سفن وطنية في أعالي البحار، المباعة إلى سفن أجنبية؟	٤٠,٩	٣١,٨	٢٧,٣	٢٩,٠	٦١,٣	٩,٧	٤٤,٦	٢٢,٨	٣٢,٧
البضائع المصدرة من بلدكم ولكنها فقدت أو تحطمت بعد انتقال الملكية إلى المستورد؟ أي فئة من فئات البضائع المستعملة؟	٣٤,٨	٣٠,٣	٣٤,٨	٢٢,٦	٥٤,٨	٢٢,٦	٣٨,٦	٢٢,٨	٣٨,٦
٣١,١	٤٧,٠	٢٢,٠	٣٢,٣	٥٨,١	٩,٧	٣٠,٧	٤٣,٦	٢٥,٧	
١٤,٤	٦٣,٦	٢٢,٠	٣,٢	٩٠,٣	٦,٥	١٧,٨	٥٥,٤	٢٦,٧	

المرفق ١-٣ - مقارنة الردود الواردة في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على نموذجي الاستبيان (نسبة مئوية)

الفرق	٢٠٠٦			١٩٩٦			توزيع الردود حسب المنطقة	الأسئلة
	لا ينطبق	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم		
								هل تدرجون ما يلي في إحصاءات التجارة:
							٧٧,٧	الذهب غير النقدي؟
							٨١,٨	جميع الردود
							٨١,٨	الاقتصادات المتقدمة
							٧٦,٥	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية
							٧٩,٧	جميع الردود
							٨٤,٨	البضائع المتاجر فيها لحساب الحكومة؟
							٧٨,٣	الاقتصادات المتقدمة
							٧٨,٣	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية

الفرق	٢٠٠٦			١٩٩٦			توزيع الردود حسب المنطقة	الأسئلة
	لا ينطبق	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم		
٩,٨	٧,٦	٢٢,٦	٥٩,٨	٧,٤	٤٢,٦	٥٠,٠	جميع الردود	البضائع للاستعمال العسكري؟
٥,٥	٣,٢	٦,٥	٩٠,٣	٣,٠	١٢,١	٨٤,٨	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في	
١٠,٥	٨,٩	٤٠,٦	٥٠,٥	٨,٧	٥١,٣	٤٠,٠	مرحلة انتقالية	
٦,١-	١٥,٩	١٥,٩	٦٨,٢	٦,٨	١٨,٩	٧٤,٣	جميع الردود	الكهرباء والغاز والمياه؟
٣,٦-	٦,٥	٣,٢	٩٠,٣	٣,٠	٣,٠	٩٣,٩	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في	
٧,٣-	١٨,٨	١٩,٨	٦١,٤	٧,٨	٢٣,٥	٦٨,٧	مرحلة انتقالية	
٦,٩	٤,٥	١٢,٩	٨٢,٦	٣,٤	٢٠,٩	٧٥,٧	جميع الردود	البضائع المرسلة عن طريق البريد
٠,٢-	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠	٣,٠	٩٧,٠	الاقتصادات المتقدمة	أو خدمات البريد الخاصة؟
							الاقتصادات النامية والتي في	
٨,٦	٥,٩	١٥,٨	٧٨,٢	٤,٣	٢٦,١	٦٩,٦	مرحلة انتقالية	
٢٢,٣	٦,٨	١٨,٢	٧٥,٠	٩,٥	٣٧,٨	٥٢,٧	جميع الردود	السفن والطائرات وسائر
٢٧,١	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٣,٠	٢٧,٣	٦٩,٧	الاقتصادات المتقدمة	المعدات المتحركة؟
							الاقتصادات النامية والتي في	
٢٠,٥	٨,٩	٢٢,٨	٦٨,٣	١١,٣	٤٠,٩	٤٧,٨	مرحلة انتقالية	
٧,١	٢٦,٥	٢٩,٤	٣٤,١	١٨,٩	٥٤,١	٢٧,٠	جميع الردود	البضائع المرسلة من جميع أنحاء
٦,٠-	٣٥,٥	١٢,٩	٥١,٦	١٥,٢	٢٧,٣	٥٧,٦	الاقتصادات المتقدمة	العالم إلى منشآت مشاطئة تقع
								في الإقليم الاقتصادي لبلدكم،
								والبضائع المرسلة إلى سائر أنحاء
								العالم من منشآت مشاطئة تقع
١٠,٤	٢٣,٨	٤٧,٥	٢٨,٧	٢٠,٠	٦١,٧	١٨,٣	مرحلة انتقالية	في الإقليم الاقتصادي لبلدكم؟
٢,٢	١٢,٩	٣٥,٦	٥١,٥	٧,٤	٤٣,٢	٤٩,٣	جميع الردود	المستودعات والمخازن والصابورة
٦,٦	٦,٥	٣٥,٥	٥٨,١	٣,٠	٤٥,٥	٥١,٥	الاقتصادات المتقدمة	وأدوات التغليف التي تزود بها
							الاقتصادات النامية والتي في	السفن أو الطائرات الأجنبية في
٠,٨	١٤,٩	٣٥,٦	٤٩,٥	٨,٧	٤٢,٦	٤٨,٧	مرحلة انتقالية	الإقليم الاقتصادي لبلدكم؟
٥,٩-	٢٦,٥	٤٠,٩	٣٢,٦	١٠,١	٥١,٤	٣٨,٥	جميع الردود	المستودعات والمخازن والصابورة
٢٥,٥-	٢٥,٨	٤٥,٢	٢٩,٠	٦,١	٣٩,٤	٥٤,٥	الاقتصادات المتقدمة	وأدوات التغليف التي تصل إلى
							الاقتصادات النامية والتي في	الموانئ الوطنية من السفن أو
٠,٢-	٢٦,٧	٢٩,٦	٣٣,٧	١١,٣	٥٤,٨	٣٣,٩	مرحلة انتقالية	الطائرات الأجنبية؟
٣,٨	١٨,٢	٢٧,٣	٥٤,٥	١٣,٥	٣٥,٨	٥٠,٧	جميع الردود	صيد الأسماك والمعادن المستخرجة
٤,٢-	١٦,١	٣,٢	٨٠,٦	٦,١	٩,١	٨٥,٥	الاقتصادات المتقدمة	من قاع البحر والبضائع المستقذة
							الاقتصادات النامية والتي في	من السفن الغارقة الأجنبية في
٥,٦	١٨,٨	٣٤,٧	٤٦,٥	١٥,٧	٤٣,٥	٤٠,٩	مرحلة انتقالية	الموانئ الوطنية؟

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

الفرق	٢٠٠٦			١٩٩٦			توزيع الردود حسب المنطقة	الأسئلة
	لا ينطبق	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم		
٨,٦	١٩,٧	٣٧,٩	٤٢,٤	١٧,٦	٤٨,٦	٣٣,٨	صيد الأسماك والمعادن المستخرجة	من قاع البحر والبضائع المستنقذة من السفن الأجنبية من قِبَل السفن الوطنية في أعالي البحار؟
١٦,٠	١٦,١	١٩,٤	٦٤,٥	١٥,٢	٣٦,٤	٤٨,٥	جميع الردود	
٦,٠	٢٠,٨	٤٣,٦	٣٥,٦	١٨,٣	٥٢,٢	٢٩,٦	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية
١,٩-	٨,٣	٩,١	٨٢,٦	٦,٨	٨,٨	٨٤,٥	جميع الردود	
٣,٢-	٣,٢	٠,٠	٩٦,٨	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية
١,٨-	٩,٩	١١,٩	٧٨,٢	٨,٧	١١,٣	٨٠	جميع الردود	
٤,٥	١٠,٦	٢٢,٧	٦٦,٧	٨,١	٢٩,٧	٦٢,٢	الاقتصادات المتقدمة	البضائع قيد الإيجار المالي؟
٨,٩	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠	١٢,١	٨٧,٩	جميع الردود	
٢,٦	١٣,٩	٢٨,٧	٥٧,٤	١٠,٤	٣٤,٨	٥٤,٨	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	البضائع المتاجر فيها وفقاً لاتفاقات مقايضة؟
٤,٠	١١,٤	٢٧,٣	٦١,٤	٦,١	٣٦,٥	٥٧,٤	جميع الردود	
٠,٦-	٦,٥	٣,٢	٩٠,٣	٣,٠	٦,١	٩٠,٩	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية
٤,٧	١٢,٩	٣٤,٧	٥٢,٥	٧,٠	٤٥,٢	٤٧,٨	جميع الردود	
١٢,٣	٢,٣	٢٢,٠	٧٥,٨	٤,١	٣٢,٤	٦٣,٥	الاقتصادات المتقدمة	الأغذية وسائر المعونات الإنسانية؟
٥,٢-	٠,٠	٣٥,٥	٦٤,٥	٠,٠	٣٠,٣	٦٩,٧	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
١٧,٥	٣,٠	١٧,٨	٧٩,٢	٥,٢	٣٣,٠	٦١,٧	جميع الردود	التجارة المحلية عبر الحدود
٠,٦	١٣,٦	٤٩,٢	٣٧,١	١٠,١	٥٣,٤	٣٦,٥	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٣-	١٦,١	٢٨,٧	٤٥,٢	١٨,٢	٣٦,٤	٤٥,٥	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	هل تستبعدون من إحصاءات التجارة ما يلي: بضائع الترانزيت؟
٠,٨	١٢,٩	٥٢,٥	٣٤,٧	٧,٨	٥٨,٣	٣٣,٩	جميع الردود	
١٠,٩	٦,٨	١١,٤	٨١,٨	١٨,٢	١٠,٨	٧٠,٩	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية
٥,٩	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٦,١	٣,٠	٩٠,٩	جميع الردود	
١٢,٠	٨,٩	١٣,٩	٧٧,٢	٢١,٧	١٣,٠	٦٥,٢	الاقتصادات المتقدمة	البضائع التي تدخل الإقليم الاقتصادي لبلدكم أو تخرج منه بطريقة غير شرعية؟
٣٣,١-	٢٦,٥	٢٣,٥	٥٠,٠	٦,٨	١٠,١	٨٣,١	جميع الردود	
٣٣,١-	١٩,٤	٢٥,٨	٥٤,٨	٣	٩,١	٨٧,٩	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية
٣٣,٢-	٢٨,٧	٢٢,٨	٤٨,٥	٧,٨	١٠,٤	٨١,٧	جميع الردود	

الفرق	٢٠٠٦			١٩٩٦			توزيع الردود حسب المنطقة	الأسئلة
	لا ينطبق	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم		
١,١	٨,٣	١٢,١	٧٩,٥	٨,١	١٣,٥	٧٨,٤	جميع الردود	الذهب النقدي؟
٥,٩	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠	٩,١	٩٠,٩	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٥-	١٠,٩	١٤,٩	٧٤,٣	١٠,٤	١٤,٨	٧٤,٨	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٢٤,٧-	٣٤,٨	٣٠,٣	٣٤,٨	١٤,٩	٢٥,٧	٥٩,٥	جميع الردود	صيد الأسماك والمعادن
٣١,٩-	٢٢,٦	٥٤,٨	٢٢,٦	٩,١	٣٦,٤	٥٤,٥	الاقتصادات المتقدمة	المستخرجة من قاع البحر والبضائع المستنقذة من السفن الوطنية في الموانئ الأجنبية أو من السفن الوطنية في أعالي البحار من قبل سفن أجنبية؟
٢٢,٣-	٣٨,٦	٢٢,٨	٣٨,٦	١٦,٥	٢٢,٦	٦٠,٩	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٩,٢	١٣,٦	١٣,٦	٧٢,٧	٨,٨	٢٧,٧	٦٣,٥	جميع الردود	البضائع قيد الإجراءات التشغيلية؟
١٨,٠	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠	٢١,٢	٧٨,٨	الاقتصادات المتقدمة	
٦,٢	١٧,٨	١٦,٨	٦٥,٣	١١,٣	٢٩,٦	٥٩,١	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٣,١	١٥,٢	٣٧,١	٤٧,٧	٩,٥	٤٥,٩	٤٤,٦	جميع الردود	البضائع برسم الإصلاح؟
٩,٦	٦,٥	٣٥,٥	٥٨,١	٠,٠	٥١,٥	٤٨,٥	الاقتصادات المتقدمة	
١,١	١٧,٨	٣٧,٦	٤٤,٦	١٢,٢	٤٤,٣	٤٣,٥	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
١١,٢	٨,٣	١٨,٩	٧٢,٧	٨,١	٣٠,٤	٦١,٥	جميع الردود	البضائع الداخلة أو الخارجة بصفة مؤقتة؟
٢٠,٨	٠,٠	٦,٥	٩٣,٥	٣,٠	٢٤,٢	٧٢,٧	الاقتصادات المتقدمة	
٨,٠	١٠,٩	٢٢,٨	٦٦,٣	٩,٦	٣٢,٢	٥٨,٣	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
التقييم								
١,٩	١,٥	٦,١	٩٢,٤	٣,٤	٦,١	٩٠,٥	جميع الردود	هل القيمة الإحصائية للبضائع المستوردة هي القيمة خالصة الشحن والتأمين؟
٠,٤-	٠,٠	٦,٥	٩٣,٥	٠,٠	٦,١	٩٣,٩	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٥	٢,٠	٥,٩	٩٢,١	٤,٣	٦,١	٨٩,٦	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
١,٦	١,٥	٢,٣	٩٦,٢	٣,٤	٢,٠	٩٤,٦	جميع الردود	هل القيمة الإحصائية للبضائع المصدرّة هي القيمة تسليم ظهر السفينة؟
٠,٢-	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠	٣,٠	٩٧,٠	الاقتصادات المتقدمة	
٢,١	٢,٠	٢,٠	٩٦,٠	٤,٣	١,٧	٩٣,٩	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
١٠,٩	١٥,٩	٢٠,٥	٦٣,٦	٢١,٦	٢٥,٧	٥٢,٧	جميع الردود	هل تستعملون سعر الصرف الساري في تاريخ التصدير أو الاستيراد؟
٠,٣-	٢٥,٨	٢٩,٠	٤٥,٢	٩,١	٤٥,٥	٤٥,٥	الاقتصادات المتقدمة	
١٤,٥	١٢,٩	١٧,٨	٦٩,٣	٢٥,٢	٢٠,٠	٥٤,٨	الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	

الفرق	٢٠٠٦			١٩٩٦			توزيع الردود حسب المنطقة	الأسئلة
	لا ينطبق	لا	نعم	لا ينطبق	لا	نعم		
١٢,٧	١,٥	٥٦,١	٤٢,٤	٤,٧	٦٥,٥	٢٩,٧	جميع الردود	هل بيانات الشحن الدولي والتأمين المتعلقة باستيراد البضاعة متاحة بشكل منفصل؟
١٦,٦-	٠,٠	٧٤,٢	٢٥,٨	٠,٠	٥٧,٦	٤٢,٤	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٢١,٤	٢,٠	٥٠,٥	٤٧,٥	٦,١	٦٧,٨	٢٦,١		
البلدان الشريكة								
هل تجمعون إحصاءات الصادرات حسب ما يلي:								
							جميع الردود	بلد المنشأ؟
٨,٤	٢,٣	٧,٦	٩٠,٢	٣,٤	١٤,٩	٨١,٨		
٢,٩	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٠,٠	٦,١	٩٣,٩	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٩,٨	٣,٠	٨,٩	٨٨,١	٤,٣	١٧,٤	٧٨,٣		بلد المقصد؟
٣,٠-	٦,٨	٤٦,٢	٤٧,٠	٥,٤	٤٤,٦	٥٠,٠	جميع الردود	
١٦,٨	٠,٠	٢٢,٦	٧٧,٤	٠,٠	٣٩,٤	٦٠,٦	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٩,٤-	٨,٩	٥٣,٥	٣٧,٦	٧,٠	٤٦,١	٤٧,٠		هل تعدون إحصاءات الصادرات حسب ما يلي:
							جميع الردود	آخر بلد مقصد معروف؟
٣,١	٣,٠	٦,١	٩٠,٩	٤,٧	٧,٤	٨٧,٨		
٣,٥-	٠,٠	٦,٥	٩٣,٥	٠,٠	٣,٠	٩٧,٠	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٤,٩	٤,٠	٥,٩	٩٠,١	٦,١	٨,٧	٨٥,٢		
تصانيف السلع وقياس الكميات								
٢١,٦	٣,٠	٣,٠	٩٣,٩	١٨,٩	٨,٨	٧٢,٣	جميع الردود	هل تستخدمون النظام المنسَّق كأساس لقاعدة بيانات تجارة السلع التفصيلية؟
٥,٩	٠,٠	٣,٢	٩٦,٨	٦,١	٣,٠	٩٠,٩	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٢٦,١	٤,٠	٣,٠	٩٣,١	٢٢,٦	١٠,٤	٦٧,٠		هل تجمعون بيانات عن الكميات؟
١٢,٧	٣,٠	٤,٥	٩٢,٤	١٨,٢	٢,٠	٧٩,٧	جميع الردود	
٦,١	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٦,١	٠,٠	٩٣,٩	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
١٤,٤	٤,٠	٥,٩	٩٠,١	٢١,٧	٢,٦	٧٥,٧		هل تسجلون أو تضعون تقديرات للوزن الصافي لقياس كميات جميع السلع إذا كان ذلك ممكناً؟
٢٠,٨	٣,٨	٢٢,٧	٧٣,٥	١٨,٩	٢٨,٤	٥٢,٧	جميع الردود	
١,٣	٠,٠	٢٩,٠	٧١,٠	٩,١	٢١,٢	٦٩,٧	الاقتصادات المتقدمة	
							الاقتصادات النامية والتي في مرحلة انتقالية	
٢٦,٥	٥,٠	٢٠,٨	٧٤,٣	٢١,٧	٣٠,٤	٤٧,٨		

الفصل الثاني

اتفاقية كيوتو المنقحة

١-٢ - يقدم هذا الفصل وصفاً لاتفاقية كيوتو المنقحة^٤ نظراً لأهميتها في توحيد إجراءات التسجيل الجمركي (تسجيل حركة البضائع عبر الحدود)، التي هي المصدر الرئيسي لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع.

٢-٢ - تقوم إدارات الجمارك بدور حيوي في نمو التجارة الدولية وتنمية الأسواق العالمية. ومن شأن الكفاءة والفعالية في إجراءات الجمارك أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تنافسية الدول. فالتجارة والاستثمار الدوليان يجتذبهما الإدارات الجمركية التي تعمل بكفاءة وتعاون وشفافية، وفي نفس الوقت فهما ينفران من المواقع التي ينظر إليها رجال الأعمال باعتبارها مواقع بيروقراطية ومكلفة. ومن أهم المبادئ الحاكمة في اتفاقيات كيوتو التزام الإدارات الجمركية بتوفير الشفافية والوضوح أمام جميع الناشطين في مجال التجارة الدولية.

٣-٢ - وقد أبرمت الاتفاقية الدولية الأصلية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، في كيوتو، في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣، ودخلت حيز النفاذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. أما اتفاقية كيوتو المنقحة فتعتبر تعديلاً للاتفاقية الأصلية، ووقعت في بروكسل في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وكان الهدف من التنقيح ما يلي:

- (أ) إزالة الاختلافات في الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة، تلك الاختلافات التي يمكن أن تعوق التجارة الدولية وسائر المبادلات الدولية؛
- (ب) تلبية احتياجات التجارة الدولية والإدارات الجمركية لتبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية؛
- (ج) ضمان وجود معايير مناسبة للرقابة الجمركية؛
- (د) تمكين الإدارات الجمركية من الاستجابة للتحديات الكبيرة في الأساليب والتقنيات الإدارية والخاصة بمجال الأعمال.

٤-٢ - ومن الاعتبارات الأخرى الحاجة في اتفاقية كيوتو المنقحة إلى: '١' أن تنص على أن المبادئ الأساسية للتبسيط والتنسيق تكون ملزمة للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المنقحة، '٢' أن توفر للسلطات الجمركية إجراءات تتسم بالكفاءة، تساندها طرق فعالة ومناسبة للرقابة، '٣' أن تتمكن من تحقيق درجة عالية من التبسيط والتنسيق في الإجراءات والممارسات الجمركية - وهو هدف أساسي من أهداف منظمة الجمارك العالمية التي وضعت الاتفاقية - ومن ثم تسهم إسهاماً كبيراً في تسهيل التجارة الدولية.

٥-٢ - وكان مفهوماً أن التبسيط والتنسيق المطلوبين يمكن إنجازهما بتطبيق المبادئ التالية على وجه الخصوص:

- (أ) تنفيذ برامج تهدف إلى تحديث الإجراءات والممارسات الجمركية باستمرار مما يساعد على زيادة الكفاءة والفعالية؛

- (ب) تطبيق الممارسات والإجراءات الجمركية بشكل يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق والشفافية؛
- (ج) إتاحة جميع المعلومات اللازمة للأطراف المهتمة بشأن القوانين واللوائح الجمركية والإرشادات والإجراءات والممارسات الإدارية؛
- (د) تبني التقنيات الجديدة مثل إدارة المخاطر والضوابط القائمة على أساس المراجعة الداخلية والاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات؛
- (هـ) التعاون المناسب مع السلطات الوطنية الأخرى والإدارات الجمركية الأخرى والأوساط التجارية؛
- (و) تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة؛
- (ز) إتاحة المجال أمام الأطراف المتضررة للوصول إلى الإجراءات الإدارية والتشريعية للتظلم.

ألف - هيكل الاتفاقية

٢-٦- تشتمل الاتفاقية على صُلب الاتفاقية، ومرفق عام، وعشرة مرفقات خاصة. ويتكون المرفق العام وكل مرفق من المرفقات الخاصة من فصول تحتوي على التعاريف والمعايير. وبعض هذه المعايير (المرفق العام) ذات طبيعة انتقالية. ويحتوي كل مرفق خاص على ممارسات موصى بها علاوة على المعايير. وتوجد خطوط توجيهية في كل مرفق، وهذه ليست ملزمة للأطراف المتعاقدة.

باء - صُلب الاتفاقية

٢-٧- يشتمل صُلب الاتفاقية على نطاق الاتفاقية وهيكلها وإدارتها، ويحدد عملية تصديق الأطراف المتعاقدة عليها. وتنص الفقرة ٩ من الاتفاقية على أن أي طرف متعاقد يصدق على الاتفاقية أو ينضم إليها يكون ملزماً بأي تعديلات على الاتفاقية، بما في ذلك المرفق العام، ويسري مفعول هذا الالتزام اعتباراً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام. وتنص الاتفاقية أيضاً على أن أي طرف متعاقد يقبل بأي من مرفقاتها أو فصولها يكون ملزماً بأي تعديلات على المعايير الواردة في ذلك المرفق أو ذلك الفصل، تكون قد دخلت حيز النفاذ في تاريخ قيام الدولة الطرف بإبلاغ الوديع للاتفاقية بقبولها.

٢-٨- وبموجب الفقرة ٩ تستطيع الأطراف المتعاقدة التصديق على الاتفاقية دون التوقيع على فصول المرفقات الخاصة. فعلى سبيل المثال فإن أذربيجان وبلجيكا والنمسا هي أطراف متعاقدة في اتفاقية كيو-تسو المنقحة، ولكنها لم توقع على أي من فصول المرفقات الخاصة. وحتى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أصبحت ٥٨ بلداً أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية (انظر المرفق ٢-١ فيما يلي). ولم توقع على معظم فصول المرفقات الخاصة سوى أوغندا والجزائر وجمهورية كوريا وزمبابوي وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

جيم - المرفق العام

٢-٩- تم استبدال مرفقات الاتفاقية الأصلية بمرفق عام وعشرة مرفقات خاصة. ويحدد المرفق العام ويوضح جميع التعاريف والعمليات الجمركية التي تسري على مجموعة من الإجراءات الجمركية الخاصة (معروفة في المرفقات الخاصة). ويقدم الفصل الثاني من الملحق العام تعاريف مفيدة لمصطلحات مثل "الإفراج الجمركي" و"قانون الجمارك" و"الإقليم الجمركي". ويصف الفصل

الثالث بالتفصيل إجراءات الإفراج وسائر الإجراءات الجمركية الرسمية، بما في ذلك الإقرار عن البضائع وفحص البضائع. ويشمل المرفق العام أيضاً فصولاً عن الرسوم والضرائب، والأمن، والضوابط الجمركية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، والعلاقة بين الجمارك والأطراف الثالثة، والمعلومات والقرارات والأحكام التي تضعها الجمارك.

١٠-٢ - وتميّز اتفاقية كيوتو المنقحة بين المعايير والممارسات الموصى بها. أما المعايير فيجب اتباعها بدقة ويجب إدخالها في قانون الجمارك في البلد. ويعبّر المعيار الانتقالي عن معيار في المرفق العام مسموح بتنفيذه على فترة أطول. وأما الممارسات الموصى بها فليست إلزامية، وإنما تضيفها البلدان إلى تشريعاتها على أساس طوعي. ومن أمثلة المعايير الواردة في المرفق العام نورد فيما يلي مقتطفاتاً بشأن نسق إقرار البضائع ومحتواه والمستندات التي تقدم معه (وللاطلاع على النص الكامل يرجى الرجوع إلى المرفق ٢-٢).

نسق إقرار البضائع ومحتواه

١١-٣ معيار

”تحدد الجمارك محتوى إقرار البضائع. ويجب اتباع دليل الأمم المتحدة لتصميم المستندات الجمركية في تصميم الإقرار الورقي عن البضائع. وفي عمليات الإفراج الجمركي المؤتمتة، ويجب تصميم نسق إقرار البضائع الذي يقدم إلكترونياً على أساس المعايير الدولية لتبادل المعلومات إلكترونياً الواردة في توصيات مجلس التعاون الجمركي بشأن تكنولوجيا المعلومات.

١٢-٣ معيار

تقتصر الجمارك في البيانات التي تطلبها في إقرارات البضائع على التفاصيل التي تعتبر ضرورية لتقدير الرسوم والضرائب وجمعها، ولأغراض الإحصاءات وتطبيق قانون الجمارك.

١٣-٣ معيار

إذا لم يكن بوسع مقدم الإقرار، لأسباب تقبلها الجمارك، تقديم جميع البيانات المطلوبة في إقرار البضائع، يُسمح بتقديم إقرار بضائع مؤقت أو غير كامل بشرط أن يحتوي على التفاصيل التي تعتبرها الجمارك ضرورية وأن يتعهد مقدم الإقرار بإكماله في غضون فترة محددة.

١٤-٣ معيار

إذا سجّلت الجمارك إقرار بضائع مؤقتاً أو غير كامل، يجب أن لا تختلف المعاملة التعريفية للبضاعة عن المعاملة التي يعامل بها إقرار البضائع لو كان كاملاً أو صحيحاً منذ البداية. ويجب، بعد التأكد من إجراءات الأمن المطلوبة، عدم تأخير الإفراج عن البضاعة لضمان تحصيل أي رسوم أو ضرائب مطلوبة.

١٥-٣ معيار

تطلب الجمارك تقديم إقرار البضاعة الأصلي وأقل عدد ممكن من النسخ.

المستندات التي تقدم مع إقرار البضاعة

١٦-٣ معيار

يجب أن يقتصر ما تطلبه الجمارك من مستندات تقدم مع إقرار البضاعة على ما هو ضروري لضمان مراقبة العملية والوفاء بجميع المتطلبات المتعلقة بتطبيق قانون الجمارك.

”٣-١٧ معيار

إذا لم يكن من الممكن تقديم المستندات الداعمة مع إقرار البضاعة لأسباب تقبلها الجمارك، فيجب أن تسمح بتقديم هذه المستندات في غضون فترة معينة.

”٣-١٨ معيار انتقالي

تسمح الجمارك بتقديم المستندات الداعمة بالطرق الإلكترونية^٥.

^٥ انظر: المرجع نفسه، المرفق العام، الفصل ٣.

دال - المرفقات الخاصة

١١-٢ - تشتمل المرفقات الخاصة باتفاقية كيوتو على تفاصيل بشأن جميع الإجراءات الجمركية، التي تتصل بجمع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع. وترد المرفقات الخاصة والإرشادات المتعلقة بها في الجدول ١-٢.

الجدول ١-٢ - المرفقات الخاصة بالاتفاقية والإرشادات المتعلقة بها

الإرشادات المتعلقة بالمرفقات الخاصة	المرفقات الخاصة
الإجراءات الرسمية قبل تقديم إقرار البضاعة	ألف وصول البضاعة إلى الإقليم الجمركي
التخزين المؤقت للبضاعة	ألف ٢
الإفراج للاستعمال المحلي	باء ١ الاستيراد
إعادة تصدير البضاعة بحالتها الأصلية	باء ٢
الإعفاء من رسوم الاستيراد والضرائب	باء ٣
التصدير المباشر	جيم ١ التصدير
مستودعات الجمارك	دال ١ مستودعات الجمارك والمناطق الحرة
المناطق الحرة	دال ٢
الترانزيت في الجمارك	هاء ١ المرور العابر (الترانزيت)
إعادة شحن البضاعة	هاء ٢
الشحن بطول الشاطئ	هاء ٣
التجهيز الداخلي	واو ١ التجهيز/ التصنيع
التجهيز الخارجي	واو ٢
استرداد الرسوم الجمركية	واو ٣
تجهيز البضاعة للاستعمال المحلي	واو ٤
الإفراج المؤقت	زاي ١ الإفراج المؤقت
المخالفات الجمركية	حاء ١ المخالفات
المسافرون	طاء ١ الإجراءات الخاصة
حركة البريد	طاء ٢
وسائط النقل للاستخدام التجاري	طاء ٣
المخازن	طاء ٤
إرساليات الإغاثة	طاء ٥
	كاف المنشأ

١٢-٢ - وتحدّد جميع هذه الإجراءات الجمركية التغطية الدقيقة لإحصاءات التجارة. وتحدّد الحالة العامة للواردات بإعلان أن البضاعة للاستعمال المحلي، وبالنسبة للصادرات بإعلان أن البضاعة للتصدير المباشر. ومعاملات البضائع التي تجرى وفق هاتين الحالتين العامتين تُدرج دائماً في إحصاءات التجارة. وفي العادة تُستبعد من هذه الإحصاءات بضائع الترانزيت وإعادة الشحن والإفراج المؤقت. وفي جميع الحالات الأخرى يتوقف الإدراج أو عدم الإدراج على النظام التجاري الذي يطبقه البلد، وهذا قد يختلف عن النظام التجاري العام (الموصى به) والنظام التجاري الخاص الأكثر يسراً، والنظام التجاري الخاص الصارم. ويبيّن الجدول ٢-٢ اختلافات الإجراءات الجمركية حسب النظام التجاري.

١٣-٢ - إجراء الاستيداع الجمركي. يُعتبر نظام الاستيداع الجمركي مثلاً للإجراء المشمول بأحد المرفقات الخاصة. ونورد فيما يلي أجزاء من الإجراء كما هو وارد في الاتفاقية.

الإفراج عن البضائع

٥- ممارسة موصى بها.

”ينبغي السماح بالتخزين في مستودعات الجمارك العامة لجميع أنواع البضاعة الواردة الخاضعة للرسوم والضرائب الجمركية أو لموانع أو قيود غير الموانع والقيود المفروضة لأسباب تتعلق بما يلي:

• ”الأحلاق العامة أو النظام العام، أو الأمن العام أو الصحة العامة، أو لاعتبارات تتعلق بالصحة البيطرية والاعتبارات المتعلقة بصحة النباتات؛

• ”حماية البراءات والعلامات التجارية وحقوق النشر، بغض النظر عن الكمية أو بلد المنشأ أو البلد الذي وصلت منه البضاعة أو بلد المقصد.

”أما البضائع التي تمثّل خطراً أو التي يَحتمل أن تؤثر على البضائع الأخرى أو التي تحتاج إلى منشآت خاصة فلا تقبل إلا في مخازن الجمارك المهيأة خصيصاً لاستقبالها.

٦- معيار

”تحدّد الجمارك أنواع البضائع التي يمكن السماح بدخولها إلى مستودعات الجمارك.“

العمليات المصرّح بها

١٠- معيار

”يُسمح لأي شخص مخوّل بالتصرف في بضائع المستودعات، لأسباب تعتبرها الجمارك وجيهة، أن يقوم بما يلي:

”أ) فحص البضاعة؛

”ب) أخذ عينات منها، مع دفع الرسوم والضرائب على الواردات إذا كانت تنطبق في هذه الحالة؛

”ج) القيام بالعمليات اللازمة للحفاظ على البضاعة؛

”د) القيام بعمليات أخرى لتناول البضاعة بشكل طبيعي، مما يلزم لتحسين التغليف أو تحسين نوعية التسويق أو إعداد البضاعة للشحن، وذلك مثل تجزئة البضاعة السائبة، أو تجميع الطرود، أو الفرز أو التدرج أو إعادة التغليف.“^٦

^٦ انظر: المرجع نفسه، المرفق الخاص دال، الفصل الأول.

هاء - الإجراءات الجمركية وإحصاءات التجارة الدولية في البضائع

٢-١٤ - يميّز التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بين ثلاثة نظم للتجارة: '١' نظام التجارة العام، '٢' نظام التجارة الخاص الميسر، '٣' نظام التجارة الخاص الصارم. فالبلدان التي تُطبق نظام التجارة العام تسجّل جميع معاملاتها للسلع التي تعبر الحدود في إحصاءاتها للتجارة فيما عدا المعاملات التي لا يعتبر فيها أن التجارة تضيف إلى مخزون الموارد في البلد، وعلى وجه التحديد في حالة تجارة الترانزيت، وإعادة الشحن، والإدخال المؤقت. أما البلدان التي تستخدم نظام التجارة الخاص بمفهومه الصارم فتسجّل في إحصاءات التجارة المعاملات التي تدخل فيها البضائع في الاقتصاد المحلي للتناول الحر (بالنسبة للواردات) أو تغادر منطقة التداول الحر (بالنسبة للصادرات) فقط. وفي هذه الحالة تعتبر خارج نطاق إحصاءات التجارة معاملات التجارة في مستودعات الجمارك والمناطق الحرة والبضائع الداخلة بموجب عقد من أجل التصنيع الداخلي أو الخارجي.

٢-١٥ - وتستهمل كثير من البلدان نوعاً ميسراً من نظام التجارة الخاص، يتم بموجبه إدراج ما يلي في إحصاءات التجارة: (أ) البضائع الداخلة من أجل التصنيع الداخلي أو الخارجي، و(ب) البضائع التي تدخل أو تغادر المناطق الصناعية الحرة (انظر الفقرة ٦٧ من التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). ويوصي التنقيح الثاني المذكور بنظام التجارة العام، حيث تُبين الإحصاءات جميع تدفقات التجارة التي تحدث في البلد. ولتجميع إحصاءات التجارة يجب أن تكون الإجراءات الجمركية مفضّلة حسب الواردات وإعادة التوريد والصادرات وإعادة التصدير. ويرد تفصيل للإجراءات الجمركية حسب تلك التدفقات في الجدول ٢-٢، وهو يبين الاختلافات في نظم التجارة.

الجدول ٢-٢ - الإجراءات الجمركية موزّعة حسب التدفقات ونظام التجارة

نظام التجارة الخاص الصارم	نظام التجارة الخاص الميسر	نظام التجارة العام	الإجراء الجمركي
واردات	واردات	واردات	الإفراج للاستعمال الداخلي إعادة التوريد بنفس حالة البضاعة
إعادة توريد	إعادة توريد	إعادة توريد	التصدير المباشر
تصدير	تصدير	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير)	مستودعات الجمارك
--	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير) ^أ	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير)	المناطق الحرة
--	--	--	ترانزيت في الجمارك
--	--	--	إعادة شحن
--	--	--	نقل البضائع بحذاء الساحل
--	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير)	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير)	تجهيز داخلي
--	صادرات و(واردات أو إعادة توريد)	صادرات و(واردات أو إعادة توريد)	تجهيز خارجي

نظام التجارة الخاص الصارم	نظام التجارة الخاص الميسر	نظام التجارة العام	الإجراء الجمركي
تعديل بيانات الواردات	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير)	واردات و(تصدير أو إعادة تصدير)	استرداد الرسوم
واردات	واردات	واردات	تجهيز البضائع للاستعمال الداخلي
--	--	--	إدخال مؤقت

^أ في حالة المناطق الصناعية الحرة.

الواردات

١٦-٢ - تمر جميع المعاملات الدولية للبضائع، مع استثناءات قليلة، عن طريق الإدارات الجمركية في البلدان المصدرة والمستوردة. أما الاستثناءات فهي، على سبيل المثال، المعاملات الخاصة بالكهرباء والغاز والمياه، والمعدات المتنقلة التي لا تدخل أو تغادر إقليم البلدان التي تجمع الإحصاءات، والنفط الخام الذي يصل من خلال خطوط الأنابيب. والإجراءات الجمركية الخاصة بالواردات هي الإدخال للاستعمال الداخلي، والاستيداع الجمركي، والمناطق الحرة، والتجهيز الداخلي، وتجهيز البضاعة للاستعمال في الداخل.

الإفراج لأغراض الاستعمال الداخلي

١٧-٢ - في المرفق الخاص بآلاتفاقية كيوتو المنقحة، يعرف "الإفراج للاستعمال الداخلي" بأنه إجراء جمركي ينص على أن البضائع المستوردة تدخل للتداول الحر في الإقليم الجمركي بعد دفع أي رسوم أو ضرائب واردة مقررّة، واستيفاء جميع الإجراءات الجمركية. أما "بضاعة التداول الحر" فتعرف بأنها البضائع التي يمكن التصرف فيها دون قيود جمركية.

الاستيداع الجمركي

١٨-٢ - في المرفق الخاص بالاتفاقية يعرف "إجراء الاستيداع الجمركي" بأنه الإجراء الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضاعة المستوردة تحت سيطرة الجمارك في منطقة محدّدة (مستودع جمركي) دون دفع رسوم أو ضرائب واردة. ويمكن أن تحدّد الجمارك مستودعات عامة أو خاصة لأغراض التخزين الجمركي، وتضع شروط إقامة هذه المنشآت ومناسبتها وإدارتها وترتيبات السيطرة الجمركية عليها. وتوافق إدارة الجمارك على ترتيبات تخزين البضاعة في المستودعات الجمركية وتسجيل محتوياتها والمحاسبة عليها. وتكون الإجراءات المرخص بها محدّدة تحديداً دقيقاً. ويُسمح ببقاء البضاعة في المستودعات الجمركية لمدة سنة على الأقل إن لم تكن البضاعة سريعة التلف.

١٩-٢ - وبموجب نظام التجارة العام ينبغي تسجيل البضائع التي تدخل المستودعات الجمركية باعتبارها واردات. ولا تسجّل بعد ذلك البضائع التي تغادر المخازن وتدخل منطقة التداول الحر. أما البضائع التي تغادر مستودعات الجمارك لأغراض التصدير فيجب تسجيلها باعتبارها إعادة تصدير لأن العمليات التي تتم على البضاعة محدودة جداً ولا يحتمل أن تتغير من حالة البضاعة. وعلى النقيض من ذلك ففي نظام التجارة الخاص لا تسجّل البضائع التي تدخل مستودعات الجمارك في إحصاءات التجارة، أما البضائع التي تغادر مستودعات الجمارك وتدخل في التداول الحر فتسجّل في ذلك الوقت في إحصاءات

التجارة. وبموجب نظام التجارة الخاص لا تسجّل على الإطلاق البضائع التي تدخل المستودعات الجمركية ثم تغادرها بعد ذلك إلى بلد آخر.

المناطق الحرة

٢-٢٠- تعريف "المناطق الحرة" في المرفق الخاص دال في الاتفاقية باعتبارها جزءاً من إقليم الطرف المتعاقد تعتبر فيه البضائع الداخلة، فيما يتعلق بالرسوم والضرائب على الواردات، خارج المنطقة الجمركية. وتحدد القوانين الوطنية المتطلبات المتعلقة بإنشاء المناطق الحرة وأنواع البضائع المسموح بإدخالها إلى تلك المناطق وطبيعة العمليات التي تجري على البضاعة فيها. وتحدد الجمارك الترتيبات الخاصة بالسيطرة الجمركية، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بمدى مناسبة المناطق الحرة وطريقة إنشائها وتصميمها، ومن حق السلطات الجمركية أن تجري تفتيشاً على البضائع المختزنة في المناطق الحرة في أي وقت.

٢-٢١- ينبغي تسجيل البضائع التي تدخل المناطق الحرة، شأنها في ذلك شأن البضائع التي تدخل مستودعات الجمارك، باعتبارها واردات في نظام التجارة العام؛ والبضائع التي تغادر المنطقة الحرة وتدخل في عداد التداول الحر لا تسجل مرة ثانية في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع. بموجب ذلك النظام (حتى ولو كانت السجلات الجمركية الخاصة بها متاحة). وتتطابق معاملة تجارة المناطق الحرة بموجب نظام التجارة الخاص (بالمعنى الصارم) مع معاملة التجارة في مستودعات الجمارك.

٢-٢٢- والبضائع التي تغادر المنطقة الحرة من أجل التصدير تسجل كإعادة تصدير إذا لم تدخل عليها سوى عمليات بسيطة أو ظلت بحالتها الأصلية، وتسجل كصادرات إذا كانت حالة البضائع قد تغيرت. ونفس الوضع ينطبق على مناطق التجهيز للصادرات. أما العمليات المرخص بها فترد بالتفصيل في معايير المرفق الخاص دال، وتنص على أن البضائع التي يُسمح بدخولها إلى المنطقة الحرة يمكن أن تدخل عليها عمليات لازمة للحفاظ عليها وكذلك عمليات المناولة المعتادة لتحسين تغليفها أو نوعيتها التسويقية أو لإعدادها للشحن، مثل تجزئة البضاعة السائبة أو تجميع عبواتها وفرزها وتصنيفها وإعادة تغليفها. وإذا سمحت السلطات المختصة بعملية تجهيز أو تصنيع في المنطقة الحرة فعليها أن تُحدد عملية التجهيز أو التصنيع التي تدخل على البضائع بشكل عام و/أو بشكل تفصيلي، وذلك في لائحة تنطبق على جميع المناطق الحرة أو في التصريح الذي تمنحه للشركة التي تقوم بهذه العمليات.

٢-٢٣- ومن الممارسات الموصى بها، ولكنها ليست للأسف من المعايير، أن تقدّم مستندات البضاعة إلى السلطات الجمركية فيما يتعلق بالبضاعة التي تُرسل إلى الخارج مباشرة عند نقلها من المنطقة الحرة. وفي هذه الحالات لا ينبغي للسلطات الجمركية أن تطلب معلومات أكثر مما لديها في المستندات التي تصاحب البضاعة.

التجهيز الداخلي

٢-٢٤- يعرف "التجهيز الداخلي" في المرفق الخاص واو في الاتفاقية على أنه إجراء الجمركي الذي يُسمح بموجبه لبضائع معينة بدخول المنطقة الجمركية مع السماح المشروط بالإعفاء من دفع الرسوم والضرائب الجمركية، بشرط أن تكون هذه البضاعة وارداً من أجل التصنيع أو التجهيز أو الإصلاح أو إعادة التصدير لاحقاً. وينص الملحق الخاص واو كذلك على أن التجهيز الداخلي لا يقتصر على البضائع المستوردة مباشرة من الخارج ولكن يمكن السماح به للبضائع الموجودة فعلاً بموجب إجراء جمركي آخر. ويوصى بعدم رفض طلب التجهيز الداخلي استناداً إلى بلد منشأ البضاعة وحده أو البلد الذي وصلت منه البضاعة أو بلد المقصد.

٢-٢٥- وبالنسبة لمسألة البضائع برسم التصنيع بالخارج (للاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه المسألة انظر الفرع ألف من الفصل الرابع فيما يلي)، يلاحظ أن المرفق الخاص واو ينص على أن حق

اتفاقية كيوتو المنقحة

استيراد البضاعة من أجل التجهيز الداخلي لا يقتصر على مالك البضاعة المستوردة. فضلاً عن ذلك يوصى في تنفيذ العقد المبرم مع شخص بالخارج، إذا كانت البضاعة واردة من ذلك الشخص، بعدم رفض التجهيز الداخلي على أساس وجود بضاعة مطابقة في الوصف والنوعية والمواصفات التقنية في المنطقة الجمركية للبلد المستورد.

٢٦-٢ - ويحتوي المرفق الخاص واو على معيار بشأن شروط التجهيز، وهو أنه إذا كانت البضاعة المرفج عنها لأغراض التجهيز الداخلي ستُجرى عليها عمليات صناعية أو تجهيزية، تقوم السلطات المختصة بتحديد معدل عائد العملية، أو الاتفاق عليه، في ضوء الظروف الفعلية التي تجري فيها هذه العملية. وتحدد أوصاف مختلف المنتجات التعويضية ونوعيتها وكميتها عند تحديد ذلك المعدل أو الاتفاق عليه.

٢٧-٢ - وكما هو الحال بالنسبة للبضائع التي تغادر المناطق الحرة، ينبغي تسجيل البضائع التي تغادر مناطق التجهيز الداخلي لأجل التصدير باعتبارها إعادة تصدير إذا لم تكن أجريت عليها عمليات أو كانت العمليات بسيطة، ولكنها تسجل كصادرات إذا كانت حالة البضاعة قد تغيرت تغيراً كبيراً.

٢٨-٢ - وتعامل بضائع التجهيز الداخلي بنفس الطريقة. بموجب نظام التجارة العام ونظام التجارة الخاص الميسر، ولكن نظام التجارة الخاص الصارم يستبعد المعاملات التي تجري بموجب إجراء التجهيز الداخلي.

تجهيز البضائع للاستعمال الداخلي

٢٩-٢ - يعرف "تجهيز البضائع للاستعمال الداخلي" في المرفق الخاص واو في الاتفاقية بأنه الإجراء الجمركي الذي يمكن بموجبه تصنيع البضائع المستوردة أو تجهيزها أو تشغيلها قبل الإفراج عنها للاستعمال الداخلي، وذلك تحت سيطرة الجمارك، بشرط أن يكون مبلغ الرسوم والضرائب الجمركية الذي ينطبق على المنتجات التي تُنتج بهذه الطريقة أقل من المبلغ الذي ينطبق على البضائع المستوردة. ويُمنح إجراء تجهيز البضاعة للاستعمال الداخلي وفقاً للشروط التالية:

(أ) أن تقتنع السلطات الجمركية بأن المنتجات الناتجة عن تجهيز البضائع للاستعمال الداخلي هي أساساً من البضاعة المستوردة؛

(ب) أن يكون من غير الممكن اقتصادياً استعادة الحالة الأصلية للبضائع بعد عمليات التصنيع أو التجهيز أو التشغيل.

٣٠-٢ - ومن وجهة نظر إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لا تسجل سوى البضائع التي استوردت قبل التجهيز وبلاد المنشأ التي وردت منها. ولا يجري تسجيل لاحق للبضائع المجهزة.

إعادة الاستيراد

٣١-٢ - يشير إعادة الاستيراد إلى واردات البضائع بنفس حالتها التي صدرت بها من قبل. وبلد منشأ البضاعة في هذه الحالة هو نفس البلد الذي يجمع الإحصاءات، وتسجل هذه الإحصاءات في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع كتجارة بين البلد ونفسه. وترد فيما يلي التعاريف الرسمية والمواصفات الواردة في اتفاقية كيوتو المنقحة.

إعادة الاستيراد بنفس حالة البضاعة

٣٢-٢ - تعرف "البضائع المصدرة مع الإعلان عن النية في إعادةتها" في الملحق الخاص باء بأنها البضاعة التي يحددها مقدم الإقرار باعتبارها برسم إعادة الاستيراد، ويمكن أخذ مقاييس مواصفاتها من قبل الجمارك لتيسير إعادة استيرادها بنفس حالتها.

٢-٣٣- ويعرّف "إعادة الاستيراد بنفس حالة البضاعة" بأنه الإجراء الجمركي الذي يمكن بموجبه الإفراج من أجل الاستعمال الداخلي عن البضاعة التي كانت مصدرّة، مع إعفائها من الرسوم والضرائب على الواردات، بشرط ألا تكون قد تعرّضت لأي نوع من التصنيع أو التجهيز أو الإصلاح في الخارج، وبشرط دفع أي مبالغ مفروضة نتيجة أي سداد أو مدفوعات فيما يتصل بتصدير البضاعة أو أي إعفاء مشروط من الرسوم والضرائب الجمركية أو أي إعانات أو مبالغ أخرى مُنحت فيما يتعلق بالتصدير. والبضائع التي يمكن إعادة استيرادها بنفس حالتها يمكن أن تكون بضائع كانت قيد التداول الحر أو كانت منتجات تعويضية.

٢-٣٤- وبموجب المرفق الخاص بـ، يسمح بإعادة استيراد البضاعة بنفس حالتها حتى في الحالات التي يعاد استيراد جزء فقط من البضاعة المصدرّة، ويجب ألا يرفض طلب إعادة الاستيراد على أساس أن البضاعة قد استعملت أو تلفت أو ساءت حالتها أثناء وجودها بالخارج أو على أساس أن البضاعة تعرضت أثناء وجودها في الخارج لعمليات كانت لازمة للحفاظ عليها أو صيانتها بشرط ألا تكون هذه العمليات قد أسهمت في زيادة القيمة المسجّلة للبضاعة وقت التصدير.

الصادرات

التصدير المباشر

٢-٣٥- يعرّف "التصدير المباشر" في المرفق الخاص جيم بأنه الإجراء الجمركي الذي ينطبق على البضائع التي هي قيد التداول الحر وتغادر المنطقة الجمركية بغرض البقاء الدائم في الخارج. وفي العادة لا تشترط الجمارك تلقي ما يفيد وصول البضاعة إلى الخارج.

٢-٣٦- ويشمل التصدير المباشر حالة الإقرار الجمركي المعتاد الذي يشكّل سجل التصدير في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع.

التجهيز في الخارج

٢-٣٧- يعرّف "التجهيز في الخارج" في المرفق الخاص واو بأنه الإجراء الجمركي الذي يمكن بموجبه تصدير بضاعة قيد التداول الحر في منطقة جمركية تصديراً مؤقتاً لأغراض التصنيع أو التجهيز أو الإصلاح في الخارج ثم إعادة استيرادها مع إعفاء كامل أو جزئي من الضرائب والرسوم على الواردات.

٢-٣٨- وتحدّد الجمارك المتطلبات المتعلقة بالتعرف على البضاعة المصدرّة لأغراض التصنيع، وتراعي في ذلك طبيعة البضاعة، والعملية التي تجري على البضاعة وأهمية مصالح الفرقاء. وتحدّد الجمارك المدة اللازمة للتجهيز الخارجي في كل حالة.

٢-٣٩- وينبغي وضع أحكام للسماح باستيراد المنتجات التعويضية عبر مكتب جمركي غير المكتب الذي خرجت منه البضاعة للتصدير المؤقت من أجل التجهيز في الخارج. وتعرّف "المنتجات التعويضية" في المرفق الخاص واو بأنها المنتجات الواردة من الخارج والناجحة عن تصنيع أو تجهيز أو إصلاح بضائع صُرّح بإجراء تجهيز خارجي عليها.

٢-٤٠- وما لم ينص التشريع الوطني على إعادة استيراد البضائع المصدرّة مؤقتاً للخارج من أجل التصنيع في الخارج، ينبغي وضع أحكام بإتمام عملية التجهيز في الخارج، وذلك بالإعلان بأن البضاعة هي للتصدير المباشر، بشرط أن يتفق ذلك مع الشروط والإجراءات الرسمية التي تنطبق في هذه الحالات.

استرداد الرسوم

٤١-٢ - يعرف "استرداد الرسوم" في المرفق الخاص واو بأنه مبلغ الرسوم والضرائب الجمركية الذي يُدفع بموجب إجراء استرداد الرسوم. وإجراء "استرداد الرسوم" هو الإجراء الجمركي الذي ينص على استرداد الرسوم (بالكامل أو جزئياً) التي دفعت فيما يتصل بالرسوم والضرائب الجمركية التي تتقاضاها الجمارك على البضائع أو على المواد الداخلة في تركيبها أو التي استهلكت في إنتاجها.

٤٢-٢ - ويجب ألاّ تمتنع الجمارك عن تسديد المدفوعات الجمركية لمجرد أن المستورد لم يذكر عند استيراد البضاعة للاستعمال الداخلي أنه ينوي استرداد الرسوم عند التصدير. كذلك يجب ألاّ يكون تصدير البضاعة إلزامياً إذا كان هذا الإقرار قد قُدم عند استيراد البضاعة. وإذا كان قد حُدّد للبضاعة وقت معيّن للتصدير بحيث لا يجوز بعده استرداد الرسوم، فينبغي تمديد هذا الموعد، بناءً على الطلب، إذا اعتبرت الجمارك أن الأسباب المقدّمة لها وجاهتها.

٤٣-٢ - ويشتمل المرفق الخاص واو على معيار يقضي باسترداد الرسوم بأسرع ما يمكن بعد تقديم الطلب والتحقق منه. وينبغي أيضاً السماح باسترداد الرسوم المدفوعة كأمانة على البضاعة الموجودة في المخازن الجمركية أو على إدخال البضاعة إلى منطقة حرة بشرط أن تصدّر هذه البضاعة بعد ذلك.

٤٤-٢ - وإجراء استرداد الرسوم هو إجراء مفيد في عملية التحقق من إعادة تصدير البضائع لأغراض إحصاءات التجارة الدولية في البضائع. والأرجح أن يستفيد مصدّر البضاعة التي أفرج عنها في السابق من أجل الاستعمال في الداخل ثم أعيد تصديرها بنفس حالتها، من إجراء استرداد الرسوم والضرائب وأن يطالب بذلك.

إعادة التصدير

٤٥-٢ - تشير إعادة التصدير إلى صادرات البضائع الأجنبية التي استوردت إلى البلد وبقيت بالحالة التي استوردت بها. والحالات التي تدخل في هذه الفئة هي صادرات البضائع التي استوردت إلى مستودعات الجمارك أو إلى منطقة حرة أو بموجب إجراء تجهيز في الداخل. أما البضائع التي دخلت للتداول الحر فيمكن أيضاً إعادة تصديرها بحالتها. وفي هذه الحالة يستطيع المصدر الاستفادة من إجراء استرداد الرسوم. والنقطة الحاسمة في الموضوع هي أن البضاعة لم تتعرض لعمليات تحويل كبيرة أو لم تتغير عن أصلها بشكل أو بآخر.

مستودعات الجمارك والمناطق الحرة والتجهيز الداخلي

٤٦-٢ - يجب تسجيل البضائع التي تغادر مستودعات الجمارك والمناطق الحرة ومناطق التجهيز الداخلي للتصدير باعتبارها إعادة صادرات إذا لم تدخل عليها سوى عمليات بسيطة. ويجب تسجيلها كصادرات إذا كانت حالة البضائع قد تغيرت.

٤٧-٢ - أما العمليات البسيطة المشار إليها أعلاه فتشمل العمليات اللازمة للحفاظ على البضاعة وأنواع المناولة العادية لتحسين التغليف أو نوعية التسويق أو لإعدادها للشحن، مثل تجزئة البضاعة السائبة أو تجميع الطرود وفرزها وتدريبها، وإعادة التغليف. وكل هذه العمليات لا تتغير عادة من حالة البضاعة بمعنى أن أصل البضاعة يبقى بلداً أجنبياً.

الاستثناءات من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع

٤٨-٢ - يشمل المرفق الخاص هاء موضوع تجارة الترانزيت ونقل البضائع إلى سفينة أخرى والشحن من السواحل. والبضائع التي تدخل البلد أو تغادره بموجب أي من هذه الإجراءات الجمركية

الثلاثة تُستبعد من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، لأن البضاعة لا تدخل في الاقتصاد المحلي، أو بعبارة أدق، لا تضيف إلى المخزون السلعي للبلد أو تنقص منه.

الترانزيت

٢-٤٩- - يعني "الترانزيت الجمركي" الإجراء الجمركي الذي تُنقل بموجبه البضاعة التي تحت سيطرة الجمارك من مكتب جمركي إلى آخر.

٢-٥٠- - تسمح الجمارك بنقل البضائع في سياق الترانزيت الجمركي في إقليمها:

(أ) من مكتب دخول إلى مكتب خروج؛

(ب) من مكتب دخول إلى مكتب جمركي داخلي؛

(ج) من مكتب جمركي داخلي إلى مكتب خروج؛

(د) من مكتب جمركي داخلي إلى مكتب جمركي داخلي آخر.

٢-٥١- - لا تخضع البضائع التي تُنقل بموجب الترانزيت الجمركي إلى دفع رسوم أو ضرائب، وتتخذ السلطات الجمركية في مكتب المغادرة جميع الإجراءات اللازمة لتمكين مكتب المقصد من التعرف على الإرسالية واكتشاف أي تدخل غير مسموح به.

٢-٥٢- - تعني "وحدة الشحن" ما يلي:

(أ) الحاويات التي يبلغ حجمها من الداخل متراً مكعباً أو أكثر، بما في ذلك الأجسام القابلة لللفك؛

(ب) السيارات التي تستعمل على الطرق، بما فيها المقطورات وأشباه المقطورات؛

(ج) عربات السكك الحديدية؛

(د) القوارب السريعة والصنادل وغيرها من القوارب؛

(هـ) الطائرات.

٢-٥٣- - إذا كانت الشحنة مُرسلة في وحدة شحن مطلوب وضع خاتم جمركي عليها، يجب وضع الأختام على وحدة الشحن ذاتها بشرط أن تكون وحدة الشحن مُصمّمة ومجهزة بشكل:

(أ) يجعل من السهل وضع الأختام الجمركية عليها بكفاءة؛

(ب) لا يسمح بإدخال أو إخراج أي بضائع من الجزء المقفل والمختوم في وحدة الشحن دون أن يترك ذلك آثاراً يمكن ملاحظتها تكشف عن العبث بالأختام الجمركية أو محاولة كسرها؛

(ج) يجعلها لا تحتوي على أي فراغات محتفية يمكن إخفاء البضاعة فيها؛

(د) يمكن من الوصول إلى أي مساحات يمكن تخزين البضاعة فيها، من أجل التفتيش الجمركي.

٢-٥٤- - تقرّر الجمارك ما إذا كانت وحدات الشحن آمنة لأغراض الترانزيت الجمركي. وأحد معايير الاتفاقية ينص على ألاّ تقوم الجمارك بأي من الإجراءات التالية ما لم يكن في يقينها أن الإجراء ضروري:

(أ) الإلزام بأن تتبع البضاعة طريقاً معيّناً؛

(ب) الإلزام بأن تُنقل البضاعة بمرافقة الجمارك.

إعادة الشحن

- ٥٥-٢ - تعني "إعادة الشحن" الإجراء الجمركي الذي يتم بموجبه نقل البضائع التي تحت سيطرة الجمارك من واسطة النقل التي استوردت بها البضاعة إلى وسيلة النقل التي تُصدّر عليها البضاعة في نفس منطقة المكتب الجمركي الذي هو مكتب الاستيراد والتصدير في نفس الوقت.
- ٥٦-٢ - ينبغي للجمارك أن تقبل أي مستند شحن أو أي وثيقة تجارية للشحنة المعنية تستوفي كل المتطلبات الجمركية باعتبارها إقرار البضاعة. وينبغي التأشير بذلك على المستند أو الوثيقة.
- ٥٧-٢ - ولا تدخل إحصاءات إعادة الشحن في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع.

الإدخال المؤقت

- ٥٨-٢ - يعني "الإدخال المؤقت" الإجراء الجمركي الذي بموجبه يمكن إحضار بضائع معينة إلى الإقليم الجمركي بإعفاء مشروط كلياً أو جزئياً من دفع الرسوم والضرائب الجمركية، ويجب أن تكون هذه البضاعة مستوردة لغرض خاص محدد وأن يكون مقررراً إعادة تصديرها خلال فترة معينة ودون أن تُدخل عليها أي تغييرات فيما عدا الإهلاك المعتاد الناتج عن الاستعمال.
- ٥٩-٢ - ويُحدّد التشريع الوطني الحالات التي يُسمح فيها بالإدخال المؤقت، ويكون الإدخال المؤقت مشروطاً باقتناع السلطات الجمركية بأنها تستطيع التعرف على البضاعة بعد انتهاء مدة الإعفاء المؤقت. وتُحدّد الجمارك الوقت المحدد للبضاعة الداخلة إدخالاً مؤقتاً في كل حالة.
- ٦٠-٢ - وينبغي منح الإذن بإدخال مؤقت مع إعفاء كامل مشروط من الرسوم والضرائب الجمركية للبضاعة المشار إليها في مرفقات الاتفاقية الخاصة بالإدخال المؤقت (اتفاقية اسطنبول) المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠، وهي:

(أ) البضائع الواردة للعرض أو الاستعمال في المعارض والمناسبات وما شابهها؛

(ب) المعدات المهنية؛

(ج) الحاويات والبالات والطرود والعينات وسائر البضائع التي تُستورد من أجل العمليات التجارية؛

(د) البضائع المستوردة لأغراض تعليمية أو علمية أو ثقافية؛

(هـ) الأمتعة الشخصية للمسافرين، والبضائع المستوردة لأغراض الرياضة؛

(و) مواد الدعاية السياحية؛

(ز) البضائع الواردة ضمن حركة الناس عبر الحدود؛

(ح) البضائع الواردة لأغراض إنسانية؛

(ط) وسائل النقل؛

(ي) الحيوانات.

٦١-٢ - وبضائع الإدخال المؤقت لا تدخل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع.

المرفق ٢-١ - التصديق على اتفاقية كيوتو المنقحة والانضمام إليها (حتى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨): الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)

الأطراف المتعاقدة	تاريخ التوقيع بانتظار التصديق (١٩٩٩/٦/٢٦ إلى ٢٠٠٠/٦/٣٠)	تاريخ التوقيع دون تحفظ أو إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام
أذربيجان	-	٢٠٠٦/٠٢/٠٣
الأردن	-	٢٠٠٦/١٢/٠٨
إسبانيا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
أستراليا	٢٠٠٠/٠٤/١٨	٢٠٠٠/١٠/١٠
إستونيا	-	٢٠٠٦/٠٧/٢٨
ألمانيا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
أوغندا	-	٢٠٠٢/٠٦/٢٧
آيرلندا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
إيطاليا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
باكستان	-	٢٠٠٤/١٠/٠١
البرتغال	-	٢٠٠٥/٠٤/١٥
بلجيكا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
بلغاريا	-	٢٠٠٤/٠٣/١٧
بوتسوانا	-	٢٠٠٦/٠٦/٢٦
بولندا	-	٢٠٠٤/٠٧/٠٩
تركيا	-	٢٠٠٦/٠٥/٠٣
الجزائر	-	١٩٩٩/٠٦/٢٦
الجماعة الأوروبية	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
الجمهورية التشيكية	٢٠٠٠/٠٦/٣٠	٢٠٠١/٠٩/١٧
جمهورية كوريا	-	٢٠٠٣/٠٢/١٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠٠٠/٠٦/١٥	-
جنوب أفريقيا	-	٢٠٠٤/٠٥/١٨
الدانمرك	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
زامبيا	١٩٩٩/٠٦/٢٦	٢٠٠٦/٠٧/٠١
زمبابوي	١٩٩٩/٠٦/٢٦	٢٠٠٣/٠٢/١٠
سري لانكا	١٩٩٩/٠٦/٢٦	-
سلوفاكيا	٢٠٠٠/٠٦/١٥	٢٠٠٢/٠٩/١٩
سلوفينيا	-	٢٠٠٤/٠٤/٢٧
السنغال	-	٢٠٠٦/٠٣/٢١
السويد	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
سويسرا	٢٠٠٠/٠٦/٢٩	٢٠٠٤/٠٦/٢٦
صربيا	-	٢٠٠٧/٠٩/١٨
الصين	-	٢٠٠٠/٠٦/١٥

الأطراف المتعاقدة	تاريخ التوقيع بانتظار التصديق (١٩٩٩/٦/٢٦ إلى ٢٠٠٠/٦/٣٠)	تاريخ التوقيع دون تحفظ أو إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام
فرنسا	-	٢٠٠٤/٠٧/٢٢
فنلندا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
فييت نام	-	٢٠٠٨/٠١/٠٨
قبرص	-	٢٠٠٤/١٠/٢٥
كرواتيا	-	٢٠٠٥/١١/٠٢
كندا	-	٢٠٠٠/١١/٠٩
لاتفيا	٢٠٠٠/٠٦/١٥	٢٠٠١/٠٩/٢٠
لكسمبرغ	-	٢٠٠٦/٠١/٢٦
ليتوانيا	-	٢٠٠٤/٠٤/٢٧
مدغشقر	-	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
مصر	-	٢٠٠٨/٠١/٠٨
المغرب	-	٢٠٠٠/٠٦/١٦
المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى)	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
منغوليا	-	٢٠٠٦/٠٧/٠١
ناميبيا	-	٢٠٠٦/٠٢/٠٣
النرويج	-	٢٠٠٧/٠١/٠٩
النمسا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
نيوزيلندا	-	٢٠٠٠/٠٧/٠٧
الهند	-	٢٠٠٥/١١/٠٣
هنغاريا	-	٢٠٠٤/٠٤/٢٩
هولندا	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
الولايات المتحدة	-	٢٠٠٥/١٢/٠٦
اليابان	-	٢٠٠١/٠٦/٢٦
اليونان	-	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
مجموع عدد الأطراف المتعاقدة:		
		٥٨

ملاحظة: دخلت اتفاقية كيوتو المنقحة حيز التنفيذ في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

المرفق ٢-٢ - مقتطفات من المرفق العام للاتفاقية

المستندات التي تُقدّم مع الإقرار الجمركي^٧

”٣-١٦ معيار

”لا تطلب الجمارك مع الإقرار عن البضائع سوى المستندات اللازمة لضبط الأعمال والتأكد من استيفاء جميع المتطلبات المتعلقة بتطبيق قانون الجمارك.

”٣-١٧ - معيار

”إذا لم يتيسر تقديم مستندات دعم معيّنة مع إقرار البضائع لأسباب تعتبرها الجمارك أسباباً وجيهة، عليها أن تطلب تقديم هذه المستندات في غضون فترة محددة.

^٧ منظمة الجمارك العالمية، اتفاقية كيوتو المنقحة: الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة) (بروكسل ٢٠٠٦)، المرفق العام، الفصل الثالث.

”٣-١٨ - معيار انتقالي

”تسمح الجمارك بتقديم المستندات الداعمة بالوسائل الإلكترونية.

”٣-١٩ - معيار

”لا تطلب الجمارك ترجمة لبيانات المستندات الداعمة إلا في حدود الضرورة التي تتيح لها إجراء معاملة إقرار البضاعة“.

تقديم إقرار البضاعة وتسجيله وتدقيقه^٨

^٨ المرجع نفسه، ٢٠٠٦.

”٣-٢٠ - معيار

”تسمح الجمارك بتقديم إقرار البضائع لأي مكتب جمرك معتمد.

”٣-٢١ - معيار انتقالي

”تسمح الجمارك بتقديم إقرار البضاعة بالوسائل الإلكترونية.

”٣-٢٢ - معيار

”يقدم إقرار البضاعة في الساعات التي تحددها الجمارك.

”٣-٢٣ - معيار

”إذا كانت التشريعات الوطنية تحدّد فترة زمنية معيّنة لتقديم إقرار البضاعة، يجب أن تكون الفترة المسموح بها كافية لتمكين مقدّم الإقرار من إكمال الإقرار والحصول على المستندات الداعمة اللازمة.

”٣-٢٤ - معيار

”تقوم الجمارك بتمديد الحد الزمني المقرر لتقديم إقرار البضاعة بناءً على طلب مقدّم الإقرار لأسباب ترى الجمارك أنها أسباب وجيهة.

”٣-٢٥ - معيار

”يجب أن تصدر أحكام التشريع الوطني الخاصة بتقديم الإقرار وتسجيله أو مراجعته، مع المستندات الداعمة، قبل وصول البضاعة.

”٣-٢٦ - معيار

”إذا كانت الجمارك لا تستطيع تسجيل إقرار البضاعة عليها أن تذكر الأسباب لمقدّم الإقرار.

”٣-٢٧ - معيار

”تسمح الجمارك لمقدّم الإقرار بتعديل إقرار البضاعة المقدم فعلاً إذا لم تكن قد بدأت تفتيش البضاعة أو فحصها قبل تلقي الإقرار.

”٣-٢٨ - معيار انتقالي

”تسمح الجمارك لمقدّم الإقرار بتعديل إقرار البضاعة إذا تلقت الطلب بعد فحص إقرار البضاعة إذا اعتبرت أن الأسباب التي يسوقها مقدّم البضاعة أسباب وجيهة.

”٣-٢٩ - معيار انتقالي

”يسمح لمقدّم الإقرار بسحب إقرار البضاعة وطلب إجراء جمركي جديد بشرط أن يقدم هذا الطلب إلى الجمارك قبل الإفراج عن البضاعة وأن تقبل الجمارك بالأسباب باعتبارها أسباباً وجيهة.

”٣-٣٠- معيار

”يجري فحص إقرار البضاعة في نفس الوقت الذي يُسجل فيه الإقرار أو بأسرع ما يمكن بعد ذلك.

”٣-٣١- معيار

”لأغراض فحص إقرار البضاعة، لا تتخذ الجمارك أي إجراء إلا في حدود ما تعتبره ضرورياً لضمان استيفاء متطلبات قانون الجمارك“.

الفصل الثالث

النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، إصدار ٢٠٠٧، والتصنيف التجاري الدولي الموحد، التنقيح ٤

ألف - النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، إصدار ٢٠٠٧

١-٣ - أصبح النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها نافذ المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٣ اعتمدت اللجنة الإحصائية استعمال النظام المنسق على المستوى الوطني في تجميع ونشر إحصاءات التجارة الدولية في البضائع^٩. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٥ تم تعديل النظام المنسق الأصلي أربع مرات في منظمة الجمارك العالمية، ودخلت التعديلات الثلاثة الأولى حيز النفاذ، على التوالي، في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأصبح الإصدار الرابع المعدل^{١٠} نافذ المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهذا التعديل الأخير يحتوي على ٥٠٥٢ بنداً من البنود الفرعية، منها ٤٢٠٨ تمثل البنود الفرعية المأخوذة من النظام المنسق الأصلي (١٩٨٨)، أي أن ٨٤٤ عنواناً فرعياً غير أصلي (١٧ في المائة) تم إدخالها في التعديلات اللاحقة للنظام الأصلي (١ في ١٩٩٢، و ٢٦٧ في ١٩٩٦، و ٣١٦ في ٢٠٠٢، و ٢٦٠ في ٢٠٠٧).

٢-٣ - ويحتوي إصدار ٢٠٠٧ على ٣٥٤ مجموعة من التعديلات على إصدار ٢٠٠٢، تتناول القطاعات التالية: قطاع الزراعة (٤١)، قطاع الكيماويات (٧٥)، قطاع الورق (١٣)، قطاع النسيج (٤٦)، قطاع المعادن الخام (٢٠)، قطاع الآلات (٥٧)، وباقي القطاعات (١٠٢). وكان الغرض من هذه التعديلات ما يلي:

- (أ) تعريف الشواغل البيئية والاجتماعية بشكل أفضل (مثل المطبوعات الإخبارية، والأسبستوس، والخيزران). وفي هذا الصدد أدخلت عناوين جديدة من أجل تعريف أنواع معينة من الأسماك بشكل منفصل ورصد منتجات الخيزران ومراقبتها، وكذلك الكيماويات الخطرة، ومبيدات الحشرات، والمواد التي تؤثر على طبقة الأوزون، والمنتجات التي تحتوي على الأسبستوس؛
- (ب) تعريف منتجات التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات القيمة التجارية، بشكل منفصل، وتصنيفها أو تبسيط تصنيفها. وتشتمل التعديلات على سبيل المثال، على ما يلي: تعريف معدّل للحواشيب أو آلات تجهيز البيانات آلياً (كما تسمى في النظام المنسق). بما يعكس وضع هذه الآلات باعتبارها آلات رقمية أساساً، ووضع تصنيف منفصل للطابعات المتقدمة، ومعدات الشبكات، ومكبرات الصوت، والميكروفونات، والكاميرات، وشاشات

^٩ انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/1993/26)، الصفحة ١٥٨.

^{١٠} منظمة الجمارك العالمية، النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، الإصدار الرابع (بروكسل ٢٠٠٧).

الحواسيب، وأجهزة العرض المستعملة في ما يتصل بالحواسيب. ومن مشاكل التصنيف التي ووجهت في تصنيف التكنولوجيا المتقدمة ما وجد حلاً في هذه التعديلات، وخاصة المشاكل المتعلقة بالمعدات الإلكترونية التي تقوم بأداء مهام متعددة، ومنها الفئات التالية من المنتجات التي تأثرت بشكل خاص بهذه التعديلات (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق ٣-٢):

- ١' تعاريف منقّحة للحواسيب (الحاشية ٥ في الفصل ٨٤)؛
- ٢' آلات الطباعة (داخلية في العنوان الرئيسي ٨٤-٤٣)؛
- ٣' معدات الصناعة من أشباه الموصّلات (العنوان الجديد ٨٤-٨٦)؛
- ٤' معدات الهاتف (العنوان ٨٥-١٧)؛
- ٥' أجهزة تسجيل الصوت أو إعادة إنتاجه (العنوانان ٨٥-١٩ و ٨٥-٢٠ تم إدماجهما معاً تحت العنوان ٨٥-١٩)؛
- ٦' الوسائط الإلكترونية (العنوانان ٨٥-٢٣ و ٨٥-٢٤ أدمجا معاً في العنوان ٨٥-٢٣)؛
- ٧' أجهزة الإرسال الإذاعي والتلفزيوني؛ والكاميرات الرقمية (العنوان ٨٥-٢٥)؛
- ٨' أجهزة استقبال الإذاعة، والتسجيل، والإنتاج الصوتي (العنوان ٨٥-٢٧)؛
- ٩' شاشات الحواسيب وأجهزة العرض (العنوان ٨٥-٢٨)؛
- ١٠' الدوائر الإلكترونية المتكاملة (العنوان ٨٥-٤٢).

(ج) التبسيط عن طريق إدماج منتجات معيّنة تحت عنوان واحد (مثل الدجاج أو المكناس أو لعب الأطفال)؛

(د) تعديلات في أنماط التجارة، حيث حُذف ٢٩ عنواناً و ٢٠٣ عناوين فرعية نظراً لصغر حجم التجارة فيها، وأدخلت عناوين فرعية جديدة للمنتجات التي يجري الاتجار فيها بحجم كبير. وكقاعدة عامة تُحذف العناوين والعناوين الفرعية حين تكون التجارة العالمية السنوية فيها أقل من ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للعناوين الرئيسية و ٥٠ مليون دولار للعناوين الفرعية (انظر المرفق ١ للاطلاع على التفاصيل). وتنطبق نفس العتبتين بالنسبة لإدخال عناوين وعناوين فرعية جديدة؛

(هـ) إدخال تعديلات تحريرية أو توضيحية. تهدف بعض التعديلات في النصوص إلى تبسيط التطبيق المتناسق للنظام المنسق وتوفير قاعدة قانونية ثابتة فيما يتعلق بقرارات التصنيف، وهناك تعديلات نصّية أخرى تهدف إلى زيادة الاتساق بين النصوص أو التعابير العلمية المتعارف عليها والممارسات التجارية الجارية (انظر المرفق ٣-٣ للاطلاع على التفاصيل).

باء - التصنيف التجاري الدولي الموحد، التنقيح ٤

٣-٣ - اعتمد التصنيف التجاري الدولي الموحد^{١١} في عام ١٩٥٠، وروجع أربع مرات. وقد تمت الموافقة على الإصدار الثالث للتصنيف التجاري الدولي الموحد في اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والعشرين في شباط/فبراير ١٩٨٥^{١٢}. ويستخدم التصنيف الأرقام ذات الستة أعداد للعناوين الفرعية المستخدمة في النظام المنسق لتصنيف السلع الأساسية وترقيمتها لعام ١٩٨٨ كلبنات أساس، وذلك مراعاة للحاجة إلى الاستمرارية مع الإصدارات السابقة من نفس التصنيف، ومراعاة للاعتبارات التالية أيضاً:

(أ) طبيعة البضائع والمواد المستخدمة في إنتاجها؛

^{١١} ورفقات إحصائية، العدد ١٠/التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 51.XVII.1).

^{١٢} انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٥، الملحق رقم ٦ (E/198/26)، الفقرة ٥٧ (د).

(ب) مرحلة التجهيز؛

(ج) ممارسات السوق واستعمالات المنتجات؛

(د) أهمية البضاعة في التجارة الدولية؛

(هـ) التغيرات التكنولوجية.

٣-٤- ومن أجل الحفاظ على الاستمرارية في التنقيح الثالث لتصنيف التجاري الدولي الموحد، أصدرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة جداول للربط بين التنقيح الثالث لتصنيف التجاري الدولي الموحد وكل تصنيف جديد في النظام المنسق. ومع ذلك ظلت هناك فجوة في التطابق الكامل بين الفترات لعدد متزايد من السلاسل بسبب التغييرات الكبيرة في نظام التصنيف المنسق. وفي نفس الوقت واصلت غالبية الدول والمنظمات الدولية استعمال التصنيف التجاري الدولي الموحد لأغراض متعددة، مثل دراسة الاتجاهات في التجارة الدولية في البضائع على المدى الطويل، وتجميع السلع المتأخر فيها في فئات تتفق بشكل أفضل مع غرض التحليل الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٩ أكدت اللجنة الإحصائية اعترافها بتصنيف التجاري الدولي الموحد كأداة تحليلية^{١٣}. وفي هذا السياق اتفقت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين (آذار/مارس ٢٠٠٤) مع التوصيات المقدمة من فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بضرورة إعداد تنقيح رابع لتصنيف التجاري الدولي الموحد نظراً لتراكم التغييرات في النظام المنسق^{١٤}.

^{١٣} المرجع نفسه، ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ (E/1999/24)، الفقرة ٢٤ (ج).

^{١٤} المرجع نفسه، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل الخامس، الفقرة ٤ (طاء).

٣-٥- وبناءً عليه، قامت شعبة الإحصاءات في منتصف ٢٠٠٤، بالبداية في إعداد التنقيح الرابع للنظام التجاري الدولي الموحد. وتم التنسيق بين عملية المراجعة والمراجعات الجارية لتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين هذه التصنيفات.

٣-٦- أما نطاق التصنيف التجاري الدولي الموحد، والتنقيح الرابع، فهو نفس نطاق التنقيح الثالث، ومن ثم فهو يشمل جميع البضائع القابلة للتصنيف. بموجب النظام المنسق باستثناء الذهب النقدي والعملات الذهبية والعملات المتداولة. وتتفق جميع التعاريف في النظام التجاري الدولي الموحد، والتنقيح الرابع، والعناوين الرئيسية (فيما عدا العناوين ٩١١-٠ و ٩٣١-٠) مع التعابير المستخدمة للعناوين الفرعية في النظام المنسق لعام ٢٠٠٧. ولما كان التصنيف التجاري الدولي الموحد يُستخدم الآن حصراً، بموجب التوصيات الصادرة، للأغراض التحليلية، فلم توجد ضرورة (إلا في حالات خاصة محدودة) لإنشاء عناوين رئيسية جديدة في التنقيح الرابع.

٣-٧- وكقاعدة عامة كان يتم حذف العنوان الرئيسي في التنقيح الثالث لتصنيف التجاري الدولي الموحد عند إعداد التنقيح الرابع في الحالات التالية: (أ) إذا كانت العناوين الفرعية المناظرة في النظام المنسق لعام ١٩٨٨ قد حُذفت في إصدار ٢٠٠٧، أو (ب) إذا لم يمكن تحديد نطاقه في سياق العناوين الفرعية لإصدار ٢٠٠٧ دون إدخال تغييرات كبيرة عليه (وحدث هذا عندما تكون العناوين الفرعية في النظام المنسق لعام ٨٨ مرتبطة جزئياً بعدة عناوين فرعية في إصدار ٢٠٠٧). وكان يتم إدخال عنوان رئيسي في التنقيح الرابع لتصنيف التجاري الدولي الموحد في الحالات التالية: (أ) إذا أمكن تجميع عدة عناوين فرعية جديدة في النظام المنسق بشكل مقبول اقتصادياً وكانت هذه المجموعة تتفق مع خطة التصنيف في التصنيف التجاري الدولي الموحد دون تغيير يُذكر في نطاق عناوين التنقيح الثالث لتصنيف؛ (ب) إذا وُجد أن بعض العناوين الفرعية في النظام المنسق تستحق تعريفاً منفصلاً لكي يعكس، بشكل أفضل، الهيكل السلعي و/أو الممارسات الجمركية في تسجيل التجارة الدولية، أو (ج) إذا ترتب على الإجراء المتخذ في الحالتين (أ) و (ب)، أن أصبحت بعض العناوين الفرعية في النظام المنسق ٢٠٠٧ غير مرتبطة بالعنوان الرئيسي في التنقيح الثالث لتصنيف التجاري الدولي الموحد. وقد أدخلت

بعض التعديلات على نطاق بعض العناوين في سياق المراجعة. وفي الحالات التي استدعى الأمر فيها هذه التعديلات، تم تخصيص رمز جديد للعنوان.

٣-٨- ويحتفظ التنقيح الرابع للتصنيف التجاري الدولي الموحد بنفس الهيكل العام للتصنيف الثالث، ويتكون من نفس عدد الأقسام والفروع والفئات. أما التغييرات التي أُدخلت فكانت على مستوى العناوين الرئيسية وبعض العناوين الفرعية. وقد ألغيت مائتان وثمانية وثلاثون من العناوين الرئيسية في التنقيح الثالث للتصنيف الدولي، للأسباب المذكورة أعلاه في معظم الحالات، وأدخل ٨٧ عنواناً رئيسياً جديداً. وكانت نتيجة هذه الإلغاءات والإضافات أن التنقيح الرابع للتصنيف التجاري الدولي الموحد يحتوي الآن على ٢٩٧٠ عنواناً رئيسياً. وترد خطة التصنيف في الجدول ٣-١.

الجدول ٣-١ - خطة تصنيف التنقيح الرابع للتصنيف التجاري الدولي الموحد

عدد العناوين الرئيسية	عدد الفئات الفرعية	عدد الفئات	رمز القسم	وصف الأبواب والأقسام
٣٣٥	١٣٢	٣٦		الباب ٠ - الأغذية والحيوانات الحيّة
				الحيوانات الحية غير الحيوانات المذكورة في القسم
١٠	٦	١	٠٠	٠٣
٣٦	١٧	٤	٠١	اللحوم ومستحضرات اللحوم
٢٢	١٢	٤	٠٢	منتجات الألبان وبيض الطيور
٤٧	١٤	٤	٠٣	الأسماك (غير الثدييات البحرية)، والقشريات، والرخويات، واللافقاريات المائية، ومستحضراتها
٣٤	٢١	٨	٠٤	الحبوب ومستحضرات الحبوب
٩٢	٢٧	٥	٠٥	الخضروات والفاكهة
١٧	٧	٢	٠٦	السكر والمستحضرات السكرية وعسل النحل
٣٤	١٦	٥	٠٧	البن والشاي والكاكاو والتوابل ومصنوعاتها
٢٥	٦	١	٠٨	علف الحيوان (لا يشمل الحبوب غير المطحونة)
١٨	٦	٢	٠٩	منتجات ومستحضرات متنوعة صالحة للأكل
٢١	١١	٤		الباب ١: المشروبات والتبغ
١٣	٥	٢	١١	المشروبات
٨	٦	٢	١٢	التبغ ومصنوعات التبغ
				الباب ٢: المواد الخام، غير المأكولات، فيما عدا أنواع الوقود
٢٣٩	١١٥	٣٦		الجلود والفراء، الخام
١١	٧	٢	٢١	البذور الزيتية والثمار الزيتية
١٢	١٠	٢	٢٢	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمعادن)
١٦	٥	٢	٢٣	صناعاته
١٨	١٣	٥	٢٤	الفلين والخشب
١٤	٧	١	٢٥	عجائن الخشب وفضلات الورق
				خيوط النسيج (ما عدا كرات الصوف المشط وغير ذلك من أنواع الصوف المشط) وفضلاتها (غير المصنعة في خيوط أو نسيج)
٤٨	٢٣	٨	٢٦	

عدد العناوين الرئيسية	عدد الفئات الفرعية	عدد الفئات	رمز القسم	وصف الأبواب والأقسام
٤٥	١٧	٥	٢٧	الأسمدة الخام، غير المذكورة في القسم ٥٦، والمعادن الخام (فيما عدا الفحم والنفط والأحجار الكريمة)
٤٣	٢٤	٩	٢٨	ركازات الحديد المعدنية والمعادن الخردة
٣٢	٩	٢	٢٩	المواد الخام الحيوانية والنباتية غير المصنّفة في موضع آخر
٣٢	٢٢	١١		الباب ٣: الوقود المعدني، والمزلقانات المعدنية، وما يتصل بها من مواد
٨	٦	٣	٣٢	الفحم الطبيعي، وفحم الكوك، وقوالب سقاط الفحم
١٥	٧	٣	٣٣	النفط والمنتجات النفطية والمواد المتصلة بهما
٨	٨	٤	٣٤	الغاز الطبيعي والصناعي
١	١	١	٣٥	الكهرباء
٤١	٢١	٤		الباب ٤: الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون والشموع
٩	٣	١	٤١	الزيوت والدهون الحيوانية
٢٦	١٤	٢	٤٢	الدهون والزيوت النباتية الثابتة، الخام أو المكررة أو المقطّعة
٦	٤	١	٤٣	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، المجهّزة، والشموع ذات الأصل النباتي أو الحيواني؛ وخلصات أو مستحضرات الدهون أو الزيوت النباتية أو الحيوانية غير الصالحة للأكل، غير المصنّفة في موضع آخر
٤٦٧	١٣٢	٣٤		الباب ٥: المنتجات الكيميائية وما يتصل بها من منتجات، غير المصنّفة في موضع آخر
١٢٥	٢٤	٦	٥١	المواد الكيميائية العضوية
٨٠	١٨	٤	٥٢	المواد الكيميائية غير العضوية
٣١	٨	٣	٥٣	مواد الصباغة والدباغة والتلوين
٤٤	١٠	٢	٥٤	المنتجات الطبية والصيدلانية
٢٦	١٠	٣	٥٥	الزيوت العطرية والمواد الراتنجية والعطور؛ ومستحضرات النظافة الشخصية ومواد التلميع والتنظيف
١٩	٤	١	٥٦	الأسمدة (غير المدرجة في الفئة ٢٧٢)
٥٤	٢٠	٦	٥٧	اللداين في أشكالها الأولى
٢٢	١٣	٣	٥٨	اللداين في أشكالها غير الأولى
٦٦	٢٥	٦	٥٩	المواد والمنتجات الكيميائية غير المصنّفة في موضع آخر

عدد العناوين الرئيسية	عدد الفئات الفرعية	عدد الفئات	رمز القسم	وصف الأبواب والأقسام
				الباب ٦: السلع المصنّعة، مصنّعة أساساً
				حسب مواد التصنيع
				الجلود والمصنوعات الجلدية غير المصنّعة في موضع آخر وجلود الفراء المجهّزة
١٩	١١	٣	٦١	
				الصناعات المطاطية غير المصنّعة في موضع آخر
٣١	١٣	٣	٦٢	
				مصنوعات الفلين والخشب (فيما عدا الأثاث)
٣٠	١٢	٣	٦٣	
				الورق، والورق المقوى والأصناف المصنوعة من عجائن الورق، سواء من الورق العادي أو المقوى
٦٢	١٣	٢	٦٤	
				غزل النسيج والأقمشة والمواد المصنّعة من الغزل والنسيج غير المصنّعة في موضع آخر، وما يتصل بها من منتجات
٢١٩	٥٩	٩	٦٥	
				المصنوعات المعدنية اللافلزية غير المصنّعة في موضع آخر
٩٤	٢٩	٧	٦٦	
				الحديد والصلب
١٣٣	٣٥	٩	٦٧	
				الفلزات غير الحديدية
٦٣	٢١	٨	٦٨	
				المصنوعات المعدنية غير المصنّعة في موضع آخر
١١٦	٣٦	٨	٦٩	
				الباب ٧: مكائن ومعدات النقل
٦٤٢	٢١٧	٥٠		
				مكائن ومعدات توليد الطاقة
٤٤	٢٢	٦	٧١	
				المكائن المتخصصة لصناعات معينة
١١٧	٣٣	٨	٧٢	
				آلات تشكيل المعادن
٦٩	١٥	٤	٧٣	
				آلات ومعدات التصنيع العام غير المصنّعة في موضع آخر، وأجزاء الآلات غير المصنّعة في موضع آخر
١٥٠	٥٦	٩	٧٤	
				الآلات المكتبية وآلات تجهيز البيانات آلياً
٢٣	١١	٣	٧٥	
				أجهزة معدات الاتصالات والتسجيل الصوتي
٣٣	١٤	٤	٧٦	
				الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنّعة في موضع آخر، وقطع الغيار الكهربائية لهذه الآلات والمعدات (بما في ذلك قطع الغيار غير الكهربائية للمعدات الكهربائية التي تستخدم في المنازل، غير المصنّعة في موضع آخر)
١٢٨	٣١	٧	٧٧	
				مركبات السير على الطرق (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية)
٤٠	١٦	٦	٧٨	
				معدات النقل الأخرى
٣٨	١٩	٣	٧٩	
				الباب ٨: مصنوعات متنوعة
٤٢٠	١٤٠	٣١		
				المباني سابقة التجهيز والتركيبات الصحية وتركيبات التدفئة والإضاءة ولوازمها، غير المصنّعة في موضع آخر
١٧	٧	٣	٨١	
				الأثاث وقطع الأثاث، والمفروشات والمراتب وحوامل المراتب والوسائد وغير ذلك من المفروشات المحشوة
٢٣	٦	١	٨٢	

النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، إصدار ٢٠٠٧

عدد العناوين الرئيسية	عدد الفئات		رمز القسم	وصف الأبواب والأقسام
	الفرعية	عدد الفئات		
٩	٤	١	٨٣	لوازم السفر والحقائب والأوعية المماثلة
٩٥	٣٧	٧	٨٤	الملابس وتوايبيها
١٧	٧	١	٨٥	الأحذية
٦٥	١٨	٤	٨٧	الأدوات المهنية والعلمية وأدوات القياس وأجهزتها، غير المصنَّفة في موضع آخر
٥٩	١٩	٥	٨٨	أجهزة التصوير ومعدات التصوير ولوازمها، والأصناف البصرية غير المصنَّفة في موضع آخر؛ والساعات بأنواعها
١٣٥	٤٢	٩	٨٩	أصناف مصنَّعة مختلفة غير مصنَّفة في موضع آخر
٦	٤	٤		الباب ٩: السلع والمعاملات غير المصنَّفة في موضع آخر في التصنيف التجاري الدولي الموحد
١	١	١	٩١	الطرود البريدية غير المصنَّفة حسب النوع
١	١	١	٩٣	المعاملات الخاصة والسلع الخاصة غير المصنَّفة حسب النوع
١	١	١	٩٦	العملات (فيما عدا العملات الذهبية) غير المتداولة
٣	١	١	٩٧	الذهب، غير النقدي (فيما عدا الذهب الخام ومركزات الذهب)
٢٩٧٠	١٠٢٣	٢٦٢	٦٧	مجموع الأقسام والفئات والفئات الفرعية والعناوين الرئيسية (البنود)

المرفق ٣-١ - قائمة أرقام رموز النظام المنسق التي أُلغيت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

الأبواب ٠١ إلى ٣٩

* ٢٩٣٩,٢٩	* ٢٨٣٠,٣٠	* ١٢١٢,٣٠	الباب ٠١
الباب ٣٠	* ٢٨٣٣,٢٣	الباب ١٣	٠١٠٥,٩٢
* ٣٠٠١,١٠	* ٢٨٣٣,٢٦	* ١٣٠١,١٠	٠١٠٥,٩٣
٣٠٠٦,٨٠	* ٢٨٣٥,٢٣	* ١٣٠٢,١٤	الباب ٠٢
الباب ٣١	* ٢٨٣٦,١٠	الباب ١٤	* ٠٢٠٨,٢٠
* ٣١٠٢,٧٠	* ٢٨٣٦,٧٠	* ١٤٠٢,٠٠	الباب ٠٣
* ٣١٠٣,٢٠	* ٢٨٣٨,٠٠	* ١٤٠٣,٠٠	٠٣٠٣,٥٠
* ٣١٠٤,١٠	* ٢٨٣٩,٢٠	* ١٤٠٤,١٠	٠٣٠٣,٦٠
الباب ٣٢	* ٢٨٤١,١٠	الباب ١٥	٠٣٠٤,١٠
* ٣٢٠٦,٣٠	* ٢٨٤١,٢٠	* ١٥١٥,٤٠	٠٣٠٤,٢٠
* ٣٢٠٦,٤٣	٢٨٥١,٠٠	الباب ٢٠	٠٣٠٤,٩٠
الباب ٣٣	الباب ٢٩	٢٠٠٥,٩٠	الباب ٠٥
* ٣٣٠١,١١	٢٩٠٣,٣٠	الباب ٢٣	* ٠٥٠٣,٠٠
* ٣٣٠١,١٤	* ٢٩٠٥,١٥	* ٢٣٠٢,٢٠	* ٠٥٠٩,٠٠
* ٣٣٠١,٢١	* ٢٩٠٦,١٤	* ٢٣٠٦,٧٠	الباب ٠٦
* ٣٣٠١,٢٢	* ٢٩٠٧,١٤	الباب ٢٥	٠٦٠٣,١٠
* ٣٣٠١,٢٣	٢٩٠٨,١٠	* ٢٥٠٦,٢١	الباب ٠٧
* ٣٣٠١,٢٦	* ٢٩٠٨,٢٠	* ٢٥٠٦,٢٩	* ٠٧٠٩,١٠
الباب ٣٤	٢٩٠٨,٩٠	* ٢٥٠٨,٢٠	* ٠٧٠٩,٥٢
* ٣٤٠٤,١٠	* ٢٩٠٩,٤٢	* ٢٥١٣,١١	* ٠٧١١,٣٠
الباب ٣٧	* ٢٩١٢,١٣	* ٢٥١٣,١٩	الباب ٠٨
* ٣٧٠٢,٢٠	* ٢٩١٥,٢٢	* ٢٥١٦,٢١	* ٠٨١٠,٣٠
* ٣٧٠٥,٢٠	* ٢٩١٥,٢٣	* ٢٥١٦,٢٢	الباب ٠٩
الباب ٣٨	* ٢٩١٥,٣٤	٢٥٢٤,٠٠	٠٩٠٦,١٠
* ٣٨٠٥,٢٠	* ٢٩١٥,٣٥	الباب ٢٧	* ٠٩١٠,٤٠
٣٨٠٨,١٠	* ٢٩١٧,٣١	* ٢٧٠٧,٦٠	* ٠٩١٠,٥٠
٣٨٠٨,٢٠	٢٩١٨,٩٠	الباب ٢٨	الباب ١١
٣٨٠٨,٣٠	٢٩١٩,٠٠	* ٢٨١١,٢٣	* ١١٠٢,٣٠
٣٨٠٨,٤٠	٢٩٢٠,١٠	* ٢٨٢٤,٢٠	الباب ١٢
٣٨٠٨,٩٠	* ٢٩٢١,١٢	* ٢٨٢٦,١١	* ١٢٠٧,١٠
* ٣٨٢٤,٢٠	* ٢٩٢٢,٢٢	* ٢٨٢٦,٢٠	* ١٢٠٧,٣٠
الباب ٣٩	٢٩٢٥,٢٠	* ٢٨٢٧,٣٣	* ١٢٠٧,٦٠
* ٣٩٢٠,٧٢	* ٢٩٣٠,١٠	* ٢٨٢٧,٣٤	* ١٢٠٩,٢٦
	* ٢٩٣٦,١٠	* ٢٨٢٧,٣٦	* ١٢١١,١٠
	* ٢٩٣٩,٢١	* ٢٨٣٠,٢٠	* ١٢١٢,١٠

ملاحظة: أرقام الرموز التي أُلغيت بسبب ضالة حجم التجارة معلّمة بعلامة (*).

الأبواب ٤٠ إلى ٥٩

٥٤٠٤,١٠	الباب ٥٠	* ٤٤١١,٣٩	الباب ٤٠
* ٥٤٠٦,١٠	* ٥٠٠٣,١٠	٤٤١١,٩١	* ٤٠١٠,١٣
* ٥٤٠٦,٢٠	* ٥٠٠٣,٩٠	٤٤١١,٩٩	الباب ٤١
الباب ٥٥	الباب ٥٢	٤٤١٢,١٣	* ٤١٠٣,١٠
٥٥٠٣,١٠	* ٥٢٠٨,٥٣	٤٤١٢,١٤	الباب ٤٢
* ٥٥١٣,٢٢	* ٥٢١٠,١٢	٤٤١٢,١٩	* ٤٢٠٤,٠٠
* ٥٥١٣,٣٢	* ٥٢١٠,٢٢	٤٤١٢,٢٢	* ٤٢٠٦,١٠
* ٥٥١٣,٣٣	* ٥٢١٠,٤٢	٤٤١٢,٢٣	* ٤٢٠٦,٩٠
* ٥٥١٣,٤٢	* ٥٢١٠,٥٢	٤٤١٢,٢٩	الباب ٤٣
* ٥٥١٣,٤٣	* ٥٢١١,٢١	٤٤١٢,٩٢	* ٤٣٠١,٧٠
* ٥٥١٤,١٣	* ٥٢١١,٢٢	٤٤١٢,٩٣	* ٤٣٠٢,١٣
* ٥٥١٤,٣١	* ٥٢١١,٢٩	٤٤١٨,٣٠	الباب ٤٤
* ٥٥١٤,٣٢	الباب ٥٣	الباب ٤٦	٤٤٠٢,٠٠
* ٥٥١٤,٣٣	* ٥٣٠٤,١٠	٤٦٠١,٢٠	٤٤٠٧,٢٤
* ٥٥١٤,٣٩	* ٥٣٠٤,٩٠	٤٦٠١,٩١	٤٤٠٩,٢٠
* ٥٥١٥,٩٢	* ٥٣٠٥,١١	٤٦٠٢,١٠	٤٤١٠,٢١
الباب ٥٦	* ٥٣٠٥,١٩	الباب ٤٨	٤٤١٠,٢٩
* ٥٦٠٤,٢٠	* ٥٣٠٥,٢١	* ٤٨٠٢,٣٠	٤٤١٠,٣١
* ٥٦٠٧,١٠	* ٥٣٠٥,٢٩	* ٤٨٠٩,١٠	٤٤١٠,٣٢
الباب ٥٧	* ٥٣٠٥,٩٠	* ٤٨١٤,٣٠	٤٤١٠,٣٣
* ٥٧٠٢,٥١	الباب ٥٤	* ٤٨١٥,٠٠	٤٤١٠,٣٩
* ٥٧٠٢,٥٢	٥٤٠٢,١٠	* ٤٨١٦,١٠	٤٤١١,١١
* ٥٧٠٢,٥٩	٥٤٠٢,٤١	* ٤٨١٦,٣٠	٤٤١١,١٩
الباب ٥٨	٥٤٠٢,٤٢	٤٨٢٣,١٢	٤٤١١,٢١
* ٥٨٠٣,١٠	٥٤٠٢,٤٣	٤٨٢٣,١٩	٤٤١١,٢٩
* ٥٨٠٣,٩٠	* ٥٤٠٣,٢٠	٤٨٢٣,٦٠	* ٤٤١١,٣١

الأبواب ٦٠ إلى ٧٩

٧٣٠٤,٢١	* ٦٨٠٢,٢٢	* ٦٢٠٥,١٠	الباب ٦٠
٧٣٠٦,١٠	٦٨١١,١٠	* ٦٢٠٧,٩٢	* ٦٠٠٥,١٠
٧٣٠٦,٢٠	٦٨١١,٢٠	* ٦٢٠٩,١٠	الباب ٦١
٧٣٠٦,٦٠	* ٦٨١١,٣٠	* ٦٢١١,٣١	* ٦١٠١,١٠
* ٧٣١٤,١٣	٦٨١١,٩٠	* ٦٢١٣,١٠	* ٦١٠٣,١١
* ٧٣١٩,١٠	٦٨١٢,٥٠	الباب ٦٣	* ٦١٠٣,١٢
٧٣٢١,١٣	٦٨١٢,٦٠	* ٦٣٠٢,٥٢	* ٦١٠٣,١٩
٧٣٢١,٨٣	٦٨١٢,٧٠	* ٦٣٠٢,٩٢	* ٦١٠٣,٢١
الباب ٧٤	٦٨١٢,٩٠	* ٦٣٠٣,١١	* ٦١٠٤,١١
* ٧٤٠١,١٠	٦٨١٣,١٠	* ٦٣٠٦,١١	* ٦١٠٤,١٢
* ٧٤٠١,٢٠	٦٨١٣,٩٠	* ٦٣٠٦,٢١	* ٦١٠٤,٢١
* ٧٤٠٣,٢٣	الباب ٧٠	* ٦٣٠٦,٣١	* ٦١٠٧,٩٢
* ٧٤٠٧,٢٢	* ٧٠١٢,٠٠	* ٦٣٠٦,٣٩	* ٦١١١,١٠
* ٧٤١٤,٢٠	٧٠١٣,٢١	* ٦٣٠٦,٤١	* ٦١١٤,١٠
* ٧٤١٤,٩٠	٧٠١٣,٢٩	* ٦٣٠٦,٤٩	٦١١٥,١١
* ٧٤١٦,٠٠	٧٠١٣,٣١	الباب ٦٤	٦١١٥,١٢
* ٧٤١٧,٠٠	٧٠١٣,٣٢	* ٦٤٠١,٩١	٦١١٥,١٩
الباب ٧٨	٧٠١٣,٣٩	* ٦٤٠٢,٣٠	٦١١٥,٢٠
* ٧٨٠٣,٠٠	الباب ٧٢	* ٦٤٠٣,٣٠	٦١١٥,٩١
* ٧٨٠٥,٠٠	* ٧٢٢٥,٢٠	الباب ٦٥	٦١١٥,٩٢
الباب ٧٩	* ٧٢٢٦,٩٣	* ٦٥٠٣,٠٠	٦١١٥,٩٣
* ٧٩٠٦,٠٠	* ٧٢٢٦,٩٤	* ٦٥٠٦,٩٢	* ٦١١٧,٢٠
	* ٧٢٢٩,١٠	الباب ٦٦	الباب ٦٢
	الباب ٧٣	* ٦٦٠٣,١٠	* ٦٢٠٣,٢١
	٧٣٠٤,١٠	الباب ٦٨	

الأبواب ٨٠ إلى ٩٧

٩٠١٠,٤١	٨٥٢٧,٣٢	٨٥١٧,٢٢	الباب ٨٠
٩٠١٠,٤٢	٨٥٢٧,٣٩	٨٥١٧,٣٠	* ٨٠٠٤,٠٠
٩٠١٠,٤٩	٨٥٢٧,٩٠	٨٥١٧,٥٠	* ٨٠٠٥,٠٠
* ٩٠٢٧,٤٠	٨٥٢٨,١٢	٨٥١٧,٨٠	* ٨٠٠٦,٠٠
٩٠٣٠,٨٣	٨٥٢٨,١٣	٨٥١٧,٩٠	الباب ٨١
* ٩٠٣١,٣٠	٨٥٢٨,٢١	٨٥١٩,١٠	* ٨١٠١,٩٥
الباب ٩١	٨٥٢٨,٢٢	٨٥١٩,٢١	* ٨١١٢,٣٠
* ٩١٠١,١٢	٨٥٢٨,٣٠	٨٥١٩,٢٩	* ٨١١٢,٤٠
* ٩١٠٦,٢٠	٨٥٤٢,١٠	٨٥١٩,٣١	الباب ٨٤
الباب ٩٢	٨٥٤٢,٢١	٨٥١٩,٣٩	٨٤١٨,٢٢

* ٩٢٠٣,٠٠	٨٥٤٢,٢٩	٨٥١٩,٤٠	* ٨٤٢٥,٢٠
* ٩٢٠٤,١٠	٨٥٤٢,٦٠	٨٥١٩,٩٢	* ٨٤٢٨,٥٠
* ٩٢٠٤,٢٠	٨٥٤٢,٧٠	٨٥١٩,٩٣	٨٤٤٢,١٠
* ٩٢٠٩,١٠	٨٥٤٣,١١	٨٥١٩,٩٩	٨٤٤٢,٢٠
* ٩٢٠٩,٢٠	٨٥٤٣,١٩	٨٥٢٠,١٠	٨٤٤٣,٢١
* ٩٢٠٩,٩٣	* ٨٥٤٣,٤٠	٨٥٢٠,٢٠	٨٤٤٣,٢٩
الباب ٩٣	٨٥٤٣,٨١	٨٥٢٠,٣٢	٨٤٤٣,٣٠
* ٩٣٠٦,١٠	٨٥٤٣,٨٩	٨٥٢٠,٣٣	٨٤٤٣,٤٠
الباب ٩٤	٨٥٤٤,٤١	٨٥٢٠,٣٩	٨٤٤٣,٥١
٩٤٠١,٥٠	٨٥٤٤,٥١	٨٥٢٠,٩٠	٨٤٤٣,٥٩
٩٤٠٣,٨٠	٨٥٤٤,٥٩	٨٥٢٣,١١	٨٤٤٣,٦٠
الباب ٩٥	الباب ٨٦	٨٥٢٣,١٢	٨٤٤٣,٩٠
٩٥٠١,٠٠	* ٨٦٠٦,٢٠	٨٥٢٣,١٣	* ٨٤٤٨,٤١
٩٥٠٢,١٠	الباب ٨٧	٨٥٢٣,٢٠	٨٤٥٦,٩١
٩٥٠٢,٩١	٨٧٠٨,٣١	٨٥٢٣,٣٠	٨٤٥٦,٩٩
٩٥٠٢,٩٩	٨٧٠٨,٣٩	٨٥٢٣,٩٠	٨٤٦٩,١١
٩٥٠٣,١٠	٨٧٠٨,٦٠	٨٥٢٤,١٠	٨٤٦٩,١٢
٩٥٠٣,٢٠	الباب ٨٨	٨٥٢٤,٣١	٨٤٦٩,٢٠
٩٥٠٣,٣٠	* ٨٨٠١,١٠	٨٥٢٤,٣٢	٨٤٦٩,٣٠
٩٥٠٣,٤١	* ٨٨٠١,٩٠	٨٥٢٤,٣٩	* ٨٤٧٠,٤٠
٩٥٠٣,٤٩	الباب ٩٠	٨٥٢٤,٤٠	٨٤٧١,١٠
٩٥٠٣,٥٠	* ٩٠٠٦,٢٠	٨٥٢٤,٥١	* ٨٤٧٢,٢٠
٩٥٠٣,٦٠	* ٩٠٠٦,٦٢	٨٥٢٤,٥٢	٨٤٨٥,١٠
٩٥٠٣,٧٠	٩٠٠٩,١١	٨٥٢٤,٥٣	٨٤٨٥,٩٠
٩٥٠٣,٨٠	٩٠٠٩,١٢	٨٥٢٤,٦٠	الباب ٨٥
٩٥٠٣,٩٠	٩٠٠٩,٢١	٨٥٢٤,٩١	* ٨٥٠٥,٣٠
الباب ٩٦	٩٠٠٩,٢٢	٨٥٢٤,٩٩	٨٥٠٩,١٠
* ٩٦١٤,٢٠	٩٠٠٩,٣٠	٨٥٢٥,١٠	* ٨٥٠٩,٢٠
* ٩٦١٤,٩٠	٩٠٠٩,٩١	٨٥٢٥,٢٠	* ٨٥٠٩,٣٠
	٩٠٠٩,٩٢	٨٥٢٥,٣٠	٨٥١٧,١٩
	٩٠٠٩,٩٣	٨٥٢٥,٤٠	٨٥١٧,٢١
	٩٠٠٩,٩٩	٨٥٢٧,٣١	

المرفق ٣-٢ - قائمة أرقام رموز النظام المنسق الجديدة التي أُدخلت لتعريف الأصناف ذات الاهتمامات البيئية أو الاجتماعية بشكل منفصل

* ٤٦٠١,٢١	** ٣٨٠٨,٥٠	** ٢٨٥٢,٠٠	* ٠٣٠١,٩٤
* ٤٦٠١,٢٢	* ٣٨٢٤,٧٢		* ٠٣٠١,٩٥
* ٤٦٠١,٩٢	* ٣٨٢٤,٧٣	** ٢٩٠٣,٣١	* ٠٣٠٢,٦٧
* ٤٦٠١,٩٣	* ٣٨٢٤,٧٤	** ٢٩٠٣,٥٢	* ٠٣٠٢,٦٨
* ٤٦٠٢,١١	* ٣٨٢٤,٧٥	** ٢٩٠٨,١١	* ٠٣٠٣,٦١
* ٤٦٠٢,١٢	* ٣٨٢٤,٧٦	** ٢٩٠٨,٩١	* ٠٣٠٣,٦٢
	* ٣٨٢٤,٧٧	** ٢٩١٠,٤٠	* ٠٣٠٤,١١
* ٤٧٠٦,٣٠	* ٣٨٢٤,٧٨	** ٢٩١٥,٣٦	* ٠٣٠٤,١٢
	** ٣٨٢٤,٨١	** ٢٩١٦,٣٦	* ٠٣٠٤,٢١
* ٤٨٢٣,٦١	** ٣٨٢٤,٨٢	** ٢٩١٨,١٨	* ٠٣٠٤,٢٢
	** ٣٨٢٤,٨٣	** ٢٩١٨,٩١	* ٠٣٠٤,٩١
*** ٦٨١١,٤٠		** ٢٩١٩,١٠	* ٠٣٠٤,٩٢
** ٦٨١٢,٨٠	** ٤٤٠٢,١٠	** ٢٩٢٠,١١	
*** ٦٨١٣,٢٠	* ٤٤٠٩,٢١	** ٢٩٢٤,١٢	* ٢٠٠٥,٩١
	* ٤٤١٢,١٠	** ٢٩٢٥,٢١	
* ٩٤٠١,٥١		** ٢٩٣٠,٥٠	** ٢٥٢٤,١٠
* ٩٤٠٣,٨١			

* أرقام الرموز الجديدة وضعت لتسهيل رصد ومراقبة الأسماك. بموجب خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة؛ وكذلك الخيزران والروطان (الشبكة الدولية للخيزران والروطان)؛ وأيضاً المنتجات المشمولة ببروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

** أُدخلت أرقام الرموز الجديدة من أجل تعريف منتجات معينة مشمولة باتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية.

*** أُدخلت أرقام الرموز الجديدة من أجل تعريف منتجات معينة مشمولة باتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

**** مصادر أخرى.

المرفق ٣-٣ - قائمة بالرموز التي لم يتغيّر رقمها ولكن عدل نطاقها

الأبواب ٠١ إلى ٣٩

٣٧٠٢,٤٤	٢٩١٧,٣٤	٢٧٠٧,٩٩	الباب ٠٢
٣٧٠٥,٩٠	٢٩١٨,١١	الباب ٢٨	٠٢٠٨,٩٠
٣٧٠٧,٩٠	٢٩١٨,١٩	٢٨١١,٢٩	الباب ٠٣
الباب ٣٨	٢٩٢١,١٩	٢٨٢٤,٩٠	٠٣٠١,٩٩
٣٨٠٥,٩٠	٢٩٢٢,٢٩	٢٨٢٥,٩٠	٠٣٠٢,٦٩
٣٨٢١,٠٠	٢٩٢٤,١٩	٢٨٢٦,١٩	٠٣٠٣,٧٩
٣٨٢٢,٠٠	٢٩٣٠,٩٠	٢٨٢٦,٩٠	الباب ٠٥
٣٨٢٤,٧١	٢٩٣١,٠٠	٢٨٢٧,٣٩	٠٥١١,٩٩
٣٨٢٤,٧٩	٢٩٣٢,٩٩	٢٨٢٧,٤٩	الباب ٠٧
٣٨٢٤,٩٠	٢٩٣٤,٩٩	٢٨٢٧,٦٠	٠٧٠٩,٥٩
الباب ٣٩	٢٩٣٦,٩٠	٢٨٣٠,٩٠	٠٧٠٩,٩٠
٣٩٠٧,٩٩	الباب ٣٠	٢٨٣٣,٢٩	٠٧١١,٩٠
٣٩٢٠,١٠	٣٠٠١,٩٠	٢٨٣٤,٢٩	الباب ٠٨
٣٩٢٠,٢٠	٣٠٠٦,١٠	٢٨٣٥,٣٩	٠٨٠٢,٩٠
٣٩٢٠,٣٠	الباب ٣١	٢٨٣٦,٩٩	٠٨١٠,٩٠
٣٩٢٠,٤٣	٣١٠٢,٩٠	٢٨٣٧,١٩	الباب ٠٩
٣٩٢٠,٤٩	٣١٠٣,٩٠	٢٨٣٧,٢٠	٠٩١٠,٩٩
٣٩٢٠,٥١	٣١٠٤,٩٠	٢٨٣٩,٩٠	الباب ١١
٣٩٢٠,٥٩	الباب ٣٢	٢٨٤١,٥٠	١١٠٢,٩٠
٣٩٢٠,٦١	٣٢٠١,٩٠	٢٨٤١,٩٠	الباب ١٢
٣٩٢٠,٦٢	٣٢٠٦,٤٩	٢٨٤٢,١٠	١٢٠٧,٩٩
٣٩٢٠,٦٣	٣٢٠٦,٥٠	٢٨٤٢,٩٠	١٢٠٩,٢٩
٣٩٢٠,٦٩	الباب ٣٣	٢٨٤٣,٩٠	١٢١١,٩٠
٣٩٢٠,٧١	٣٣٠١,١٩	٢٨٤٨,٠٠	١٢١٢,٩٩
٣٩٢٠,٧٣	٣٣٠١,٢٩	٢٨٤٩,٩٠	الباب ١٣
٣٩٢٠,٧٩	الباب ٣٤	٢٨٥٠,٠٠	١٣٠١,٩٠
٣٩٢٠,٩١	٣٤٠٤,٩٠	الباب ٢٩	١٣٠٢,١٩
٣٩٢٠,٩٢	الباب ٣٥	٢٩٠٣,٥٩	الباب ١٤
٣٩٢٠,٩٣	٣٥٠٢,٩٠	٢٩٠٥,١٩	١٤٠٤,٩٠
٣٩٢٠,٩٤	٣٥٠٤,٠٠	٢٩٠٦,١٩	الباب ١٥
٣٩٢٠,٩٩	الباب ٣٧	٢٩٠٧,١٩	١٥١٥,٩٠
٣٩٢١,١١	٣٧٠٢,٣١	٢٩٠٩,٤٤	الباب ٢٣
٣٩٢١,١٢	٣٧٠٢,٣٢	٢٩١٠,٩٠	٢٣٠٢,٤٠
٣٩٢١,١٣	٣٧٠٢,٣٩	٢٩١٢,١٩	٢٣٠٦,٩٠
٣٩٢١,١٤	٣٧٠٢,٤١	٢٩١٥,٢٩	الباب ٢٥
٣٩٢١,١٩	٣٧٠٢,٤٢	٢٩١٥,٣٩	٢٥٠٨,٤٠
٣٩٢٦,٩٠	٣٧٠٢,٤٣	٢٩١٦,٣٩	الباب ٢٧

الأبواب ٤٠ إلى ٧٩

٦٥٠٦,٩٩	٦٠٠٣,١٠	٤٨١١,٤٩	الباب ٤٠
الباب ٦٦	٦٠٠٣,٢٠	٤٨١١,٥١	٤٠١٠,١٩
٦٦٠٣,٩٠	٦٠٠٣,٣٠	٤٨١١,٥٩	الباب ٤١
الباب ٦٨	٦٠٠٣,٤٠	٤٨١١,٦٠	٤١٠٣,٩٠
٦٨٠٢,٢٩	٦٠٠٣,٩٠	٤٨١١,٩٠	الباب ٤٢
الباب ٦٩	٦٠٠٥,٩٠	٤٨١٤,٩٠	٤٢٠٥,٠٠
٦٩٠٩,١٩	الباب ٦١	٤٨١٦,٩٠	الباب ٤٣
الباب ٧٠	٦١٠١,٩٠	٤٨٢٣,٩٠	٤٣٠١,٨٠
٧٠٢٠,٠٠	٦١٠٣,٢٩	الباب ٥٢	٤٣٠١,٩٠
الباب ٧٢	٦١٠٤,١٩	٥٢٠٨,٥٩	٤٣٠٢,١٩
٧٢٢٥,٣٠	٦١٠٤,٢٩	٥٢١٠,١٩	الباب ٤٤
٧٢٢٥,٤٠	٦١٠٧,٩٩	٥٢١٠,٢٩	٤٤٠٧,٢٩
٧٢٢٥,٥٠	٦١١١,٩٠	٥٢١٠,٤٩	٤٤٠٧,٩٩
٧٢٢٥,٩١	٦١١٤,٩٠	٥٢١٠,٥٩	٤٤١١,١٢
٧٢٢٥,٩٢	٦١١٥,٩٩	الباب ٥٤	٤٤١١,١٣
٧٢٢٥,٩٩	٦١١٧,٨٠	٥٤٠٢,٣٩	٤٤١١,١٤
٧٢٢٦,٩٩	الباب ٦٢	٥٤٠٢,٤٩	٤٤١١,٩٢
٧٢٢٩,٩٠	٦٢٠٣,٢٩	٥٤٠٣,٣١	٤٤١١,٩٣
الباب ٧٣	٦٢٠٥,٩٠	٥٤٠٣,٣٢	٤٤١١,٩٤
٧٣٠٤,٢٩	٦٢٠٧,٩٩	٥٤٠٣,٣٣	٤٤١٢,٩٩
٧٣١٤,١٩	٦٢٠٩,٩٠	٥٤٠٣,٣٩	٤٤١٨,٩٠
٧٣١٩,٩٠	٦٢١١,٣٩	٥٤٠٣,٤١	الباب ٤٧
٧٣٢١,١١	٦٢١٣,٩٠	٥٤٠٣,٤٢	٤٧٠٦,٩١
٧٣٢١,٨١	الباب ٦٣	٥٤٠٣,٤٩	٤٧٠٦,٩٢
الباب ٧٤	٦٣٠٢,٥٩	الباب ٥٥	٤٧٠٦,٩٣
٧٤٠٣,٢٩	٦٣٠٢,٩٩	٥٥٠١,٩٠	الباب ٤٨
٧٤٠٧,٢٩	٦٣٠٣,١٩	٥٥١٣,٢٣	٤٨٠٢,٥٤
٧٤١٨,١٩	٦٣٠٦,١٩	٥٥١٣,٣٩	٤٨٠٢,٥٥
٧٤١٩,٩١	٦٣٠٦,٢٩	٥٥١٣,٤٩	٤٨٠٢,٥٦
٧٤١٩,٩٩	الباب ٦٤	٥٥١٤,١٩	٤٨٠٢,٥٧
الباب ٧٨	٦٤٠١,٩٩	٥٥١٥,٩٩	٤٨٠٢,٥٨
٧٨٠٦,٠٠	٦٤٠٢,٩١	الباب ٥٦	٤٨٠٢,٦١
الباب ٧٩	٦٤٠٢,٩٩	٥٦٠٤,٩٠	٤٨٠٢,٦٢
٧٩٠٧,٠٠	٦٤٠٣,٩١	٥٦٠٧,٩٠	٤٨٠٢,٦٩
	٦٤٠٣,٩٩	الباب ٦٠	٤٨٠٩,٩٠
	الباب ٦٥	٦٠٠٢,٤٠	٤٨١١,١٠
	٦٥٠٥,٩٠	٦٠٠٢,٩٠	٤٨١١,٤١

الأبواب ٨٠ إلى ٩٧

٩٠٠٦,٥٢	٨٥٠٩,٨٠	٨٤٦٦,١٠	الباب ٨٠
٩٠٠٦,٥٣	٨٥٠٩,٩٠	٨٤٦٦,٢٠	٨٠٠٧,٠٠
٩٠٠٦,٥٩	٨٥١٤,١٠	٨٤٦٦,٣٠	الباب ٨١
٩٠٠٦,٦٩	٨٥١٤,٢٠	٨٤٦٦,٩١	٨١٠١,٩٩
٩٠١٠,٥٠	٨٥١٤,٣٠	٨٤٦٦,٩٢	٨١١٢,٩٢
٩٠١٠,٩٠	٨٥١٤,٩٠	٨٤٦٦,٩٣	٨١١٢,٩٩
٩٠١١,١٠	٨٥١٥,١٩	٨٤٦٦,٩٤	الباب ٨٤
٩٠١١,٢٠	٨٥١٥,٢١	٨٤٧٠,٩٠	٨٤١٨,٢٩
٩٠١١,٩٠	٨٥١٥,٢٩	٨٤٧١,٣٠	٨٤١٩,٨٩
٩٠١٢,١٠	٨٥١٥,٨٠	٨٤٧١,٤١	٨٤١٩,٩٠
٩٠١٢,٩٠	٨٥١٥,٩٠	٨٤٧١,٤٩	٨٤٢١,١٩
٩٠١٧,٢٠	٨٥١٧,١٩	٨٤٧١,٥٠	٨٤٢١,٩١
٩٠١٧,٩٠	٨٥١٧,٨٠	٨٤٧١,٦٠	٨٤٢٤,٨٩
٩٠٢٧,٨٠	٨٥٢٧,٩٠	٨٤٧١,٨٠	٨٤٢٤,٩٠
٩٠٣٠,٢٠	٨٥٢٩,٩٠	٨٤٧٢,٩٠	٨٤٢٥,٣١
٩٠٣٠,٣١	٨٥٤٢,٩٠	٨٤٧٣,٣٠	٨٤٢٥,٣٩
٩٠٣٠,٣٢	٨٥٤٣,٩٠	٨٤٧٣,٤٠	٨٤٢٨,٣٩
٩٠٣٠,٣٣	٨٥٤٤,٤٩	٨٤٧٣,٥٠	٨٤٢٨,٩٠
٩٠٣٠,٣٩	٨٥٤٨,٩٠	٨٤٧٧,١٠	٨٤٣١,٣٩
٩٠٣٠,٨٩	الباب ٨٦	٨٤٧٧,٢٠	٨٤٤٢,٣٠
٩٠٣١,٤٩	٨٦٠٦,٩١	٨٤٧٧,٣٠	٨٤٤٣,١٩
الباب ٩١	الباب ٨٧	٨٤٧٧,٤٠	٨٤٤٨,٤٩
٩١٠١,١٩	٨٧٠٨,٤٠	٨٤٧٧,٥٩	٨٤٥٦,١٠
٩١٠٦,٩٠	٨٧٠٨,٥٠	٨٤٧٧,٨٠	٨٤٥٦,٢٠
الباب ٩٢	٨٧٠٨,٨٠	٨٤٧٧,٩٠	٨٤٥٦,٣٠
٩٢٠٥,٩٠	٨٧٠٨,٩١	٨٤٧٩,٥٠	٨٤٦٢,٢١
٩٢٠٩,٩٩	٨٧٠٨,٩٢	٨٤٧٩,٨٩	٨٤٦٢,٢٩
الباب ٩٣	٨٧٠٨,٩٤	٨٤٧٩,٩٠	٨٤٦٤,١٠
٩٣٠٦,٣٠	٨٧٠٨,٩٥	٨٤٨٠,٧١	٨٤٦٤,٢٠
	٨٧٠٨,٩٩	الباب ٨٥	٨٤٦٤,٩٠
	الباب ٩٠	٨٥٠٥,٩٠	٨٤٦٥,٩٩

الفصل الرابع مسائل مختارة تتصل بتجميع البيانات

٤-١- يعرض هذا الفصل معلومات إضافية عن البضائع برسم التجهيز (الفرع ألف)، والبضائع برسم الإصلاح (الفرع باء) وبضائع إعادة التصدير (الفرع جيم)، وعن إمكانية إجراء تقدير لقيمة الواردات على أساس تسليم ظهر السفينة (الفرع دال). وهذه المعلومات تتسم بأهمية خاصة لخبراء إحصاءات التجارة بالنظر إلى مشاكل جمع البيانات التي كثيراً ما تواجه ولأهمية هذه الحالات في توضيح العلاقة بين إحصاءات التجارة التي يتم جمعها على أساس إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، المفاهيم والتعاريف، التنقيح ٢^{١٥} والإحصاءات التي تُجمع على أساس دليل موازين المدفوعات، الإصداران الخامس والسادس ١٦. ويحتوي الفصل الخامس على استعراض كامل للتعديلات التي ينبغي إدخالها على بيانات التجارة الدولية في البضائع من أجل إعداد تقديرات لتدفقات التجارة على أساس الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات.

^{١٥} منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.16.

^{١٦} صندوق النقد الدولي، دليل موازين المدفوعات، الإصدار الخامس (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣)؛ ومشروع الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، المتاح على الموقع www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm (استعمل إصدار تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كمرجع).

ألف - البضائع برسم التجهيز

٤-٢- تركزت كثير من المناقشات التي جرت مؤخراً حول العولمة على التجارة الدولية، سواءً من ناحية العمليات الإنتاجية فيما وراء البحار، أو عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، أو الاستثمار المباشر الأجنبي أو المفاوضات التجارية. والملاحظ أن عمليات إنتاج الملابس والسيارات والتلفزيونات والحواسيب تنتشر الآن على اتساع عدة بلدان، سواءً بغرض تقليل تكاليف العمالة ورأس المال أو، على سبيل المثال، الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدمها البلدان المضيفة.

^{١٧} متاح على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/sna1993/toctop.asp>.

^{١٨} في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات يضع صندوق النقد الدولي هذه العبارة "خدمات التصنيع على المدخلات المادية المملوكة للغير" بدلاً من "البضائع برسم التجهيز" للتأكيد على أن الخدمات تسري على البضائع التي لم تغير ملكيتها إلى المُصنِّع.

^{١٩} ذُكر تغيير الملكية في حالة "عمليات التصنيع الكبيرة" في نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، E.94. XVII.4)، الفقرات ١٤ - ٦١ إلى ١٤ - ٦٤ وبشكل عام في الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات (الفقرات ١٩٧ إلى ١٩٩) بالنسبة للبضائع التي صنِّعت في الخارج وأعيدت إلى البلد الذي سُحبت منه.

٤-٣- ومع أن معاملة البضائع برسم التجهيز من الناحية الإحصائية ليست موضوعاً جديداً للمناقشة، فقد اكتسب الموضوع اهتماماً متجدداً بسبب أهميتها التجارية المتزايدة، خاصة في بلدان مثل الصين والمكسيك. ومن الأسباب الأخرى أن الإصدار المنقح من نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (التنقيح ١) ^{١٧} والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات يوصيان بشكل خاص بأنه إذا كانت البضائع يجري تصنيعها في الخارج ولكن دون انتقال ملكية البضائع إلى الشركة التي تقوم بالتصنيع، فإنها تعامل باعتبارها تجارة دولية في الخدمات ^{١٨}، مما يمثل إهماءً للاستثناء من مبدأ تغيير الملكية، الذي كان سارياً في الإصدارات السابقة من هذين الدليلين ^{١٩}.

وصف البضائع برسم التجهيز

٤-٤- السياق الأساسي للبضائع المصنَّفة باعتبارها "بضائع برسم التجهيز في الخارج" هو شركة أم تُرسل بضائع إلى شركة تابعة في الخارج لتقوم بتصنيع البضاعة وإعادتها كمنتج مُحسَّن إلى الشركة الأم. وهناك سياقات أخرى أكثر تعقيداً (ولكنها أكثر واقعية) تتناولها الفقرات التالية. والنقطة الأساسية في هذه المعاملات هي الملكية الاقتصادية للبضائع. فإذا ظلت الشركة الأم مالكة للبضائع، فإن

الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات^{٢٠} يُعرّف هذه المعاملة باعتبارها "تجارة خدمات"، تقوم فيها الشركة الأم باستيراد الخدمات من الشركة التابعة في الخارج. أمّا إذا حازت الشركة التابعة على ملكية البضاعة، فتعتبر المعاملة معاملة "تجارة في البضائع" عادية، إذ أن بلد الشركة الأم يقوم بتصدير البضاعة المرسلّة للتصنيع في الخارج ويقوم بلد الشركة التابعة بعد ذلك بتصدير البضاعة في شكل مُنتج نهائي.

٤-٥- ويبيّن الشكل التالي البضائع المرسلّة إلى الخارج من أجل التصنيع (السهم الأسود) حيث تعود البضاعة المصنّعة بعد ذلك (السهم الأبيض) '١' إلى بلد التصدير الأصلي، أو '٢' تدخل في الاقتصاد المحلي لبلد التصنيع، أو '٣' تُصدّر إلى بلد ثالث. ويفترض السياقان ٢ و ٣ أن البضاعة ظلت أثناء عمليات التصنيع ملكاً للبلد ألف وأن تغيير الملكية حدث للبضاعة المصنّعة.

^{٢٠} نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، التنقيح ١، يشار إليه فيما يتعلق بمفاهيم الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، نظراً إلى أنه تم التنسيق بينهما قدر الإمكان في آخر إصدارهما.

١'	البلد ألف	◀=====▶	البلد باء	البلد جيم
٢'	البلد ألف	◀=====	البلد باء	البلد جيم
٣'	البلد ألف	◀=====	البلد باء	البلد جيم

٤-٦- ويبيّن الجدول ٤ - ١ تسجيل تدفقات التجارة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢، والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات. وأعطيت البضاعة قبل التصنيع الرمز (سين)، والبضاعة بعد التصنيع الرمز (صاد). وفي الجدول تُنسب تدفقات البضائع في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع حسب بلد المنشأ وآخر بلد مقصد معروف، وفي دليل موازين المدفوعات/نظام الحسابات القومية حسب تغيير الملكية. وإذا لم تحدث عمليات تحويلية كبيرة على البضاعة أثناء عملية التصنيع يظل بلد المنشأ هو بلد البضاعة وتعتبر البضاعة إعادة استيراد/إعادة تصدير.

الجدول ٤-١- تصنيف المعاملات المتعلقة بتصنيع البضائع في الخارج في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، والإصدار السادس لدليل الحسابات القومية

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢		الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات/نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، التنقيح ١	
الحالة	ما إذا كانت قد حدثت عمليات تصنيع كبيرة أم لا	البضائع	خدمات التصنيع
١'	البلد ألف: يصدر البضاعة سين إلى البلد باء، ثم يستورد أو يعيد استيراد البضاعة صاد من البلد باء	البلدان ألف وباء: لا يوجد تدفق للبضائع لأن البضائع تظل ملكية للبلد المرسل (ألف)	
	البلد باء: يستورد البضاعة سين من البلد ألف ثم يصدر (أو يعيد تصدير) البضاعة صاد إلى البلد ألف		
٢'	البلد ألف: يصدر البضاعة سين إلى البلد باء	البلد ألف: يصدر البضاعة صاد إلى البلد باء	البلد ألف: يستورد من البلد باء
	البلد باء: يستورد البضاعة سين من البلد ألف	البلد باء: يستورد البضاعة صاد من البلد ألف (بما في ذلك رسوم التجهيز)	البلد باء: يصدر إلى البلد ألف

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢		الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات/نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، التنقيح ١	
الحالة	ما إذا كانت قد حدثت عمليات تصنيع كبيرة أم لا	البضائع	خدمات التصنيع
٣'	البلد ألف: يصدر البضاعة سين إلى البلد جيم	البلد ألف: يصدر البضاعة صاد إلى البلد جيم (بما في ذلك رسوم التجهيز)	
	البلد باء: يستورد البضاعة سين من البلد ألف ثم يصدر البضاعة صاد (أو يعيد تصديرها) إلى البلد جيم		
	البلد جيم: يستورد البضاعة صاد من البلد باء (أو من البلد ألف في حالة إعادة التصدير)	البلد جيم: يستورد البضاعة صاد من البلد ألف (بما في ذلك رسوم التجهيز)	

ملاحظة: يشير الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات/نظام الحسابات القومية، التنقيح ١، إلى الحالة '١' فقط. وبموجب الخطوط التوجيهية السابقة كان ينبغي تحديد التدفقات الإجمالية للبضائع من بلد المرسل (العميل لخدمة التجهيز) ثم إعادة إلى نفس البلد، بشكل منفصل، من أجل تسجيلها في بند خاص، ولم يكن مطلوباً تسجيل معاملة خدمات.

٤-٧- وكما ذكرنا من قبل، تُسجّل خدمة التصنيع في كل من الحالات '١' و'٢' و'٣' كواردات للبلد ألف (صادرات للبلد باء) حسب الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، وتُسجّل البضائع الكاملة الصنع فقط (صاد) كجزء من التجارة في معاملات البضائع في الحالات '٢' و'٣'.

٤-٨- ويسجّل التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع الصادرات والواردات حسب الحركة المادية للبضائع عبر الحدود، ولا يسجّل إعادة التصدير/إعادة الاستيراد إلا في الحالات التي لم يحدث فيها أي عمليات تحويل كبيرة للبضاعة.

٤-٩- وفي الحالة الأولى، تنتقل البضاعة من بلد الملكية الاقتصادية ألف ثم تعود إليها ثانية. ومع أن هذه التدفقات لم تعد تُسجّل في حساب البضائع في دليل موازين المدفوعات، فإنها لا تزال تُسجّل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع. والواقع أن هذه "التدفقات الإجمالية" تُسجّل في قطاع الخدمات في دليل موازين المدفوعات باعتبارها معلومات إضافية.

الإجراءات الجمركية التي تتصل بتسجيل البضائع برسم التجهيز

٤-١٠- المصادر الأساسية لإحصاءات التجارة في البضائع هي الإقرارات الجمركية، وهذه يجري تجميعها عادة في بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع من قبل مكاتب الإحصاءات الوطنية (وهذه قد تستعمل مصادر أخرى للبيانات لإكمال المجموعة الكاملة من بيانات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع). ومن ثم يستعمل خبراء إحصاءات موازين المدفوعات بيانات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع للحصول على عناصر البضائع في الحسابات الجارية. ونظراً للتطبيق الصارم لمبدأ تغيير الملكية في دليل موازين المدفوعات، يلزم توفير إحصاءات إضافية إلى بيانات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لتحديد تغيير الملكية في معاملات البضائع.

٤-١١- وبما أن الإقرار الجمركي هو الوثيقة الأساسية التي تُستعمل في تسجيل معاملات التجارة الدولية، فينبغي إجراء مزيد من التحليل للإجراءات الجمركية لتحديد مدى ملاءمتها لتحديد المعاملات التي تنطوي على تجارة برسم التجهيز. والإجراءات الجمركية المشار إليها هي:

(أ) المناطق الحرة (انظر الفقرات ٢ - ٢٠ إلى ٢ - ٢٣)، سواءً كانت مناطق حرة صناعية أو تجارية؛

(ب) التجهيز الداخلي والتجهيز الخارجي (انظر الفقرات ٢ - ٢٤ إلى ٢ - ٢٨ والفقرات ٢ - ٣٧ إلى ٢ - ٤٠)؛

(ج) التجهيز لأغراض الاستعمال الداخلي (انظر الفقرتين ٢ - ٢٩ و ٢ - ٣٠).

٤-١٢ - وتبدو الإجراءات الخاصة بالتجهيز الداخلي والتجهيز الخارجي مناسبة بشكل خاص لتسجيل البضائع برسوم التجهيز، ولكنها قد لا تقدم سوى صورة غير كاملة، لأنه:

(أ) بموجب إجراءات التجهيز الداخلي والتجهيز الخارجي يمكن إحضار بضائع معينة إلى إقليم جمركي معفاة إعفاءً مشروطاً من رسوم وضرائب الواردات؛ وهذه البضائع يجب أن يكون القصد منها هو إعادة التصدير أثناء فترة معينة بعد إجراء عملية تصنيع معينة عليها؛ وقد يتطلب التصنيع استعمال بضائع من أصل وطني أو بضائع مستوردة من قبل. ويلاحظ أن المنتجات التعويضية يمكن إعادة الإعلان عنها للتصدير إلى بلد ثالث أو للاستعمال الداخلي؛

(ب) يمكن أن تدخل البضائع برسوم التجهيز والمنتجات الناتجة بعد التصنيع إلى بلد ما وتخرج منه بموجب إجراءات جمركية مصممة خصيصاً لغرض التجهيز الداخلي والتجهيز الخارجي، أو بموجب إجراءات الجمارك المعتادة للإفراج عن البضاعة للاستعمال الداخلي ثم التصدير المباشر، ويتوقف هذا على اعتبارات عملية تخص الطرفين. وفي هذه الحالات لا يكون هناك تحديد منفصل، وإنما تعامل كصادرات وواردات عادية؛

(ج) وإذا كان بلد ما يطبق النظام الخاص تطبيقاً صارماً ويستبعد المناطق الحرة الصناعية، ففي هذه الحالة لا تُسجل حركة البضائع برسوم التجهيز والبضائع بعد التصنيع.

٤-١٣ - ويفيد إجراء استرداد الرسوم (انظر الفقرات ٢ - ٤١ إلى ٢ - ٤٤) في الحالات التي تدخل فيها البضاعة مؤقتاً للتصنيع) وتُدفع عنها الرسوم الجمركية كاملة عند الدخول (الإفراج للاستعمال الداخلي). وبموجب إجراء "استرداد الرسوم" يطالب المستورد بالرسوم التي دُفعت لأن البضاعة (المجهّزة) قد أعيد تصديرها (وهناك شروط تنطبق في هذه الحالة).

أمثلة لقياس البضائع برسوم التجهيز

٤-١٤ - المثال ١: شركة في البلد ألف تصدر قطع سيارات للتجميع في شركة تابعة في البلد باء، وتشحن السيارات المصنّعة من البلد باء إلى البلد ألف مرة أخرى. وتظل ملكية البضاعة مع الشركة في البلد ألف طوال العملية.

مصدر البيانات (ألف): الإقرار الجمركي عند حدود البلد ألف

الجزء ألف - ١ (قبل التجهيز): الجمارك في البلد ألف تسجل صادرات أجزاء السيارات بموجب الإجراءات الجمركية الخاص بالتجهيز الخارجي. ويجب التأشير على النموذج بموعد تقييبي لعودة البضاعة. ويجب أن يشتمل الإقرار الجمركي أيضاً على ما يفيد بأن الشركة في البلد ألف هي الشركة المسؤولة عن الالتزامات الجمركية.

الجزء ألف - ٢ (بعد التصنيع): الجمارك في البلد ألف تسجل واردات السيارات كواردات عادية. وتطلب الشركة في البلد ألف إعفاءً جمركياً على أساس نموذج الإقرار الجمركي المقدم سابقاً بخصوص التصنيع الخارجي.

مصدر البيانات (باء): الإقرار الجمركي عند حدود البلد باء

الجزء باء - ١ (قبل التصنيع): البلد باء يسجل صادرات أجزاء السيارات بموجب الإجراء الجمركي الخاص بالتجهيز في الداخل. وتسجل الشركة في البلد ألف باعتبارها الشركة التي تتحمل المسؤولية.

الجزء باء - ٢ (بعد التصنيع): يسجل البلد باء صادرات السيارات بعد التصنيع الداخلي. ومن الناحية الرسمية تسجل الشركة في البلد ألف باعتبارها مالكة البضاعة.

مصدر البيانات (جيم): الدراسات الاستقصائية للشركات التي تقوم بها السلطات الإحصائية في البلد ألف

يجب تحديد الشركات التي تتولى التصنيع في الخارج. وإذا أمكن تحديد الشركات من الإقرارات الجمركية يمكن اختيار الشركات التي تطلب الإجراء الجمركي الخاص بالتجهيز في الخارج لأغراض الدراسة الاستقصائية.

مصدر البيانات (دال): الدراسات الاستقصائية للشركات التي تقوم بها السلطة الإحصائية في البلد باء

يجب تحديد المؤسسات التي تتولى عملية التصنيع في الداخل. وإذا أمكن التعرف على هذه الشركات من الإقرارات الجمركية، يمكن اختيار الشركات التي تتولى التصنيع في الداخل بموجب الإقرار الجمركي، لأغراض الدراسة الاستقصائية.

٤-١٥- وحذا لو تقوم الهيئة القائمة بإعداد إحصاءات التجارة وموازن المدفوعات، بالتعاون مع السلطات الجمركية، بإجراء دراسات استقصائية استطلاعية لتقدير ممارسات الشركات فيما يتعلق بالإقرارات عن البضائع برسوم التجهيز ومدى ملائمة السجلات الجمركية لتحديد تلك العمليات. والمسألة المهمة الأخرى لجامعي البيانات هي قدرة السلطات الجمركية على الربط بين الإقرارات المقدمة عن البضائع الخارجة والداخلية، التي تحتوي على معلومات عن البضائع المرسله للتصنيع في الخارج والبضائع العائدة التعويضية، حسب توصيات اتفاقية كيوتو.

٤-١٦- وفي جانب الاستيراد (البلد باء) في المثال الأول، يمكن أن تسجل في الإقرارات الجمركية البضائع الداخلة باعتبارها للتجهيز الداخلي، خاصة عند وجود حوافز ضريبية لذلك. وبالنسبة للبلدان المشتركة في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف التي تتلاشى فيها تلك الحوافز الضريبية، قد يكون من الضروري إجراء دراسة استقصائية للتأكد من أن التجار لا يزالون يستخدمون إجراء التجهيز الداخلي. ووفقاً لاتفاقية كيوتو، ينبغي الربط بين المنتجات التعويضية التي تصدّر فيما بعد والبضائع المستوردة أصلاً من أجل التجهيز الداخلي. وينبغي لجامعي البيانات التأكد من السلطات الجمركية من كيفية الربط بين هذه الإقرارات الجمركية في الواقع.

٤-١٧- ومع أن جامعي إحصاءات موازين المدفوعات قد يطلبون بيانات إضافية عن تغيير الملكية، فإن التحقق من الملكية بالنسبة للبضائع المتاجر فيها قد يكون أمراً صعباً. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب التشريع الوطني أن تسجل الشركة الأجنبية إحدى الشركات المقيمة تكون لها ملكية البضائع كممثلة للشركة الأم في المعاملات. ويجب أن يكون جامعو البيانات على علم بهذه المتطلبات والممارسات.

- ٤-١٨ - ومن أجل إجراء دراسات استقصائية مناسبة للشركات عن عمليات التصنيع الخارجي، يلزم التعرف، بشكل منفرد، على الشركات التي ترسل بضائع من أجل التجهيز. وينبغي أن يُطلب من هذه الشركات تقديم معلومات عن خدمات التصنيع التي تشتريها من الخارج.
- ٤-١٩ - وفيما يخص التجهيز الداخلي، ينبغي إجراء دراسة استقصائية للشركات التي تقدّم خدمات التصنيع الداخلي، إذ ينبغي التعرف على الشركات وأن يُطلب منها تقديم بيانات تفصيلية عن المنتجات المستوردة والمصدّرة وعن رسوم التصنيع.
- ٤-٢٠ - وبالاختصار، فإن العملية تنطوي على أربعة مصادر مختلفة للبيانات في المثال الأول، توجد في بلدين مختلفين. ويسهّل التعاون الثنائي وتبادل مصادر البيانات من تحسين البيانات، ولكن التشريعات الوطنية قد تكون عقبة كبيرة أمام هذا التعاون.
- ٤-٢١ - المثال ٢: شركة في البلد ألف تصدر أجزاء سيارات من أجل التجميع في شركة تابعة في البلد باء. وتدخل السيارات المجهّزة إلى البلد باء، بينما تتغيّر ملكية البضاعة بعد بيع البضاعة الكاملة الصنع.

مصدر البيانات (ألف): الإقرار الجمركي عند حدود البلد ألف

- الجزء ألف - ١ (قبل التصنيع): كما في المثال ١، تسجّل جمارك البلد ألف صادرات قطع السيارات بموجب إجراء الجمارك الخاص بالتجهيز في الخارج، مع ذكر تاريخ تقريبي لعودة البضاعة. ويجب في إقرار البضاعة بيان أن الشركة في البلد ألف هي الشركة المسؤولة عن الالتزامات الجمركية.
- الجزء ألف - ٢ (بعد التصنيع): من الأفضل أن يُطلب من الشركة في البلد ألف تقديم إقرار جمركي بإنهاء عملية التجهيز في الخارج.

مصدر البيانات باء: الإقرار الجمركي عند حدود البلد باء

- الجزء باء - ١ (قبل التصنيع): تسجّل جمارك البلد باء واردات قطع السيارات بموجب الإقرار الجمركي برسم التجهيز الداخلي. وتقيّد الشركة في البلد ألف باعتبارها الشركة المسؤولة.
- الجزء باء - ٢ (بعد التصنيع): تسجّل جمارك البلد باء بند دخول للبضاعة الواردة إلى الاقتصاد المحلي. وينتهي هذا الإقرار بإجراء التجهيز الداخلي، ويُطلب من المشتري دفع رسوم الواردات إن وجدت. وتظل الشركة في البلد ألف هي الشركة المصدّرة، وتسجّل شركة محلية أو شخص محلي كمستورد للبضاعة.

- ٤-٢٢ - والمسائل المثارة في المثال السابق بشأن تجميع البيانات موجودة هنا أيضاً، فقد يكون من المستحيل على البلد المرسل للبضاعة من أجل التصنيع أن يربط بين إقرار التصدير وتصدير البضاعة الكاملة الصنع فيما بعد إلى بلد ثالث.

- ٤-٢٣ - وبالنسبة للبلد الذي يستقبل البضاعة برسم التجهيز الداخلي، قد يكون من الممكن، كما ذكرنا آنفاً، الربط بين استيراد البضاعة الكاملة الصنع إلى الاقتصاد الوطني مع إقرار الواردات الأصلي للبضاعة برسم التجهيز الداخلي، وبنفس الطريقة قد يكون من الممكن ربط صادرات البضائع الكاملة الصنع إلى بلد ثالث مع إقرار الواردات الأصلي.

الممارسة الجارية في الصين^{٢١}

- ٤-٢٤ - يمكن تقسيم الإجراء الجمركي الذي يمكن إدخال بضائع معينة إلى الإقليم الجمركي للصين من أجل التصنيع أو التجهيز لكي يعاد تصديرها فيما بعد إلى نوعين: النوع الأول (النظام

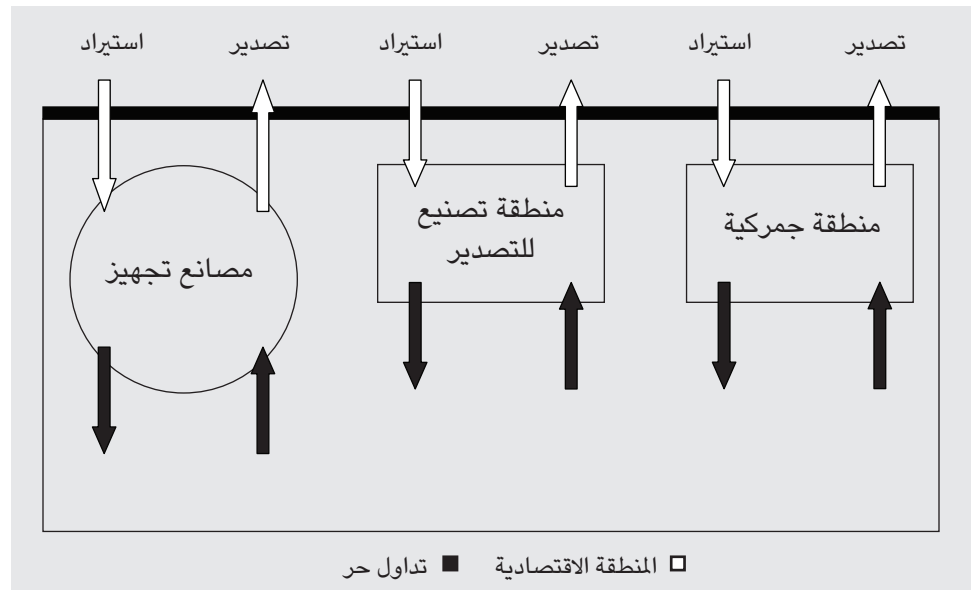
^{٢١} هذا المثال مأخوذ من عرض مقدّم من إدارة الإحصاءات في الإدارة العامة للجمارك في الصين في ورشة عمل نظمتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حول إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، في بانكوك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر http://unstats.un.org/unsd/trade/workshops_imts.htm) وفي الاجتماع الأول لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، المعقود في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، (انظر الموقع http://unstats.un.org/unsd/trade/EG-IMTS/EG-IMTS_cs.htm).

الجمركي (١٤) الذي تظل فيه ملكية البضاعة المستوردة للمورد الأجنبي، والنوع الثاني (النظام الجمركي (١٥) الذي تنتقل فيه ملكية البضاعة المستوردة إلى المنتجين الصينيين، وهو ما يعرف على نطاق واسع باسم "شركات الاستثمار الأجنبي".

٢٥-٤ - وتمييز الصين بين ثلاث مناطق أو مصانع للتجهيز منظمة بشكل مختلف: '١' مناطق التجهيز للتصدير، و'٢' مصانع التجهيز، و'٣' المناطق الجمركية. وتحتاج الشركات إلى تقديم طلب للحصول على شهادة تأهيل للتصنيع من سلطات التجارة المحلية في تلك المناطق. ويحتاج كل عقد تصنيع إلى موافقة من وكالة الإدارة المحلية ويشتمل على قيود بشأن الإجراءات والمنتجات. ويظل العقد سارياً لمدة سنة أو سنتين.

٢٦-٤ - وتُعفى البضائع التي تدخل إلى تلك المناطق أو المصانع من رسوم الواردات. وهناك واردات وصادرات للبضائع من الخارج إلى تلك المناطق كما أن هناك واردات وصادرات للبضائع إلى داخل وخارج تلك المناطق من الصين نفسها (انظر الشكل ٤ - ١). ويجب تسجيل جميع هذه التدفقات من أجل تقديم صورة كاملة للبضائع برسم التجهيز. وتعطي الصين هذه الشركات حقوقاً معينة، ولكن السلطات الجمركية تطلب منها في المقابل أن يكون لها حرية الوصول إلى دفاتر المحاسبة فيها.

الشكل ٤-١ - تجارة البضائع إلى داخل وخارج مناطق التصنيع في الصين



٢٧-٤ - وتحتفظ سلطات الجمارك في الصين بدفاتر محاسبة لجميع الشركات العاملة في مناطق تجهيز الصادرات و(إلى درجة أقل) لجميع مصانع التجهيز الأخرى. ويقع أكثر من ٧٠ في المائة من جميع مؤسسات التجهيز الداخلي في مناطق التجهيز هذه. وتتبع دفاتر المحاسبة تلك لسلطات الجمارك إمكانية تحديد '١' ملكية البضائع الداخلة إلى عمليات الإنتاج، و'٢' منشأ البضاعة، و'٣' مقصد البضاعة المصنعة.

٢٨-٤ - وتنظر السلطات الصينية في تبسيط إدارة هذا القطاع عن طريق:

(أ) الاستغناء عن الحاجة إلى الموافقة على كل عقد من قبل الوكالات التجارية في المناطق الجمركية ومناطق تجهيز الصادرات؛

- (ب) إنشاء نظام مراقبة على الشبكة في الجمارك؛
 (ج) التصنيف المسبق للبضائع الداخلة من أجل التصنيع؛
 (د) مراقبة رسوم نقل الملكية واعتماد نقل الملكية بالنسبة للشركات الكبيرة على فترات دورية (كل نصف سنة) بدلاً من تناول كل عقد على حدة.

الممارسة الجارية في المكسيك^{٢٢}

٤-٢٩- وزارة الاقتصاد باستيراد بضائع مؤقتاً من أجل التصنيع أو التجميع أو الإصلاح بغرض إعادة تصديرها فيما بعد. وهذه الشركات معفاة من دفع رسوم وضرائب الواردات إذا كانت منتجتها تباع في الخارج.

التنظيم

٤-٣٠- بدأ تنظيم هذه الصناعة في أواسط الستينات من القرن الماضي بغرض تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي، وتنمية قطاع التصنيع وخلق فرص العمالة. وكانت أنشطة هذه الشركات محكومة منذ البداية، وظلت حكومة المكسيك مهتمة بقياس أثرها على الصناعة. ويقوم تنظيم هذه الصناعة على أساس ما يلي:

- (أ) قانون الجمارك؛
 (ب) قانون التجارة الخارجية؛
 (ج) قواعد تشغيل معاملات التجارة الخارجية؛
 (د) لوائح خاصة بتنظيم الأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو تصدير البضائع.
 ويتبع التنظيم اتفاقية كيوتو، مع بعض التفاصيل الوطنية.

٤-٣١- وعندما يُسمح لشركة ما بالدخول في برنامج المناطق الحرة للتصدير (بإذن من حكومة المكسيك) لا توضع عليها أي قيود بشأن مكان مقرها. ولذلك فهذه الشركات منتشرة في جميع أنحاء البلد، وإن كانت غالبيتها واقعة في شمال المكسيك، حيث تستفيد من قربها من الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن شركات تصنيع المناطق الحرة ليست كلها واقعة في المناطق الحرة.

٤-٣٢- وحسب النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وما تطلبه المؤسسة، تقرر السلطات المكسيكية أنواع البضائع (من حيث رموز النظام المنسق) التي يمكن استيرادها وتصديرها. ويجب إبلاغ أي تغيير في البنود المسجلة والمصرح بها إلى السلطات للحصول على موافقتها. بموجب رموز جديدة في النظام المنسق.

٤-٣٣- وتوجد روابط بين الاستيراد المؤقت وما يتبعه من تصدير. بموجب الإجراءات الجمركي الخاص بالتجهيز الداخلي. ويسر وجود سجلات جمركية خاصة لتجارة المناطق الحرة تتبّع المعلومات عن البضائع التي تستورد بصفة مؤقتة وما يجري عليها من تصميم وتجميل أو إصلاح عند التصدير. ومن المهم ملاحظة أن البضائع المنتجة في إطار صناعة المناطق الحرة يمكن أن تغادر المكسيك دون أي قيود بشأن مقصد البضاعة. وإذا باعت الشركة جزءاً من الإنتاج في السوق المحلي، فعليها أن تدفع الرسوم والضرائب وأن تقدم إقراراً بهذه المعاملة بموجب إجراء خاص (الإدخال للبيع في السوق المحلي).

٤-٣٤- وفي معظم الحالات يؤدي التصنيع في المناطق الحرة إلى إجراء تحويلات كبيرة في البضائع المستوردة. ويمكن أن يتبين ذلك من المعاملات عند تغيير رموز النظام المنسق للبضائع المستوردة والمصدرة. وبموجب قواعد المنشأ العامة الحالية، تُعتبر المكسيك في هذه الحالة منشأ البضاعة المصدرة.

^{٢٢} هذا المثال مأخوذ من العرض المقدم من مكتب الإحصاءات الوطني في المكسيك في الاجتماع الأول لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، المعقود في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر http://unstats.un.org/unsd/trade/EG-IMTS/EG-IMTS_cs.htm).

القياس

٣٥-٤ - حتى عام ٢٠٠٦ كان مكتب الإحصاءات الوطني في المكسيك يجري مسحاً شهرياً عن طريق الإنترنت لجميع الشركات الـ ٣٠٠٠ الداخلة في برنامج المناطق الصناعية الحرة. وهذه الشركات ملزمة قانوناً بالرد على الاستبيان، الذي يسأل أساساً عن العمالة والأجور والمشتريات واستهلاك السلع والخدمات، والقيمة المضافة للصادرات. وتساوي القيمة المضافة للصادرات رسوم التجهيز، حيث إنها تشمل الأجور والمرتبات والنفقات المحلية والأرباح. ويتبين من إحصاءات ٢٠٠٦ أن مجموع قيمة رسوم التصنيع بلغت ٢٤ بليون دولار، وأن الصناعة كانت تستخدم ١,٢ مليون شخص في ذلك الوقت.

٣٦-٤ - ويقوم بإنتاج إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وتحليلها في المكسيك الفريق المعني بإحصاءات التجارة الخارجية التابع للإدارة العامة للجمارك، والبنك المركزي (بنك المكسيك)، ووزارة الاقتصاد، والمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا. ويقود المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا تلك الأنشطة، ويتخذ القرارات بشأن معاملة المعلومات المتاحة. ومنذ عام ١٩٩١ تُدخل المكسيك بيانات البضائع المتاجر بها في المنطقة الصناعية الحرة على أساس إجمالي. وتشمل الصادرات قيمة البضائع المدخلة مؤقتاً للتصنيع أو التجميع بالإضافة إلى رسوم التصنيع. أما البضائع المدخلة من أجل الإصلاح فهي مستبعدة من إحصاءات التجارة في البضائع.

٣٧-٤ - وفي المكسيك، يُفترض أن جميع البضائع التي تُستورد بصفة مؤقتة للمنطقة الصناعية الحرة يمتلكها أشخاص غير مواطنين، وأنه وفقاً لأحكام دليل ميزان المدفوعات الجديد (الإصدار السادس) تعتبر هذه الصناعة تقديم خدمات صناعية على منتجات مملوكة للغير، ولأغراض دليل موازين المدفوعات لا يُعترف بتغيير الملكية (ومن ثم تسجيل الواردات) إلا بعد أن تدفع الشركة الرسوم والضرائب على البضاعة المستوردة لكي تصدر المنتجات النهائية إلى السوق المحلي. وكما ذكر من قبل فإن هذه المعاملات محدّدة في سجلات خاصة للجمارك.

بعض الاستنتاجات

٣٨-٤ - يتبين من نموذج الصين أنه في حالة البضائع برسوم التجهيز، ليس من الضروري أن يكون منشأ جميع المدخلات هو بلد العميل، إذ يمكن للعميل أن يقدم جزءاً فقط من المدخلات اللازمة، وأن تقوم الشركة المصنّعة بشراء باقي المكونات بطرقها الخاصة. وحتى حين يوفر العميل جميع المدخلات اللازمة، فليس من الضروري أن يكون منشؤها كلها في الاقتصاد الذي يوجد به العميل. وإنما يستطيع العميل أن يطلب هذه المنتجات من بلدان مختلفة في الخارج ويشحنها مباشرة إلى بلد التصنيع. ومع أن المعاملة الوحيدة بين العميل وشركة التصنيع هي تقديم الخدمة فإن الحركة الفعلية للبضائع يمكن أن تكون أكثر تعقيداً.

٣٩-٤ - ووفقاً لدليل موازين المدفوعات، تُحسب رسوم الخدمة في الحالات التي تعاد فيها البضائع بعد التصنيع (الحالة الأولى في الفقرة ٤-٥) بنفس الطريقة الموصى بها في الحالات التي تباع فيها البضاعة بعد ذلك إلى المواطنين في بلد التصنيع (الحالة ٣) في الفقرة ٤-٥) أو تباع إلى بلد ثالث (الحالة ٣). إلا أن حساب مصاريف الخدمة باعتبارها صافي التدفقات الإجمالية للبضائع برسوم التجهيز يمثل مشكلة، لأن:

(أ) مضاهاة البضائع برسوم التجهيز مع المنتجات الناتجة عند دخول بلد التصنيع والخروج منه يمثل مشكلة إن لم يكن استحالة؛

(ب) قد تعرّض البضاعة فيما بين وقت الاستيراد ووقت التصدير إلى تغييرات كبيرة في القيمة بغض النظر عن رسوم التصنيع (غالباً بسبب ارتفاع قيمة المنتج النهائي).

٤-٤٠-٤ - ويتبين من الأمثلة الواردة أعلاه وجود بعض المشاكل المتعلقة بقياس معاملات البضائع برسم التجهيز. وتفيد الإجراءات الخاصة بالتصنيع الداخلي والخارجي الموصوفة في اتفاقية كيوتو المنقحة في تحديد جزء على الأقل من تلك المعاملات، وبالإضافة إلى ذلك قد يستفيد الاقتصاد الذي يجمع الإحصاءات من إجراء دراسات استقصائية للمؤسسات. كما أن الممارسات الجارية في بلدان مثل الصين والمكسيك تشير إلى إمكانيات إضافية للحصول على معلومات.

٤-٤١-٤ - وفيما يتعلق بقواعد المنشأ وتحديد "البضائع بمجالتها الأصلية"، يوصي التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بأن تتبّع البلدان أحكام اتفاقية كيوتو وأن تقوم بوضع خطوط توجيهية وطنية مفصلة على أساسها.

٤-٤٢-٤ - ومن الناحية العملية نجد أن البضائع برسم التجهيز ليس من السهل دائماً تمييزها عن البضائع برسم الإصلاح. ويرد وصف لمعاملة هذه الأخيرة إحصائياً في الفرع باء فيما يلي.

باء - البضائع برسم الإصلاح

٤-٤٣-٤ - يوصي التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع باستبعاد البضائع التي تجرى عليها عمليات إصلاح من إحصاءات التجارة، وإنما تسجّل بشكل منفصل لاستعمال الحسابات القومية وموازن المدفوعات. ولهذه الأغراض تقيّم بضائع الإصلاح بقيمة الإصلاح فقط - أي بقيمة الرسوم المدفوعة أو المتلقاة كتكلفة إصلاح (على أساس صافي).

٤-٤٤-٤ - ويميّز الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات، ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بين إصلاح السلع الإنتاجية وإصلاح باقي السلع، فالأول يسجّل وفقاً لدليل موازين المدفوعات في سياق البضائع العامة، أما الثاني فيسجّل في سياق الخدمات^{٢٣}. أما الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات فيوصي بقيّد جميع البضائع المرسلّة من أجل الإصلاح في تجارة الخدمات. وتسجّل المعاملات التي تنطوي على إصلاح السلع الإنتاجية باعتبارها "إصلاح وصيانة البضائع المنقولة" تحت بند الخدمات، وتسجّل الرسوم المدفوعة باعتبارها قيمة الإصلاح. وتدخّل أعمال الإنشاءات أو الصيانة التي تجري في الموانئ والمطارات على معدات النقل تحت فئات الخدمات المناظرة.

^{٢٣} صندوق النقد الدولي، دليل موازين المدفوعات، الإصدار الخامس (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣)، الفقرة ٢٠٠.

تعريف معاملات الإصلاح: تجربة الاتحاد الأوروبي

٤-٤٥-٤ - يستبعد الاتحاد الأوروبي عمليات الإصلاح من إحصاءات التجارة بين الدول الأعضاء، منذ عام ٢٠٠٥، واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ يستبعدها أيضاً من إحصاءات التجارة مع الدول غير الأعضاء. وترد في تشريعات الاتحاد الأوروبي تفاصيل أكثر بشأن تعريف معاملات الإصلاح فيما يخص إحصاءات التجارة الخارجية، حيث تعرّف أعمال الإصلاح بأنها استعادة البضائع حالتها الأصلية أو وظيفتها الأصلية. والغرض من العملية هو ببساطة الحفاظ على السلع في حالة تشغيلية عادية، وقد يتطلب هذا بعض إعادة البناء أو الاستبدال أو التحسينات، ولكنه لا يغيّر طبيعة البضائع بأي شكل من الأشكال.

٤-٤٦-٤ - أما في الممارسة العملية فقد لا يكون من السهل تحديد ما إذا كانت معاملة الإصلاح قد تمت فعلاً، وخاصة أن الحدود قد لا تكون واضحة بالنسبة لأنشطة التصنيع. فالتصنيع بموجب عقد يشمل عمليات منها التحويل والتشييد والتجميع والتحسين والتجديد والتعديل والتحويل بغرض إنتاج صنف جديد أو محسّن إلى درجة كبيرة. وهذا لا يستدعي بالضرورة تغييراً في تصنيف المنتج.

٤-٤٧- وللتمييز بين معاملات التصنيع والإصلاح، يوصى بتطبيق نهج نظري يعتمد على تعريف التصنيع والإصلاح على أساس فهم الغرض الحقيقي من المعاملة. ولا تفي عادة بهذا الغرض أي قواعد موحدة للتصنيف ترتبط، على سبيل المثال، بقيمة التصنيع أو الإصلاح (كأن تكون القيمة أدنى أو أكبر من نسبة مئوية معينة من قيمة البضاعة مثلاً) أو بالتغير في تصنيف السلعة (كأن يتطلب التصنيع مثلاً تغييراً في تصنيف المنتج؛ بينما الإصلاح يحافظ على نفس رمز السلعة) لأنها لا تصلح غالباً لتحديد الحالات الهامشية.

٤-٤٨- وقد يكون من المفيد إعداد قائمة بأمتلة المعاملات التي تعتبر حدية بين التصنيع والإصلاح. ومع أن تحديد فئة هذه المعاملات لن يكون مرضياً على الدوام، فقد يعمل من الناحية النظرية على الأقل على تيسير اعتماد حلول منسقة وشفافة مع مرور الوقت وبالتوافق مع البيانات المجمعة في بلدان أخرى.

٤-٤٩- ومن أنشطة التصنيع الهامشية (الواردة في إحصاءات التجارة على أساس القيمة الإجمالية) ما يلي:

- (أ) تجميع أو إعادة تركيب البضاعة بعد التسليم؛
- (ب) عمليات الحفظ (مثلاً إضافة مواد حافظة)؛
- (ج) المعالجة (مثل المعالجة من الحشرات أو الصدأ)؛
- (د) خلط كميات مختلفة من البضائع من أجل إنتاج سلع ذات نوعية جديدة؛
- (هـ) وضع علامات على البضائع وعرض العلامات كجزء من معاملة البيع، وإذا لم تكن كذلك فتعتبر عملية العلامات خدمة؛
- (و) تعبئة السوائل في زجاجات (مثل تعبئة الخمر من البراميل)؛
- (ز) تغليب السلع (مثل الأطعمة المعلبة)؛
- (ح) إنتاج منتجات من المنسوجات (مثل الملابس وحقائب اليد والستائر)؛
- (ط) تجميع أو تركيز السوائل (مثل عصير البرتقال).

٤-٥٠- ويمكن أن تنضوي البنود التالية تحت معاملات الإصلاح الهامشية (المستبعدة من إحصاءات التجارة ولكنها تسجل بشكل منفصل على أساس القيمة الصافية):

- (أ) مجرد استبدال جزء من الصنف، بما يبين أن معاملة الإصلاح قد تمت. (ومن ناحية أخرى فإن العملية تعتبر تصنيعاً إذا نتج عنها صنف محسن)؛
- (ب) إصلاح العطب في البضائع الذي يحدث أثناء النقل؛
- (ج) إعادة الطلاء تستبعد من أعمال الإصلاح أو الصيانة (ومع ذلك تعتبر عملية الطلاء للسلع غير المطلية أصلاً عملية تصنيع)؛
- (د) بالنسبة للطائرات: أعمال الصيانة الفنية التي تتم باعتبارها متطلبات قانونية (مثل المراقبة والإحلال الدوري الإلزامي)؛
- (هـ) أعمال الاختبار والضبط والتنظيم، وكذلك شهادات الصلاحية (مثل الطائرات والآلات والأجهزة والسيارات)؛
- (و) أعمال الكي والغسيل والتنظيف والتجفيف؛
- (ز) العمليات التي تقتصر على التغليف؛
- (ح) العمليات التي تقتصر على الفرز أو الغرلة أو الوزن أو تقسيم البضائع أو ترشيحها.

- ٤-٥١ - والقوائم المذكورة أعلاه ليست شاملة كاملة، وإنما تعكس النتائج الحالية التي توصل إليها فريق الخبراء في الاتحاد الأوروبي بشأن طرق إحصاءات التجارة.
- ٤-٥٢ - ومن الجدير بالذكر أن قطع الغيار وقطع التبديل التي أدخلت على البضاعة برسم الإصلاح معفاة من التسجيل في إحصاءات التجارة، إلا أن الاستبعاد لا ينطبق إلا بعد إدماج قطع الغيار في البضاعة. أما الاتجار في قطع الغيار فيجب تسجيله.
- ٤-٥٣ - وقد اقترح بأن تقوم السلطات الجمركية بوضع ترتيبات للتمييز بين البضاعة المستوردة بغرض الإصلاح والمصدرة بعد الإصلاح. ويمكن أن يتم ذلك بوضع رمز خاص لإجراء جمركي (أو رمز فرعي للرموز القائمة) للإصلاح. ورغم أن الإجراءات الجمركية تتصل بشكل عام بالإجراءات التي لها أثر اقتصادي (ضريبي أو جمركي)، فينبغي بذل محاولة لوضع رموز لإجراء خاص لأغراض إحصائية خالصة بشرط ألا تصبح الإجراءات الجمركية معقدة أكثر من اللازم.
- ٤-٥٤ - وهناك نهج آخر واعد يجري العمل به في الاتحاد الأوروبي لتعريف معاملة الإصلاح عن طريق إضافة مربع على الإقرار الجمركي يبين طبيعة المعاملة للأغراض الإحصائية الخالصة. ويمكن استعمال رمز المعاملة أيضاً لتحديد خصائصها المختلفة (الشراء/البيع، العمل بموجب عقد، إلخ.) التي تفيدها في التمييز بين معاملة وأخرى لأغراض نظام ميزان المدفوعات أو الحسابات القومية. وفي إحصاءات التجارة في الاتحاد الأوروبي يُعطى رمز ذو رقمين لطبيعة المعاملة (الدول الأعضاء في الاتحاد تستخدم رمزاً ذا رقم واحد على الأقل لإحصاءات التجارة داخل الاتحاد؛ أما التجارة مع الدول خارج الاتحاد فلا يزال الأمر اختيارياً).
- ٤-٥٥ - والفئات الرئيسية لطبيعة المعاملة هي:
- (أ) نقل الملكية مقابل تعويض؛
- (ب) عمليات يُقصد بها تصنيع البضاعة أو متابعة التصنيع بموجب عقد؛
- (ج) البضائع برسم الإصلاح؛
- (د) الترميز لأغراض وطنية؛
- (هـ) معاملات أخرى.

جيم - إعادة التصدير

- ٤-٥٦ - يتراد الاهتمام بإحصاءات إعادة التصدير نظراً للحاجة إلى سياسات وتحليلات من أجل فهم أفضل للمحتوى الاقتصادي في التدفقات الدولية للسلع. وإعادة التصدير هي صادرات بضائع لم يتغير منشؤها أثناء وجودها في بلد التصدير. ويوصى التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بإدراج إعادة التصدير ضمن صادرات البلد. ويوصى أيضاً بتسجيل إعادة التصدير بشكل منفصل من أجل الأغراض التحليلية التي قد تحتاج إلى استخدام مصادر معلومات تكميلية لتحديد ما إذا كانت البضاعة هي فعلاً إعادة تصدير أم أنها صادرات لبضائع أخذت منشأً محلياً من خلال التصنيع.
- ٤-٥٧ - وفيما يتعلق بقواعد المنشأ وتحديد "البضائع في حالتها دون تغيير"، يوصى بالتنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بأن تتبع البلدان أحكام اتفاقية كيوتو وأن تضع خطوطاً توجيهية تفصيلية وطنية على أساسها. وقواعد تحديد منشأ البضاعة ذات أهمية كبيرة في المفاوضات التجارية على وجه الخصوص. وتشتمل اتفاقية كيوتو المنقحة على فصل بشأن قواعد المنشأ. وتبعب كثير من البلدان هذه القواعد بشكل عام، ولكنها ليست مقبولة حتى الآن كمييار.

قواعد المنشأ

٥٨-٤ - يتحدّد بلد منشأ البضاعة (بالنسبة للواردات) حسب قواعد المنشأ التي يضعها كل بلد. وبصفة عامة تحتوي قواعد المنشأ على معيارين أساسيين هما:

- (أ) معيار البضاعة المنتجة بالكامل في بلد معيّن حيث لا يعتد إلا بهذا البلد كمنشأ للبضاعة؛
(ب) معيار التحول الكبير في البضاعة، حيث يشترك بلدان أو أكثر في إنتاج البضاعة.

٥٩-٤ - البضائع المنتجة بالكامل. البضاعة المنتجة بالكامل في بلد ما تعتبر ناشئة في هذا البلد. ووفقاً لاتفاقية كيوتو المنقّحة يقتصر هذا التصنيف للبضاعة المنتجة بالكامل في البلد على ما يلي:

- (أ) المنتجات المعدنية المنتجة على أرض البلد أو من مياهها الإقليمية أو قاع البحار في إقليمها؛
(ب) المنتجات الزراعية التي يتم حصادها أو جمعها في البلد؛
(ج) الحيوانات الحية المولودة والرباة في البلد؛
(د) المنتجات المأخوذة من الحيوانات الحية في البلد؛
(هـ) المنتجات المأخوذة من الصيد أو القنص في البلد؛
(و) المنتجات المأخوذة من الصيد البحري وسائر المنتجات المأخوذة من البحر في قوارب البلد؛
(ز) البضائع المنتجة في مصنع على سفينة ذلك البلد من منتجات مأخوذة حصراً من المنتجات التي تشملها الفقرة الفرعية (و) أعلاه؛
(ح) المنتجات المستخرجة من التربة البحرية أو باطن الأرض خارج المياه الإقليمية للبلد، بشرط أن يكون للبلد حق حصري في العمل في تلك التربة أو التربة التحتية؛
(ط) الفضلات والخردة من عمليات التصنيع والتجهيز في البلد، وكذلك الأصناف المستعملة التي يتم جمعها في البلد ولا تصلح إلا لاستعادة المواد الخام منها؛
(ي) البضائع المنتجة في البلد على سبيل الحصر من المنتجات المشار إليها في الفقرات الفرعية (أ) إلى (ط).

٦٠-٤ - التحول الكبير. هذا التعبير معرّف في المرفق الخاص كاف للاتفاقية باعتباره "معيّار التحول الكبير" وهو المعيار الذي يتحدّد بموجبه أصل البضاعة والذي يعتبر أن بلد المنشأ هو البلد الذي جرى على البضاعة فيه آخر عملية تحويل أو تجهيز تعتبر كافية لإعطاء السلعة طبيعتها الأساسية. ووفقاً للاتفاقية يمكن عملياً تقرير معيار التحول الكبير على أساس ما يلي:

- (أ) إحدى القواعد التي تشترط تغييراً في عنوان التعريف الجمركية في قائمة محدّدة لأسماء البضائع مع قوائم استثناءات؛
(ب) قائمة بعمليات التصنيع أو التجهيز التي تضيف على البضاعة، أو لا تضيف عليها، منشأ البلد الذي تمت فيه هذه العمليات؛
(ج) قاعدة النسبة المئوية للقيمة المضافة، إذا تجاوزت النسبة المئوية لقيمة المواد المستعملة أو النسبة المئوية للقيمة المضافة حداً معيّناً.

٦١-٤ - وترافق كثير من شحنات البضائع شهادة منشأ، قد يكون الغرض منها تسهيل الحصول على معاملة تفضيلية في الجمارك في بلد الاستيراد (إذا كان ذلك متبعاً). وهذه الشهادات تصدرها وكالات حكومية في بلد التصدير (عادة مكتب حكومي غير الجمارك). وتقبل السلطات الجمركية في البلد المستورد شهادة المنشأ هذه في العادة ولكنها ليست ملزمة بذلك.

٦٢-٤ - وفيما يلي وصف للنهج المتبع في كل من هولندا ونيوزيلندا باختصار.

الممارسة الجارية في هولندا^{٢٤}

٤-٦٣- قام مكتب الإحصاء في هولندا بإجراء دراسة في عام ٢٠٠٥ لقياس حجم إعادة الصادرات في مجموع الصادرات. ويعرّف المكتب السلع المُعاد تصديرها بأنها قد استُوردت أصلاً ثم لم يطرأ على تصنيفها تغيير في رمز المنتج ذي الستة أرقام في النظام المنسّق عند تصديرها. وهذا التعريف يتسم نسبياً بعدم الغموض ويتيح مجالاً لقياس إعادة الصادرات دون استخدام مباشر لأي مصدر آخر للمعلومات. وهذا مهم لأنه لا يزيد من الأعباء الإدارية على الشركات.

٤-٦٤- وتبين نتيجة هذه الدراسة أن حصة إعادة الصادرات في هولندا تزيد عن ٤٠ في المائة من مجموع صادرات البضائع. ويتبين من الدراسة أيضاً أن نحو نصف إعادة الصادرات يتكوّن من الآلات ومعدات النقل. ومنها يتبين على وجه الخصوص أن صادرات الحواسيب وأجزائها والإلكترونيات الاستهلاكية معظمها من صناعة أجنبية، كما أن الأدوات الطبية والبصرية والملابس تشكّل هي الأخرى حصة كبيرة من إعادة الصادرات. وحسب النتائج الأولية فإن نحو نصف إعادة الصادرات في هولندا منشؤه في البلدان الأوروبية. أما الواردات للاستعمال المحلي فحصتها أكبر من ذلك بكثير، إذ يعود منشأ ثلاثة أرباعها تقريباً إلى بلدان أوروبية. وواردات هولندا من جنوب شرق آسيا ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص غالباً ما يعاد تصديرها. ومن ناحية بلدان المقصد فإن نحو ١٣ في المائة فقط من إعادة الصادرات تذهب إلى بلدان خارج أوروبا. وعلى سبيل المقارنة فإن حصة الصادرات المحلية إلى تلك البلدان هو ضعف هذا الحجم.

الممارسة الجارية في نيوزيلندا^{٢٥}

٤-٦٥- يعرّف مكتب الإحصاءات في نيوزيلندا إعادة الصادرات بأنها صادرات السلع التي تم استيرادها من قبل وتحتوي على أقل من ٥٠ في المائة من محتواها من حيث القيمة من نيوزيلندا. وبمعنى آخر فقد اتبعت نيوزيلندا طريقة تقدير تقوم على أساس القيمة المضافة في تحديد ما إذا كانت عملية "التحول" على البضاعة "كبيرة". وعبارة ٥٠ في المائة من القيمة من نيوزيلندا هي صيغة مبسّطة تشير إلى قواعد المنشأ الأصلية في قوانين الجمارك والضرائب التي يتحدّد على أساسها ما إذا كانت البضاعة من منشأ محلي أو أجنبي.

٤-٦٦- وتقوم قاعدة الـ ٥٠ في المائة على أساس نسبة النفقات المؤهلة إلى تكلفة المصنع، حيث النفقات المؤهلة تساوي الإنفاق المحلي على المواد والعمالة والنفقات العامة، وتكلفة المصنع تساوي مجموع الإنفاق على المواد والعمالة والنفقات العامة. ويشمل مجموع النفقات على المواد سعر الشراء والشحن من الخارج والتأمين ومصاريف الموانئ والتخليص والنقل الداخلي إلى المخازن، ولكنه لا يشمل أي رسوم أو ضرائب جمركية.

٤-٦٧- تعريف إعادة الصادرات. منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ أصبح من الضروري تسجيل بند صادرات إلكترونياً قبل تحميل البضاعة للتصدير. ويجب أن تشمل جميع البنود الجمركية الخاصة بالتصدير بيانات بلد منشأ البضاعة المعدّة للتصدير. وإذا كانت البضاعة في بند ما مصنّفة تحت نفس بند التعريف ولكن بلد المنشأ مختلف، فيجب تسجيلها على سطرين منفصلين في السجل. وترسل سلطات الجمارك في نيوزيلندا إلى مكتب الإحصاء ملفاً إلكترونياً يحتوي على جميع البنود الجمركية وجميع الحقول ذات الصلة، التي تحتوي على معلومات بلد المنشأ.

٤-٦٨- تجميع إحصاءات إعادة الصادرات. يتم تجميع إحصاءات التجارة على المستوى ١٠ في النظام المنسّق. وتُدرج جميع الصادرات والواردات التي تزيد قيمتها على ١٠٠٠ دولار كسجلات منفصلة في قاعدة بيانات التجارة، وتحتفظ قاعدة البيانات بمعلومات بلد المنشأ من البيانات الجمركية. وتُجرى عملية تدقيق على الحقل الخاص ببلد المنشأ. وفي كل شهر تُستنسخ جميع السجلات في قاعدة

^{٢٤} المعلومات الواردة في هذا الجزء مأخوذة من عرض مكتب الإحصاءات في هولندا في اجتماع خبراء إحصاءات التجارة الدولية لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعقود في باريس في ٢٠٠٦.

^{٢٥} المعلومات مأخوذة من عرض مكتب الإحصاءات في نيوزيلندا في ورشة العمل المشتركة بين شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، المعقود في بانكوك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (للاطلاع على التفاصيل يمكن الرجوع إلى الموقع http://unstats.un.org/unsd/trade/workshops_imts.htm).

البيانات إلى قاعدة بيانات النواتج. وتصنّف جميع سجلات الصادرات التي بلد المنشأ فيها غير نيوزيلندا باعتبارها إعادة صادرات وتدخل في أرقام الصادرات وفي أرقام إعادة الصادرات. وتقوم إحصاءات نيوزيلندا بالإبلاغ عن إعادة الصادرات حسب بلد المنشأ وحسب المنتجات التفصيلية وحسب بلد المقصد. ٤-٦٩- وتعمد إحصاءات نيوزيلندا اعتماداً كبيراً في معاملة البيانات على حُسن فهم المصدرين لقواعد المنشأ وتقديمهم بيانات صحيحة عن بلد المنشأ لصادراتهم. وتمثّل إعادة التصدير نحو ٥ في المائة من صادرات نيوزيلندا، ويتم عرضها بشكل منفصل في إحصاءات التجارة المنشورة. ويلاحظ مع ذلك أن مما يسهّل تجميع إحصاءات إعادة الصادرات في نيوزيلندا أن المنطقة الإحصائية لنيوزيلندا هي نفس المنطقة الجمركية وأن نيوزيلندا ليست لديها مناطق حرة تجارية أو صناعية.

دال - إمكانية تسجيل الواردات بأسعار تسليم ظهر السفينة

٤-٧٠- في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع تقيّم الصادرات على أساس القيمة تسليم ظهر السفينة، وتقيّم الواردات شاملة تكاليف الشحن والتأمين من حدود البلد المصدر إلى حدود البلد المستورد. وفي إطار موازين المدفوعات تقيّم الصادرات وكذلك الواردات على أساس القيمة تسليم ظهر السفينة. ومع أن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع تستعمل باعتبارها المصدر الرئيسي لتجميع عنصر البضائع في موازين المدفوعات، فإن خبراء موازين المدفوعات غالباً ما يقومون بإجراء تعديلات لتحويل قيمة البضاعة المستوردة من نظام القيمة خالصة الشحن والتأمين إلى نظام تسليم ظهر السفينة، مع إعادة تصنيف النفقات المتعلقة بالشحن والتأمين باعتبارها تكاليف خدمات.

٤-٧١- وتؤكد بعض البلدان قدرتها على تجميع إحصاءات الواردات على أساس السعر تسليم ظهر السفينة (انظر الفصل الأول)، وهناك اهتمام متزايد بهذه البيانات لأنها توفر الأساس لتحليل أدق للتدفقات الدولية للسلع والخدمات. ويعرض هذا الفصل نظرة عامة على المسائل النظرية والعملية المتعلقة بجمع البيانات حتى يتمكّن جامعو البيانات في البلدان الأخرى من تقديم المساعدة إلى خبراء حسابات موازين المدفوعات أو المشاركة في إنتاج سلاسل بيانات للواردات على أساس تسليم ظهر السفينة.

٤-٧٢- وهناك جانبان مهمان في مسألة تعديل أسعار الواردات من خالصة الشحن والتأمين (سيف) إلى تسليم ظهر السفينة (فوب):

(أ) فصل تكاليف خدمات الشحن والتأمين من القيمة (سيف) لواردات السلع وإعادة تقييم تلك السلع على أساس تسليم ظهر السفينة (فوب)؛

(ب) قسمة تكاليف الخدمات بين المعاملات المحلية (المستبعدة من نظام موازين المدفوعات) والمعاملات الدولية (الدرجة في نظام موازين المدفوعات).

٤-٧٣- ويوضح الشكل ٤-٢ هذه العملية.

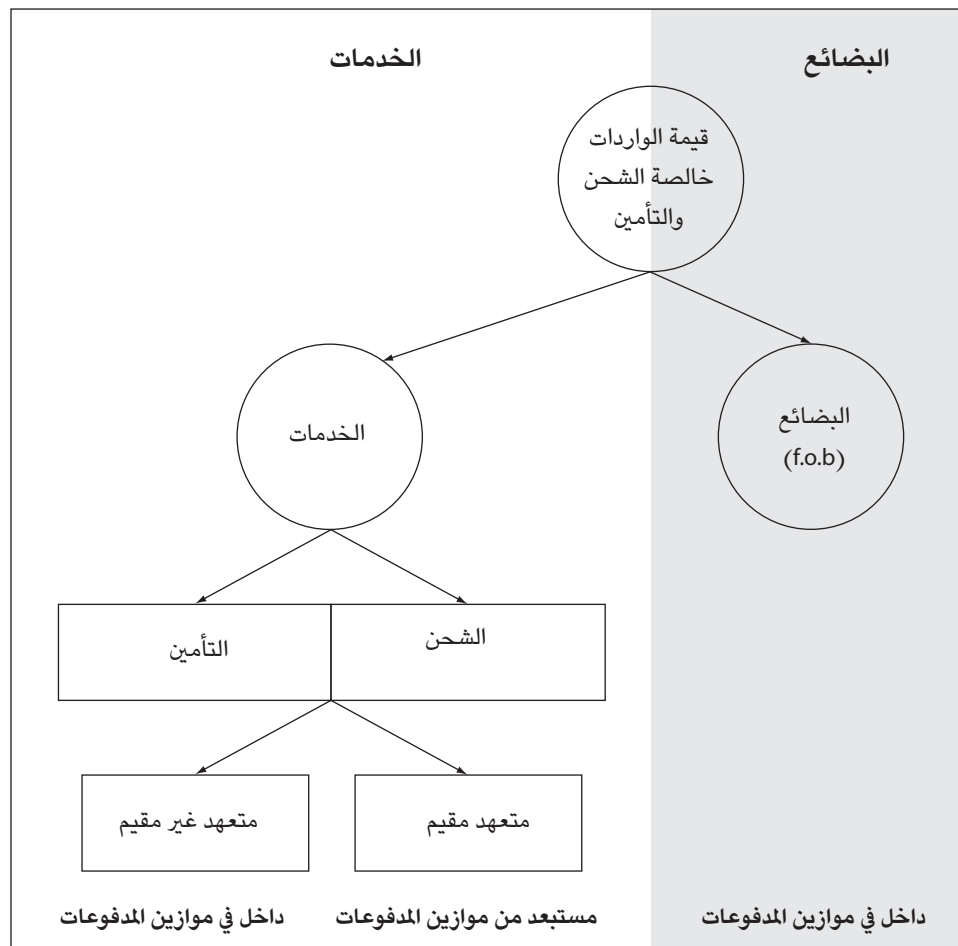
٤-٧٤- تقسيم قيمة البضاعة المستوردة خالصة الشحن والتأمين (سيف) إلى بضاعة مستوردة تسليم ظهر السفينة (فوب) وتكاليف الخدمات. من الناحية المثالية ينبغي إجراء تعديل من القيمة (سيف) إلى القيمة (فوب) للواردات لكل معاملة أو على المستوى التفصيلي للسلع. ومع ذلك يلاحظ أن العلاقة بين الأسعار (فوب) والأسعار (سيف) تختلف بحسب عدة عوامل منها نوع البضاعة ووزنها وهيئتها (سائبة أم لا)، والاحتياجات الخاصة (مثل التبريد أو تناول البضاعة برفق)، وواسطة الشحن ومسافة نقل البضاعة. ولذلك يستعمل خبراء تجميع إحصاءات موازين المدفوعات عدداً من الخيارات لتقدير جزء التكاليف المتعلق بخدمات الشحن والتأمين من قيمة البضاعة.

٤-٧٥- شحن وتأمين الواردات التي تسجل في موازين المدفوعات. يتبين مما سبق أن تعديل الأسعار بين السعر شاملاً الشحن والتأمين والسعر تسليم ظهر السفينة ينطوي على أكثر من مجرد تقدير قيمة البضاعة المستوردة وتقدير قيمة خدمات الشحن والتأمين. فعندما نعيد تصنيف جزء من القيمة (سيف) إلى الخدمات، يتطلب الأمر معلومات جديدة ناتجة عن أن الممارسات الإحصائية تتناول تلك التكاليف باعتبارها تكاليف يتحملها المستورد. وبغض النظر عن الترتيبات التعاقدية الفعلية بين المستورد والمصدر ومزودي الخدمات، فإن المستورد في العادة هو المستهلك لخدمات الشحن والتأمين التي تقدم خارج نطاق البلد المصدر. وتتوقف مسألة تسجيل معاملات تلك الخدمات في موازين المدفوعات على ما إذا كانت شركات الشحن والتأمين هي شركات مقيمة في نفس بلد المستورد. ويحتاج جامعو إحصاءات موازين المدفوعات في البلد المستورد للبضاعة أيضاً إلى تقدير أي أجزاء تكلفة الشحن والتأمين، ضمن التكلفة الكلية للشحن والتأمين، مقدمة من شركات مقيمة (وبالتالي تستبعد من موازين المدفوعات) وأياً مقدّم من شركات غير مقيمة (وبالتالي تعتبر خدمات محصومة في موازين المدفوعات).

٤-٧٦- الخيارات المختلفة لتعديل قيمة الصادرات من (سيف) إلى (فوب). يقدم دليل تجميع إحصاءات موازين المدفوعات^{٢٦} خيارات مختلفة لقياس قيمة البضائع وخدمات الشحن والنقل والتأمين المتعلقة بتعديل قيمة الواردات بين القيمة (سيف) والقيمة (فوب)، وهي خيارات تم جمعي إحصاءات التجارة الذين يرغبون في بحث إمكانية جمع إحصاءات الواردات على أساس القيمة (فوب). ويبين الإطار التالي هذه الخيارات.

^{٢٦} صندوق النقد الدولي، دليل تجميع إحصاءات موازين المدفوعات (واشنطن العاصمة، ١٩٩٥).

الشكل ٤-٢- توضيح لعملية فصل تكاليف الشحن والتأمين من قيمة الواردات



طرق تقدير قيمة الشحن والتأمين للواردات

الخيار ١: استخلاص البيانات من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع

في بعض البلدان تشتمل إحصاءات التجارة الدولية في البضائع على القيمة (فوب) والقيمة (سيف) للواردات، وبهذه الطريقة يمكن أخذ قيمة تكاليف الشحن والتأمين من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع بشكل مباشر. ولكن تبقى الحاجة إلى وجود طريقة لتحديد تكاليف كل من الشحن والتأمين بشكل منفصل. أما إذا كانت هاتان القيمتان غير واردتين بشكل طبيعي، فقد يكون من الممكن تحليل مستندات الاستيراد المقدمة مع الإقرار الجمركي للحصول على تكاليف الشحن وأقساط التأمين. ويمكن تنفيذ هذا التحليل باستخدام مسح بالعينة لسجلات الجمارك، مصمّم بطريقة مناسبة. ومع ذلك فإن هذا النهج قد يكون كافياً لأغراض موازين المدفوعات من أجل الحصول على تعديل على المستوى الكلي ولكنه قد لا يكون واقعياً لتحويل بيانات التجارة التفصيلية.

الخيار ٢: الحصول على بيانات من المستوردين عن تكاليف الشحن والتأمين المدفوعة على الواردات

تُجمع البيانات من المستوردين من خلال عمليات مسح للمؤسسات أو عن طريق نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية. وفي نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية يمكن جمع بيانات تفصيلية أساسية عن تكاليف الشحن والتأمين، كبيانات تكميلية، أو استخدام نظام الإبلاغ كأساس لتحديد عدد من المستوردين يمكن الاتصال بهم بعد ذلك على أساس عينة أو على أساس انتقائي. ويمكن بدلاً من ذلك استعمال عمليات مسح المؤسسات للحصول على مقاييس عامة أو بيانات انتقائية عن السلع ووسائل النقل ومشغليها.

الخيار ٣: جمع بيانات تكاليف الشحن من مشغلي خدمات الشحن المقيمين أو المكاتب الفرعية أو الوكلاء للمشغلين غير المقيمين

يمكن من خلال عمليات مسح المؤسسات جمع بيانات من المكاتب الفرعية أو وكالات مشغلي النقل الأجنبي عن قيمة تكاليف الشحن وقيمة الواردات وحجمها. ويمكن تصنيف هذه البيانات في فئات حسب نوع الشحنة (في حاويات أو سائبة أو ما إلى ذلك) أو حسب السلع المنقولة، والبلد الذي شُحنت منه البضاعة ووسيلة النقل. ولسوء الحظ فإن وكلاء المشغلين الأجانب قد لا يكون لديهم هذه البيانات دائماً فيما يخص شركاتهم الأصلية. لذلك، ومع أن عمليات مسح المؤسسات تمثل نهجاً جزئياً في بعض الحالات، فإنها يمكن أن تفيد في تحديد قيمة الشحن و/أو واسطة النقل لسلع مختارة.

الخيار ٤: تحليل تدفقات التجارة ورسوم الشحن والتأمين

يمكن وضع جداول بحجم الواردات وقيمتها (سيف أو فوب) مفصلة حسب السلع وطريقة الشحن والبلد الذي شُحنت منه البضاعة على أساس المعلومات من إحصاءات التجارة في البضائع، ثم تطبيق أسعار الشحن والتأمين عليها لاستخلاص تكلفة الشحن والتأمين. ويمكن الحصول على أسعار الشحن والتأمين من عدة مصادر، منها السجلات التجارية، وأي من المصادر الأخرى المذكورة في هذا الإطار، أو من عمليات مسح الأسعار في الصناعة (وعملية المسح هذه قد تتراوح بين دراسات استقصائية عالية المستوى وعمليات مسح انتقائية صغيرة). وفي هذا الخيار قد تكون بيانات بعض الخلايا دقيقة ولكن بعض الخلايا الأخرى قد تكون أقل دقة. وهذا مثل جيد لنهج نموذج البيانات.

الخيار ٥: استعمال نهج النسب

قد يجد بعض جامعي إحصاءات التجارة أن ليس من الضروري قياس تكاليف الشحن والتأمين بدقة، ومن ثم قد يطبقون طريقة باستعمال نسب عشوائية إلى حد ما لتحديد قيمة الشحن والتأمين للواردات. فعلى سبيل المثال قد يفترضون أن تكاليف الشحن تساوي نسبة معينة من قيمة الواردات (س مثلاً) وقيمة التأمين تساوي (ص) في المائة. وبقدر عدم الدقة في هذه النسب يكون سوء التصنيف في خصومات الحسابات الجارية بين الواردات والشحن والتأمين. ويجب عدم استعمال طريقة التقدير هذه إلا لماماً، لأنه يمكن بإجراء مسح بسيط لعدد مختار من المستوردين تحسين هذه التقديرات إلى درجة كبيرة.

الخيار ٦: استقراء القيم من خبرات الشركات المقيمة

يمكن جمع بيانات عن أسعار الشحن والتأمين من خلال عمليات مسح المؤسسات أو من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، من مشغلي الشحن المقيمين وشركات التأمين المقيمة. ويمكن تصنيف هذه البيانات حسب السلع، وطريقة الشحن، وبلد المنشأ، إلخ.، واستعمالها بالاقتران بالخيار ٤ للحصول على بيانات مثلاً عن المبالغ التي يكسبها غير المقيمين.

الممارسة الجارية في البرازيل^{٣٧}

٤-٧٧- جميع عمليات التجارة الخارجية في البرازيل داخلة في نظام آلي في النظام المتكامل للتجارة الخارجية، وهو يضم الهيئات الثلاث المسؤولة عن التجارة الخارجية للبرازيل، وهي وزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية والبنك المركزي في البرازيل، ولكل من هذه الجهات أنشطتها الخاصة. ٤-٧٨- ويحدّد النظام المتكامل للتجارة الخارجية قيمة الواردات على أساس السعر تسليم ظهر السفينة بالطريقة التالية:

(أ) يدخل المستورد على النظام ويدخل جميع المعلومات الخاصة بالأعمال، بما في ذلك المصطلحات التجارية الدولية ومكونات القيمة في الصفقات؛

(ب) ويقوم النظام، داخلياً، بتقييم المعلومات التي يدخلها المستورد ويقوم تلقائياً بتحويل جميع مصطلحات التجارة الدولية إلى قيمة البضائع في مكان الواردات بما يساوي قيمة البضاعة تسليم ظهر السفينة؛

(ج) وإذا كان إقرار البضاعة يحتوي على أكثر من سلعة واحدة، يقوم النظام بتوزيع التكاليف الإضافية وفقاً للمصطلحات الدولية المستعملة. أما إذا كان الأمر يتعلق بسلعة واحدة، فليس من الضروري تفصيل النفقات، ولكن بالنسبة للبنود المتعددة يجري توزيع تكاليف الشحن بالتناسب مع الوزن الصافي لكل سلعة، وتوزيع تكاليف التأمين بالتناسب مع القيمة.

٤-٧٩- ويعرض الجدول التالي إقراراً بالواردات مقيماً بالسعر سيف (شاملاً الشحن والتأمين)، وهو يشمل خمس سلع ذات قيم وأوزان مختلفة. وقد أدخلت قيمة الشحن والتأمين لكامل الشحنة، ولذلك تحتاج إلى تفصيل حسب السلع. وكما ذكرنا فإن قيمة الشحن تُقسّم بالتناسب مع الوزن وقيمة التأمين بالتناسب مع القيمة. ومن ثمّ يمكن بعملية طرح بسيطة حساب القيمة تسليم ظهر السفينة بطرح قيمة الشحن والتأمين.

البضاعة	القيمة (سيف)	الوزن	الشحن	التأمين	القيمة تسليم ظهر السفينة
ألف	١٠٠٠	٧٠٠٠	* ٧٠٠	* ١٠٠	* ٢٠٠
باء	٢٠٠٠	٢٠٠	* ٢٠	* ٢٠	* ١٧٨٠
جيم	٣٠٠٠	١٣٠٠	* ١٣٠	* ٣٠	* ٢٥٧٠
دال	٢٠٠٠	١٣٠٠	* ١٣٠	* ٢٠	* ١٦٧٠
هاء	٢٠٠٠	٢٠٠	* ٢٠	* ٢٠	* ١٧٨٠
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٠٠٠

^{٣٧} تستند المعلومات في هذا الفرع إلى العرض الذي قدمته وزارة التنمية في البرازيل في الاجتماع الأول لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، المعقود في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر الموقع http://unstats.un.org/unsd/trade/EG-IMTS/EG-IMTS_cs.htm).

ملاحظة: البيانات التقديرية ممّيزة بعلامة (*).

الفصل الخامس

العلاقة بين إحصاءات التجارة المجمعّة على أساس التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، والمجمّعة على أساس الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات

١-٥ - يوصي إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، المفاهيم والتعاريف، التنقيح ٢، بتسجيل جميع البضائع التي تعتبر إضافة أو نقصاً من مخزون الموارد المادية للبلد بدخولها (الواردات) أو مغادرتها (الصادرات) الإقليم الاقتصادي للبلد (الفقرة ١٤) ٢٨. وتختلف هذه التوصية عن المفهوم الذي ينطوي عليه نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ ٢٩ والإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات ٣٠ بشأن تغطية وتوقيت المعاملات الدولية في البضائع. فالإصدار المنقح من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (التنقيح الأول) ٣١ والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات ٣٢ يحتفظان بمبدأ تغيير الملكية في المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين ويوسعان تطبيق هذا المبدأ لضمان توافق نظري أو ثق بين عنصر البضائع في موازين المدفوعات والتسجيلات المالية المناظرة في الأجزاء الأخرى من نظام الحسابات القومية وإحصاءات موازين المدفوعات.

٢-٥ - ويحتوي حساب البضائع في الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات على خمسة عناصر، هي: البضائع العامة، والبضائع برسم التجهيز، والإصلاحات المدخلة على البضائع، والبضائع التي تشتريها شركات الشحن في الموانئ، والذهب غير النقدي. أما الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات فيحتوي على ثلاثة بنود رئيسية: البضائع العامة على أساس موازين المدفوعات (مع وجود فئة فرعية هي "منها: إعادة التصدير")، وصافي صادرات البضائع المتاجر بها، والذهب غير النقدي. والعنصر الأكبر في الحالتين هو البضائع العامة. وفي جميع البلدان تقريباً يقوم تجميع هذا العنصر على أساس بيانات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع المجمعّة على أساس التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع. ومع ذلك فإن واردات وصادرات البضائع العامة في الإصدارين الخامس والسادس لدليل موازين المدفوعات يقصد بها تغطية البضائع التي تتغير ملكيتها بين أشخاص مقيمين وغير مقيمين (انظر الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات، الفقرة ١٨٤، والإصدار السادس، الفقرة ١٠-١٣). وبسبب هذا الاختلاف النظري يحتاج جامعو إحصاءات موازين المدفوعات إلى إجراء تعديلات معينة على بيانات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع من أجل إنتاج عنصر البضائع العامة في ميزان المدفوعات.

٣-٥ - وينبغي أن يكون جامعو إحصاءات التجارة الدولية في البضائع على علم بهذه التعديلات وأن يأخذوها في الاعتبار عند استعراض إجراءات جمع البيانات وتحسينها.

٢٨ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.16.

٢٩ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.XVII.4.

٣٠ صندوق النقد الدولي، دليل موازين المدفوعات، الإصدار الخامس (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣).

٣١ توجد مسودة من النظام على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/sna1993/toctop.asp>

٣٢ توجد مسودة من الدليل على الموقع www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bop/man6.htm، وقد استُخدم كمرجع لهذه الدراسة النسخة الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر (٢٠٠٧).

ألف - جدول الربط بين إحصاءات التجارة في البضائع والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات

٤-٥ - نورد فيما يلي الاختلافات النظرية بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢، والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، فيما يتعلق بالتغطية والتقييم ووقت التسجيل. وتشكل هذه الفروق جدول الربط بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وموازن المدفوعات (انظر الجدول ١-٥ فيما يلي، وهو يماثل الجدول ١٠-٢ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). أما الاختلافات بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح ٢، والإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات فهي تشكل عموماً نفس الاختلافات بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع والإصدار السادس. وإذا كان الأمر على غير ذلك فيبينه الجدول بوضوح.

الجدول ١-٥ - جدول الربط بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع والبضائع العامة في موازين المدفوعات

الصادرات	الواردات
	إحصاءات التجارة الدولية في البضائع كما ترد في مصدر البيانات
	التعديلات، حسب الحاجة:
	على سبيل المثال:
-	تعديل القيمة شاملة الشحن والتأمين/ تسليم ظهر السفينة
-	البضائع برسم التجهيز دون تغيير الملكية
-	البضائع المستوردة لمشاريع من قبل شركات تشييد غير مقيمة
-	البضائع المرتجعة
-	الأمثلة الشخصية للمهاجرين
-	مجموع البضائع المحتجزة في الخارج (وقت الإرسال من الخارج)
-	البرمجيات الحاسوبية والمنتجات السمعية البصرية (غير المصنعة حسب الطلب، مع ترخيص دوري بالاستعمال)
-	البضائع المفقودة الهالكة قبل تغيير الملكية
+	البضائع المفقودة أو الهالكة بعد تغيير الملكية
+	البضائع التي تدخل الإقليم الاقتصادي أو تخرج منه بطريقة غير شرعية
+	البضائع المشتراة أو المقدمة من شركات الشحن في الموانئ
+	مجموع البضائع المحتجزة في الخارج (وقت البيع)
+	الصيد البحري، والمعادن المستخرجة من قاع البحار والبضائع المستنقذة من السفن الغارقة المباعة من سفن يُشغّلها مقيمون في الموانئ الأجنبية أو سفن يشغلها مقيمون في أعالي البحار، إلى سفن أجنبية
+	المعدات التي تتبادل الملكية وهي خارج إقليم المالك
=	البضائع العامة على أساس موازين المدفوعات

باء - الفروق في التغطية: بنود تضاف إلى إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لأغراض موازين المدفوعات

٥-٥- البنود التالية لا تدخل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع ولكنها داخلة في البضائع العامة في موازين المدفوعات، لذلك يجب أن تضاف إلى إحصاءات التجارة الدولية في البضائع من أجل الوصول إلى إحصاءات الصادرات والواردات طبقاً للإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات.

٥-٦- صيد الأسماك والمعادن المستخرجة من قاع البحار والبضائع المستنقذة من السفن الغارقة الوطنية في موانئ أجنبية أو من سفن وطنية في أعالي البحار، المبيعة إلى سفن أجنبية (الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، الفقرة الفرعية ١٠-١٧ (ه)). وهذه البضائع ليست داخلة في إحصاءات صادرات التجارة الدولية في البضائع لأسباب عملية (لأنها لا تمر بالجمارك الوطنية)، ولكن يوصى بتسجيلها بشكل منفصل لأغراض الحسابات القومية وموازن المدفوعات (الفقرة ٥٨ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وللحصول على هذه البيانات التكميلية يمكن إجراء مسح على أساس عينة تمثيلية لشركات الشحن التي تعمل في مجال الصيد البحري. ويلاحظ أن المعاملات العكسية تدخل في إحصاءات الواردات (الفقرة ٣٨ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع).

٥-٧- المستودعات والمخازن والصابورة (الفقرة ١٠-١٧ (د) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). تشير هذه الفئة إلى البنود التي (أ) تشتريها السفن الوطنية أو الطائرات الوطنية (تسمى في الإصدار السادس "مشغلو المعدات المتنقلة في الموانئ") خارج الإقليم الاقتصادي للبلد، أو (ب) التي تزود بها السفن أو الطائرات الوطنية سفناً أو طائرات أجنبية خارج الإقليم الاقتصادي للبلد أو ترسو في موانئ أجنبية. ويوصى باستبعاد هذه البيانات من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، ولكن يوصى بتسجيلها بشكل منفصل لأغراض الحسابات القومية وموازن المدفوعات (الفقرة ٥٩ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وللحصول على هذه البيانات التكميلية يمكن إجراء مسح لعينة تمثيلية من شركات الطيران والملاحة لتقديم بيانات عن المستودعات والمخازن والصابورة. وهذه المعاملات التي تقع داخل الإقليم الاقتصادي للبلد تدخل في إحصاءات صادرات وواردات التجارة الدولية في البضائع (الفقرة ٣٩ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع).

٥-٨- المعدات التي تتغير ملكيتها أثناء وجودها خارج بلد إقامة المالك الأصلي (الفقرة ١٠-١٧ (ح) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). تشير هذه الفئة إلى المعدات المرسلّة أصلاً من أجل الاستعمال المؤقت ولغرض معين (مثل أعمال التشييد أو مكافحة الحريق أو الحفر البحري أو الإنقاذ في حالات الطوارئ) من بلد لآخر ولكن تتغير ملكيتها نتيجة لاعتبارها هدية فيما بعد أو بيعها إلى شخص مقيم في ذلك البلد. ويوصى باستبعاد هذه البنود من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، ولكن يوصى بإدخالها في البضائع العامة لأغراض موازين المدفوعات (الفقرة ٥٧ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). ويجب تمييز هذه المعدات عن الطائرات والسفن التي تباع أو تشتري، فتلك تدخل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (انظر الفقرة ٣٦ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع)، وعن المعدات الكبيرة المؤجرة تأجيراً مالياً، وهي أيضاً داخلة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (الفقرة ٣٥ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع).

٥-٩- البضائع التي تدخل أو تغادر البلد بطريقة غير شرعية (الفقرة الفرعية ١٠-١٧ '١' في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). تشمل هذه الفئة، على سبيل المثال، بضائع التهريب، والتجارة في السيارات المسروقة، وشحنات المخدرات، التي تعتبر ملكيتها أو استعمالها غير مشروع في أي من البلدين اللذين يجمعان الإحصاءات (الفقرة ٦٢ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

البضائع). وهذه البنود لا تدخل في بيانات التجارة. ومع ذلك يوصى بتسجيل هذه البنود بشكل منفصل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لأغراض الحسابات القومية وموازن المدفوعات، إذا كان مسموحاً للجمارك أن تسجل هذه المعاملات عند تحرير البضاعة.

١٠-٥ - البضائع التي تفقد أو تهلك بعد مغادرة الإقليم الاقتصادي للبلد المصدر وبعد نقل الملكية إلى المستورد ولكن قبل دخول الإقليم الاقتصادي لبلد الاستيراد المقصود (الفقرة الفرعية ١٠-١٧) '١' من الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). يوصى في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع بإدراج هذه البضائع في صادرات البلد المصدر ولكنها تستبعد من واردات البلد المقصود بالاستيراد وتسجل بشكل منفصل لأغراض الحسابات القومية وموازن المدفوعات (الفقرات ٥٢ إلى ٦٣ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وبالنسبة للإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، يجب إدخال هذه البضائع في كل من الصادرات والواردات. ويعني هذا أن الأمر يحتاج إلى إضافة معاملة الاستيراد إلى بلد إقامة المشتري من أجل إحصاءات التجارة العامة في موازين المدفوعات.

١١-٥ - والمعاملات الموصوفة أعلاه مستبعدة من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع. ويوصى، ما أمكن، بأن يسجل جامعو إحصاءات التجارة الدولية في البضائع هذه المعاملات بشكل منفصل حتى يتمكن جامعو إحصاءات موازين المدفوعات من إضافتها إلى إحصاءات التجارة الدولية في البضائع من أجل الوصول إلى إحصاءات التجارة العامة في موازين المدفوعات. وهذه الإضافات مطلوبة في كل من الإصدار الخامس والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات.

جيم - الفروق في التغطية: بنود تُطرح من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع

١٢-٥ - تُطرح البنود التالية من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع للحصول على البضائع العامة في موازين المدفوعات.

١٣-٥ - البضائع التي فقدت أو هلكت بعد مغادرة الإقليم الاقتصادي للبلد المصدر ولكن قبل نقل الملكية إلى المستورد وقبل دخول الإقليم الاقتصادي لبلد المقصد المستورد (الفقرة الفرعية ١٠-١٧) '١' في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). وبالنسبة لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، يوصى بإدراج هذه البضائع في صادرات البلد المصدر ولكنها مستبعدة في واردات بلد المقصد المستورد، وإنما تسجل بشكل منفصل لأغراض الحسابات القومية وميزان المدفوعات (الفقرتان ٥٢ و ٦٣ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). ومن ناحية الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات يجب استبعاد هذه البضائع من الصادرات والواردات، مما يعني طرح معاملة الصادرات لأغراض البضائع العامة في موازين المدفوعات.

١٤-٥ - البضائع التي فقدت أو هلكت بعد مغادرة الإقليم الاقتصادي للبلد المصدر وبعد دخول الإقليم الاقتصادي لبلد المقصد المستورد ولكن قبل انتقال الملكية إلى المستورد (الفقرة ١٠-١٧) '١' في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). لأغراض إحصاءات التجارة الدولية في البضائع يوصى بإدراج هذه البضائع في صادرات البلد المصدر وفي واردات البلد المستورد. ووفقاً للإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات يجب طرح هذه البضائع من الصادرات ومن الواردات لأنه لم تحدث معاملة من حيث ميزان المدفوعات.

١٥-٥ - البضائع المرتجعة (الفقرة الفرعية ١٠-٢٠ ح) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع يوصى في حالة إعادة البضائع المصدرتها بإدخالها كواردات وقت إعادةها. وكذلك الحال بالنسبة للبضائع المستوردة والتي تعاد بعد ذلك فيجب إدخالها

إحصاءات التجارة المجمعّة على أساس التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات

في الصادرات في الوقت الذي تُعاد فيه البضاعة أيضاً. ولأغراض الحسابات القومية وموازن المدفوعات تسجّل هذه البضائع بشكل منفصل (الفقرة ٣٠ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). إلا أنه من حيث المبدأ، يجب، لأغراض دليل موازين المدفوعات، استبعاد كل من البضائع المرتجعة (المعاد استيرادها) وكذلك معاملة التصدير الأصلية من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لأنه لم يحدث تغيير في الملكية.

١٦-٥ - الأمتعة الشخصية للمهاجرين (الفقرة الفرعية ١٠-٢٠ (ب) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). بالنسبة للأمتعة الشخصية للمهاجرين ذات الأهمية الاقتصادية فإنها تدخل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (الفقرة ٣٠ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وبينما يوصي الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات بإدراج الأمتعة الشخصية للمهاجرين فإن مشروع الإصدار السادس يوصي باستبعادها لأنه لم يحدث تغيير في ملكية هذه البضائع.

١٧-٥ - البضائع المستوردة لمشاريع تقوم بها شركات التشييد غير المقيمة (الفقرة الفرعية ١٠-٢٣ (د) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). يُدرج دليل موازين المدفوعات هذه البضائع في خدمات التشييد ومن ثم يستبعدا من البضائع العامة في موازين المدفوعات. أما في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع فتعتبر هذه البضائع واردات وصادرات عادية تضيف أو تخصم من المخزون المادي للموارد (الفقرة ١٤ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وللحصول على هذه المعلومات التكميلية يمكن إجراء مسح على أساس عيّنة تمثيلية لشركات التشييد غير المقيمة المشغلة مؤقتاً في مشاريع في الاقتصاد الذي يجمع الإحصاءات.

١٨-٥ - وعلى عكس الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات فإن الإصدار السادس يستبعد طائفة من المعاملات من بضائع الصادرات والواردات إذا لم يحدث تغيير في الملكية. وبمثل هذا النهج في الإصدار السادس تطبيقاً واسعاً أكثر صرامة لمبدأ تغيير الملكية، يتفق مع تحديث نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣. والمعاملات المشار إليها موضحة فيما يلي.

١٩-٥ - البضائع برسم التجهيز. وهي البضائع المرسلّة إلى الخارج أو الواردة إلى البلد من أحل التجهيز، بما في ذلك التصنيع بموجب عقد. ومن أمثلة ذلك تكرير النفط، وتصنيع المعادن، وتجميع السيارات، وصناعة الملابس. وهذه البضائع، وكذلك البضائع الناتجة من هذا التصنيع، يجب تسجيلها كواردات وصادرات للبلدان المعنية (الفقرة ٢٨ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). أما في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات فتوصف البضائع برسم التجهيز بأنها بضائع التجميع (فيما عدا تجميع المباني السابقة الصنع، فهي تدخل في خدمات التشييد)، والتغليف، ووضع العناوين، أو التجهيز من قبل كيان لا يملك البضاعة المعنية (سواءً كانت حركة البضائع إلى الداخل أو إلى الخارج). وبما أنه لم يحدث تغيير في الملكية فلا تدخل هذه المعاملات في حساب البضائع العامة في موازين المدفوعات، علماً بأنها تدخل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، وإنما تسجّل قيمة التجهيز في المعاملات الدولية في الخدمات تحت بند موازين المدفوعات "خدمات التصنيع على النواتج المادية المملوكة للغير". ومع ذلك فإن تحديد المعاملات ذات الصلة هي مسألة معقدة. وعلاوة على ذلك فإن تقييم المعاملات في البضائع ليس مماثلاً لتقييم المعاملات في الخدمات (يرجى الرجوع إلى الفصل الرابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع).

٢٠-٥ - البضائع المحتفظ بها كمخزونات في الخارج (الفقرة الفرعية ١٠-١٧ (ز) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). منظمات المخزون الاحتياطي هي منظمات تحتفظ بمخزون من سلع معيّنة ثم تباعها أو تشتريها من أجل التأثير على العرض والطلب في الأسواق العالمية. والبضائع التي تُشحن من البلد الذي يجمع الإحصاءات إلى منظمة تتعامل في المخزون الاحتياطي موجودة في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر، أو البضائع التي تأتي من منظمة تتعامل في المخزون الاحتياطي، يجب إدراجها

في إحصاءات التجارة في البضائع في بلد تجميع الإحصاءات باعتبارها صادرات إلى البلد الذي به مقر المنظمة، أو واردات منه. أما إذا كان المخزون موجوداً في بلد ثالث، فيجب تسجيل البلد الثالث باعتباره الشريك التجاري (الفقرة ٣٤ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وبالنسبة لموازن المدفوعات، لا تُدرج هذه البضائع في صادرات البضائع العامة إلا عند بيع البضاعة من مقيمين إلى غير مقيمين وهي موجودة بالخارج. ويجب طرح الصادرات (والواردات) الأصلية من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع؛ ولا تضاف الصادرات والواردات إلى البضائع العامة في موازين المدفوعات إلا عند إكمال الصفقة بين المقيمين وغير المقيمين فعلاً.

٥-٢١- ووفقاً للتنقيح الثاني من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، تُدرج البضائع التي تعبر الحدود نتيجة معاملات بين الشركات الأم وشركات الاستثمار المباشر التابعة لها (الشركات التابعة أو الفروع) (الفقرة ٢٩ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). أما في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات فإذا كانت الشركات التابعة هي كيانات قانونية منفصلة، فيجب تسجيل معاملاتها وفقاً لترتيبات الأطراف أنفسهم من حيث انتقال الملكية أو عدمها (الفقرة ١٠-٢١ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). أما إذا لم يكن هناك تغيير في الملكية فتستبعد المعاملة من البضائع العامة في ميزان المدفوعات ما لم تخر إعادة بيع للبضائع المنقولة ملكيتها.

٥-٢٢- البرمجيات الحاسوبية والمنتجات السمعية البصرية (الفقرات ١٠ - ١٧ (ج) و ١٠ - ٢٣ (و) و ١٠ - ٩٦ والجدول ١٠ - ٤ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). مع أن الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات لم يذكر البرمجيات التي يجري توصيلها إلكترونياً بشكل صريح، فإن الإصدار السادس يفضل هذا الأمر. فهو، أولاً، يستبعد البرمجيات الحاسوبية المعدة حسب الطلب أو المنتجات السمعية البصرية من البضائع العامة في موازين المدفوعات. ويُدْرَج الإصدار السادس الخدمات ذات الصلة تحت بند التجارة في الخدمات. وعلى نفس المنوال يوصي التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع باستبعاد المنتجات المعدة حسب الطلب (الفقرتان ٢٧ و ٤٨ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وثانياً فإن جميع البرمجيات غير المعدة حسب الطلب أو المنتجات السمعية والبصرية التي يجري تحميلها من الشبكة أو توصيلها إلكترونياً بوسيلة أخرى، مستبعدة من البضائع العامة في ميزان المدفوعات وتُعامل كجزء من التجارة في الخدمات. وهذه المنتجات التي توصل إلكترونياً مستبعدة أيضاً من نطاق إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح الثاني. وكذلك تستبعد أيضاً من البضائع العامة في موازين المدفوعات جميع البرمجيات والمنتجات السمعية البصرية غير المعدة حسب الطلب، التي توصل على قرص مدمج أو وسيطة مشابهة مع دفع رسم ترخيص دوري، لأنه لم يحدث تغيير في الملكية الاقتصادية للبضاعة. أما رسوم الترخيص فتدخل تحت بند التجارة في الخدمات. وأخيراً فإن جميع البرمجيات غير المعدة حسب الطلب (أو المنتجات السمعية والبصرية) المقدمة على قرص مدمج أو وسيطة أخرى مع ترخيص دائم للاستعمال، تدخل في البضائع العامة في موازين المدفوعات. أما التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع فلا يُمَيِّز بين الترخيص الدوري أو الدائم باستعمال البرمجيات الحاسوبية "المرزومة" والمنتجات السمعية والبصرية، فكل المنتجات الحاسوبية المرزومة تدخل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (الفقرة ٢٧ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). ومن ثم فإن واردات وصادرات البرمجيات الحاسوبية غير المعدة حسب الطلب ذات الترخيص الدوري للاستعمال تطرح من البضائع العامة في موازين المدفوعات.

٥-٢٣- وقد تعامل بضائع أخرى معاملة مختلفة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات، ومنها البضائع التي تُرسل إلى عملية خارجية لمؤسسة ما إذا كانت هذه العملية غير ذات قيمة كبيرة بحيث لا تمثل فرعاً للشركة (الفقرة الفرعية ١٠ - ٢٠ (د) في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات)، وأي بضائع أخرى داخلية في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع ولكن لم يحدث تغيير للملكية بصدها (الفقرة الفرعية ١٠ - ٢٠ (ك) في الإصدار السادس).

دال - اختلاف التقييم ووقت التسجيل

٢٤-٥ - التعديلات بين القيمة (سيف) والقيمة (فوب) للواردات (الفقرات ١٠ - ٢٨ إلى ١٠-٣٤ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). يوصى في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع بأن تسجّل القيمة الإحصائية للبضائع المستوردة على أساس القيمة خالصة الشحن والتأمين (سيف) (الفقرة ١١٦ أ) في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، أي بما يشمل تكاليف الشحن والتأمين والتوصيل إلى حدود البلد المستورد. وبالنسبة للإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات يجب استبعاد هذه التكاليف من قيمة الواردات وإدراجها بدلاً من ذلك في الخدمات.

٢٥-٥ - التعديلات الناتجة عن اختلاف أوقات التسجيل (الفقرات ١٠ - ٢٤ إلى ١٠ - ٢٧ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). الوقت الموصى به للتسجيل في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع هو الوقت الذي تدخل فيه البضائع أو تغادر الإقليم الاقتصادي للبلد، وهو تقريباً وقت تسجيل الإقرار الجمركي (الفقرة ١٥ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). أما الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات فيوصى باعتبار تاريخ تغيير الملكية هو تاريخ التسجيل. ويعترف الإصدار السادس بأن وقت تغيير الملكية هو في الواقع وقت تقريبي في سجلات الجمارك، إلا أنه يوصى بإجراء تعديل في الحالتين التاليتين:

(أ) بالنسبة للمعدات التي تنتج على مدى فترة طويلة، مثل السفن الكبيرة وحفارات النفط والطائرات، حيث ينبغي أن تتبع الحسابات الدولية وقت تغيير الملكية كما يتفق عليه بين الأطراف (الفقرة ١٠ - ٢٦ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات)؛

(ب) "البضائع برسم الاستيداع" المعدة للبيع (الفقرة ٢٦ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع)، وهذه ينبغي عدم إدراجها إلا بعد تغيير الملكية ما لم يكن ذلك أمراً غير عملي. وإذا حدث تأخير كبير في بيع البضائع فمن حسن التصرف إجراء التعديل وفقاً للوقت الفعلي لتغيير الملكية (الفقرة ١٠ - ٢٧ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات).

هاء - تسجيل خاص للبضائع التي تتغير ملكيتها وهي في الخارج، حسب الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات

٢٦-٥ - يقصد بالبضاعة التي تتغير ملكيتها في الخارج البضائع التي يشتريها شخص مقيم (في البلد الذي يجمع الإحصاءات) من شخص غير مقيم ثم يعيد بيع البضائع إلى شخص آخر غير مقيم دون وجود البضاعة في البلد الذي يجمع الإحصاءات، وهي تحدث في المعاملات التي تنطوي على بضائع لا يلزم أن تكون في حوزة المالك لكي تتم المعاملة. وهذه المعاملات مستبعدة من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (في اقتصاد البلد الذي به التاجر) لأن من الواضح أنها لا تندرج ضمن التعريف العام للصادرات والواردات وفقاً للتنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، ولكن الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات يتطلب تسجيل جميع البضائع التي تنطوي عليها تلك المعاملات تحت ثلاث فئات جديدة هي صافي الصادرات، والصادرات السلبية، والصادرات الموجبة (الفقرات ١٠ - ٤١ إلى ١٠ - ٤٩ في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات). وكان الإصدار الخامس يتطلب تسجيل البضائع غير المباعة فقط.

واو - الاختلافات التي لم تعد موجودة في الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات

٢٧-٥ - الاختلافات التالية لم تعد موجودة بسبب التغييرات التي أدخلت في الإصدار السادس، أما بالنسبة للبلدان التي تقوم بجمع إحصاءات موازين المدفوعات على أساس الإصدار الخامس فلا تزال هذه الفروق موجودة.

٢٨-٥ - البضائع التي بحوزة المسافرين. البضائع التي بحوزة المسافرين بقصد بيعها أثناء زيارتهم للبلد (تسمى أحياناً "التجارة المكوكة") تُدرج في البضائع العامة في موازين المدفوعات. وكذلك تدخل في الإحصاءات البضائع التي بحوزة المسافرين لاستعمالهم الخاص أو للإهداء، التي تزيد عن العتبة التي تقررها الجمارك. فعلى سبيل المثال قد يحوز الأشخاص سلعاً معمرة (مثل السيارات والإلكترونيات) أو سلعاً ثمينة (مثل المجوهرات) بهذه الطريقة (الفقرات ١٠ - ٢٣ (ج) و ١٠ - ٨٠ و ١٠ - ٨٣ و ١٠ - ٨٤ في الإصدار السادس). وتتفق هذه المعاملة مع ما يقضي به التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، فهو يدرج البضائع التي تجرى حيازتها على نطاق كبير بالشكل الذي تحدده القوانين الوطنية (الفقرة ٢٥ في التنقيح الثاني) ويستبعد البضائع للاستعمال الشخصي ما لم تزد القيمة عن ما يقرره القانون الوطني (الفقرة ٤٨ في التنقيح الثاني). وفي الإصدار الخامس لدليل موازين المدفوعات كانت جميع السلع التي بحوزة المسافرين للاستعمال الخاص أو للإهداء مستبعدة من التجارة في البضائع في جميع الحالات لأنها تدخل في الخدمات.

٢٩-٥ - البضائع برسم الإصلاح. كان الإصدار الخامس يُدرج هذه المعاملات في البضائع كمكوّن منفصل ضمن حساب البضائع، أما الإصدار السادس فيستبعدها (الفقرة الفرعية ١٠ - ٢٠ (هـ) في الإصدار السادس). وهذه المعاملات تُدرج الآن في حساب الخدمات إما تحت مكوّن الخدمات الرئيسي "إصلاح وصيانة السلع المتنقلة" أو كخدمات إصلاح تُصنّف وفق عناصر الخدمة. وبهذا التغيير يصبح الإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات متفقاً مع التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، الذي يوصي باستبعاد البضائع برسم الإصلاح وبقيد معاملات البضائع برسم الإصلاح بشكل منفصل لأغراض الحسابات القومية وموازن المدفوعات (الفقرة ٦١ في التنقيح الثاني).

زاي - التعديلات التي تجرى نتيجة للممارسات الوطنية في تجميع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع

٣٠-٥ - قد لا تُطبّق البلدان التوصيات الدولية الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، التنقيح الثاني، بالكامل لأسباب عملية. وإذا أدّت هذه الحالات إلى اختلافات إضافية مع البضائع العامة، فقد يُضطر جامعو إحصاءات موازين المدفوعات إلى إجراء مزيد من التعديلات على بيانات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، ويتم ذلك عادة عن طريق جمع بيانات إضافية من مصادر أخرى.

٣١-٥ - التعديلات الناتجة عن النظام التجاري المستعمل. يتم جمع المعلومات في كثير من البلدان على أساس معلومات إدارات الجمارك. وتعتبر كثير من البلدان أن حدودها الجمركية هي الأقاليم الإحصائية. إلا أن الحدود الجمركية قد لا تغطي جميع الإقليم الاقتصادي للبلد لأنه قد توجد مناطق خاصة مثل المناطق الحرة الصناعية والتجارية، ومستودعات الجمارك ومرافق التجهيز الداخلي، تقع كلها خارج هذه الحدود، ولا تدخل الصادرات من هذه المناطق أو السورادات إليها في البيانات التي تقدمها الجمارك (انظر الفقرات ٦٤ إلى ٨٩ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع). وإذا كان الإقليم الإحصائي للبلد لا يشمل جميع الأقاليم الاقتصادية للبلد فمعنى ذلك أن البلد يتبع نظام التجارة الخاص

إحصاءات التجارة المجمعّة على أساس التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات

ولا يتبع نظام التجارة العام الموصى به. وفي هذه الحالة فإن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع لا توفر سجلاً كاملاً لتدفقات البضائع إلى داخل البلد وإلى الخارج، ويحتاج الأمر إلى جمع بيانات أو تقديرات إضافية للحصول على تغطية كاملة للصادرات والواردات وفقاً للإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات.

٣٢-٥ - بنود ليست مشمولة في سجلات الجمارك. توجد عادة صادرات وواردات معيّنة غير مشمولة بسجلات الجمارك ومن ثم قد لا تُدرج في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع في البلد. ومن أمثلة تلك المعاملات: (أ) الصادرات والواردات التي لا تصل إلى عتبة معيّنة، (ب) شراء الطائرات والسفن وغيرها من المعدات المتحركة والتصرف فيها (الفقرة ٣٦ في التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع)، (ج) البضائع التي يجري توصيلها من خلال البريد أو خدمات البريد الخاصة (الفقرة ٣٢ في التنقيح الثاني)، (د) البضائع التي تصدر أو تستورد عبر خطوط الأنابيب (النفط والغاز والمياه) أو الأسلاك (الكهرباء) (الفقرة ٣١ في التنقيح الثاني).

٣٣-٥ - بنود مستثناة لدواعي السرية. قد تلجأ البلدان إلى استبعاد بضائع معيّنة مثل صادرات أو واردات النفط والغاز وصادرات البضائع ذات الاستعمال العسكري من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع.

حاء - قابلية بيانات التجارة في البضائع والتجارة في الخدمات للإضافة

٣٤-٥ - قد يرغب مستعملو الإحصاءات التفصيلية للتجارة الدولية في البضائع في الحصول على إحصاءات تكميلية عن التجارة في الخدمات. إلا أن المعلومات التفصيلية المتاحة عن التجارة في الخدمات لا تكمل المعلومات التفصيلية عن التجارة في البضائع في عدد من الحالات لأن كلاً منهما يقوم على مفهوم نظري مختلف: فالإحصاءات التفصيلية للتجارة في البضائع تقوم على أساس التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع، بينما تعرّف التجارة في الخدمات في سياق إطار موازين المدفوعات. ومن هنا فإن الجزء التكميلي للتجارة في الخدمات هو الجزء الخاص بالبضائع في حساب البضائع والخدمات في موازين المدفوعات، وتظل الاختلافات النظرية بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وإحصاءات البضائع العامة على أساس موازين المدفوعات، كما هي موصوفة أعلاه، قائمة فيما يخص العلاقة بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وبيانات التجارة في الخدمات.

٣٥-٥ - وكما يتبين من الجدول ٥ - ١ فإن الاختلافات في التغطية بين إحصاءات التجارة الدولية في البضائع والإصدار السادس لدليل موازين المدفوعات تشتمل على أربعة بنود، تتصل بشكل مباشر بتصنيف بعض المعاملات التجارية المعيّنة (أو جزء منها) باعتبارها تجارة في الخدمات، وهذه البنود الأربعة هي:

(أ) التوفيق بين بيانات القيمة خالصة الشحن، والتأمين والقيمة تسليم ظهر السفينة. تُخصم تكاليف الشحن والتأمين المتعلقة بإحضار البضائع المستوردة من حدود البلد المصدر إلى حدود البلد المستورد من قيمة الواردات في موازين المدفوعات، وقد تصنّف ضمن واردات الخدمات (حسب مقر إقامة مقدم الخدمة)؛

(ب) البضائع برسم التجهيز دون تغيير الملكية. تعتبر هذه البضائع خدمات مقدّمة في سياق موازين المدفوعات، ومن ثم تُستبعد من البضائع العامة في ميزان المدفوعات (في الصادرات والواردات)؛ وتقيّد القيمة الصافية تحت عنصر الخدمات (خدمات صناعية على مدخلات مادية مملوكة للغير)؛

- (ج) البضائع المستوردة لمشاريع تقوم بها شركات تشييد غير مقيمة. تعتبر هذه البضائع في ميزان المدفوعات جزءاً من خدمات التشييد المقدّمة من شركات تشييد غير مقيمة؛
- (د) البرمجيات الحاسوبية والمنتجات السمعية البصرية التي تُدفع عنها رسوم دورية. هذه البضائع مستبعدة من البضائع العامة في ميزان المدفوعات، وتدخل رسوم الترخيص في عنصر الخدمات "تكاليف استخدام الملكية الفكرية".

الفصل السادس

نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية

ألف - مقدمة من شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة

١-٦ - تنفيذ دراسة نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية بشكل خاص في توضيح (أ) صعوبة تنفيذ نظام إحصائي للاتحاد الجمركي مع الاحتفاظ في نفس الوقت بمعلومات كاملة عن التجارة في كل بلد من بلدان الاتحاد، و(ب) استعمال الدراسات الاستقصائية للمؤسسات لأغراض جمع البيانات. ويعرض هذا الفصل، علاوة على ذلك، دروساً مستفادة عن تجهيز البيانات ومراقبة النوعية^{٣٣}.

^{٣٣} مسودة هذا الفصل مقدمة من نظام

إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية، وقامت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة بإعداد النص النهائي.

٢-٦ - يسجل نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية تدفقات التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية)، وهو يتم نظام إحصاءات تجارة الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية مع الدول من خارج الجماعة. ويعتمد نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية على عمليات مسح للمؤسسات، بينما يعتمد نظام إحصاءات التجارة مع البلدان الأخرى على سجلات الجمارك.

٣-٦ - ويتبع نظام إحصاءات التجارة مع الدول الأخرى توصيات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع الصادر عن الأمم المتحدة، أما نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية فقد أدخل بعض التغييرات، لأسباب عملية تتعلق بتجميع البيانات، تخرج عن توصيات الأمم المتحدة بشأن أنواع معينة من تجارة الترانزيت والنسبة إلى البلدان الشريكة، ونظام التجارة^{٣٤}. وتؤدي هذه الاختلافات إلى فوارق بين بيانات التجارة لبلدان معينة من البلدان الأعضاء في الجماعة الأوروبية والبلدان الشريكة من غير أعضاء الجماعة.

^{٣٤} للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر

المفوضية الأوروبية، إحصاءات التجارة في البضائع - دليل المستعمل (لكسمبرغ، ٢٠٠٦)، الفقرات ١٧٥ إلى ١٧٩.

٤-٦ - وتحت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي على تقديم بياناتها التجارية وفقاً للمفاهيم والتعاريف الدولية قدر الإمكان. وتقوم بعض بلدان الاتحاد الأوروبي بتجميع بيانات التجارة وفقاً لكلا المفهومين، أي مفهوم الاتحاد والمفهوم الوطني. ويتبع المفهوم الوطني توصيات الأمم المتحدة بالنسبة لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع بشكل أوثق. وهذا هو السبب الرئيسي في أن بيانات التجارة التي تنشرها قاعدة بيانات الأمم المتحدة تختلف في بعض الأحيان عن البيانات المتاحة من نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية.

باء - نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية

٥-٦ - هذا النظام هو نظام لجمع البيانات الإحصائية عن التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وفيه تُجمع البيانات مباشرة من الشركات. ويسجل هذا النظام أساساً جميع التحركات المادية للبضائع بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الكهرباء. وتسمى التدفقات الخارجية من بلد عضو إلى آخر "بضائع

المغادرة“ وتسمى التدفقات إلى الداخل ”بضائع الوصول“. أما عند نشر التدفقات التجارية فتستخدم نفس المصطلحات المستخدمة مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد، أي ”الصادرات“ و”الواردات“.

٦-٦- وفي إحصاءات التجارة بين دول الجماعة الأوروبية، تتم الإجراءات التالية وفقاً

لتوصيات إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: المفاهيم والتعاريف، التنقيح ٢ ٣٥:

(أ) تُستبعد البضائع التي تتداول ببساطة بين الدول الأعضاء (بضائع الترانزيت). ويعني هذا عدم

تسجيل البضائع التي تُرسل من دولة إلى أخرى في داخل الاتحاد وتُمر بشكل مباشر عبر دولة أخرى من دول الاتحاد أو تتوقف فيها لأسباب تتعلق فقط بشحن البضاعة؛

(ب) تُستبعد البضائع المرسلّة أو السواردة لغرض محدد بقصد إعادة إرسالها ضمن فترة زمنية معيّنة دون إجراء أي تغيير عليها فيما عدا الإهلاك العادي الناتج عن الاستعمال (البضائع المُفرج عنها مؤقتاً)؛

(ج) تُستبعد البضائع برسم التجهيز الداخلي والخارجي بموجب عقد. وتقيّم البضائع على أساس إجمالي (أي المبلغ الذي تُعد به الفاتورة لو كانت البضاعة ستسجّل كمشتريات أو مبيعات).

٦-٧- وتحدّد الإقرارات الجمركية، التي هي مصدر معظم إحصاءات التجارة في البضائع، المعلومات الموصوفة أعلاه وفقاً لإجراءات جمركية معيّنة (مفصّلة في اتفاقية كيوتو)، أما إحصاءات التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي فتحتاج إلى تعاريف مناسبة وإبلاغها إلى مشغلي التجارة المسؤولين عن إعداد الإقرارات الجمركية في نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية.

خلفية تاريخية

٦-٨- أصبح الاتحاد الأوروبي رسمياً سوقاً موحدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، حين أزيلت جميع الحدود المادية وجميع نقاط التفتيش الجمركي عند الحدود الداخلية بين تلك البلدان وأصبحت حركة التجارة حرة فيما بينها. وأدى اختفاء هذا المصدر الشامل والدقيق للمعلومات إلى ضرورة وضع نظام إحصائي جديد لرصد التجارة في البضائع بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وأطلق على هذا النظام اسم نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية.

٦-٩- وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٦٨ في شكل اتحاد جمركي، حيث أُلغيت جميع الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء. وأدت فرص التصدير الجديدة إلى رواج اقتصاد الدول الأعضاء. ففي الفترة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٢ زادت التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد بنسبة ٩ في المائة سنوياً، مما أدى إلى رواج في الأسواق وفي فرص الاستثمار في بلدان الجماعة الأوروبية. إلا أن حرية انتقال البضائع بين دول الجماعة لم تكن قد تحققت حتى ذلك التاريخ، فقد كانت توجد إجراءات رسمية جمركية على الحدود. وقبل عام ١٩٩٣ كانت جميع الشاحنات توقف على الحدود بين دول الجماعة للتفتيش والإفراج.

٦-١٠- بعد ذلك أصبح هدف التكامل الاقتصادي دون أي قيود على الحدود بين دول الجماعة قريب المنال عند إنشاء السوق الموحدة. فقد تكفّلت هذه السوق بالحرية الأربعة: حرية تحرك البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال في سوق داخلية دون حواجز. وألغت هذه السوق الموحدة إجراءات الإفراج الجمركي عند الحدود الداخلية بين بلدان الجماعة. ومع ذلك فقد كانت تنفذ إجراءات ضريبية وإحصائية وإجراءات أخرى لمراقبة البضائع وتسجيلها عند عبورها الحدود الداخلية لبلدان الجماعة، وأدى ذلك إلى نشوء نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية.

الاحتفاظ بنظام الجمارك من أجل التجارة مع البلدان خارج الجماعة

١١-٦ - لا تزال إحصاءات التجارة مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تُجمع من الإقرارات الجمركية التي تقدم لإدارات الجمارك الوطنية في كل بلد. وتتضمن القواعد الجمركية للجماعة الأوروبية، بشكل عام، بأن تخضع البضائع لإجراء الاستيراد والتصدير في البلد الذي فيه مقر مشغل التجارة والذي يمكن فيه التفتيش على البضاعة من قبل السلطات الجمركية. ومن ثم فإن البضائع التي تدخل بلدان الجماعة الأوروبية قد تخضع أولاً للإشراف الجمركي (أي إجراء الترانزيت) في الدولة العضو التي تدخل البضاعة عن طريقها إلى أن تصل إلى الدولة العضو التي هي بلد المقصد، حيث يتم الإفراج عنها للتداول الحر في بلدان الجماعة. وبنفس الطريقة فإن البضائع التي تغادر المنطقة الإحصائية لبلدان الجماعة تنتقل أيضاً تحت الإشراف الجمركي بين البلد المصدر والبلد العضو الذي تخرج منه البضاعة وتغادر الإقليم الإحصائي للجماعة.

١٢-٦ - وتتيح هذه الأحكام الجمركية إمكانية تجميع الإحصاءات على أساس الإقرارات الجمركية، التي تبين الواردات والصادرات إلى بلدان الجماعة ككل ومنها، وتتيح أيضاً لكل دولة عضو إمكانية تجميع إحصاءاتها التجارية الوطنية مع البلدان من خارج الجماعة.

الصلة بنظام ضريبة القيمة المضافة

١٣-٦ - كما ذكر آنفاً، فإن المعلومات الإحصائية عن التجارة في البضائع بين بلدان الاتحاد الأوروبي يتم الحصول عليها من الإقرارات الإحصائية للجماعة. ومع أنه لا توجد مستندات جمركية للتحقق من صحة الإقرارات الإحصائية، فلا يزال من الضروري الإبلاغ عن المعاملات فيما بين بلدان المجموعة لأغراض ضريبة القيمة المضافة على البضائع، ولذلك تقرر الإبقاء على صلة وثيقة بنظام ضريبة القيمة المضافة.

١٤-٦ - وينطبق نظام ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي على جميع البضائع والخدمات تقريباً التي تُشترى أو تُباع للاستعمال أو للاستهلاك في بلدان الجماعة. وضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تُقدّر على القيمة المضافة للبضائع والخدمات، وتُحصّل كنسبة مئوية من السعر، وهذا يعني أن عبء الضريبة الفعلي واضح في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة وفقاً لقيمة الضريبة السارية في المكان الذي به مقر المشتري (على أساس "محل المقصد").

١٥-٦ - وبموجب نظام ضريبة القيمة المضافة الحالي يُعفى مورد البضاعة من دفع ضريبة القيمة المضافة في البلد التي تصدر منه البضاعة. أما في البلد العضو مقصد البضاعة فهناك معاملة خاضعة للضرائب، وهي ضريبة حيازة البضائع في داخل الاتحاد الأوروبي. ولما كانت ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن حيازة البضاعة لا تُدفع الآن عند نقاط الحدود، فقد انتقل دفع الضريبة إلى إقرار ضريبة القيمة المضافة الذي يقدمه الشخص الذي يحوز البضاعة. ويجب على كل تاجر مسجّل في نظام ضريبة القيمة المضافة (الشخص المسؤول عن دفع الضريبة) أن يقدم إلى السلطات الضريبية إقرارات دورية بقيمة ضريبة القيمة المضافة المضافة يبين ما في حوزته من البضائع القادمة من دول الاتحاد، وبيانات تجميعية عن قيمة الضريبة والبلد العضو الشريك الذي وردت منه البضاعة معفاة من الجمارك.

١٦-٦ - ومن أجل وجود روابط وثيقة بين نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية ونظام ضريبة القيمة المضافة، يُطلب من السلطات الضريبية في البلدان الأعضاء أن تقدم إلى الوكالة الإحصائية الوطنية على فترات منتظمة، مرة كل فصل على الأقل، قائمة بالتجار المسجلين في نظام ضريبة القيمة المضافة الذين أجروا مشتريات أو مبيعات، مع قيمة هذه المعاملات. وهذا يتيح لجامعي إحصاءات التجارة بين بلدان الاتحاد إمكانية مقارنة قيمة البضاعة المتداولة (بضائع المغادرة والوصول) المبلغ من أي شركة للأغراض الضريبية، مع البيانات المبلغ عنها لأغراض إحصائية.

١٧-٦ - وعلاوة على ذلك، فإن قائمة التَّجَّار المسجلين في نظام ضريبة القيمة المضافة التي تقدمها السلطات الضريبية تتيح إمكانية إقامة قوائم حصرية بالتَّجَّار في داخل الاتحاد. وتستعمل قائمة الشركات العاملة في بلدان الاتحاد، المحدثة بشكل دوري، مع البيانات التعريفية لشركاتها وقيمة التجارة فيما بينها في داخل الاتحاد (المبلَّغة لأغراض ضريبية والمبلَّغة لأغراض إحصائية) في التعرف على الشركات التي قد يُطلب إليها تقديم إقرارات إحصائية. وتفيد المعلومات أيضاً في ضمان تجميع معلومات إحصائية موقوتة، لأغراض التحقق من نوعية البيانات وتحليلها ولتقدير حجم التجارة الذي يقل عن عتبة معينة، وأيضاً لتحديد الردود الجزئية أو الناقصة. وهذه إحدى الأدوات التي تعزز ضبط نوعية الإحصاءات التجارية في بلدان الاتحاد.

نظام مباشر لجمع البيانات

١٨-٦ - يتم جمع كم هائل من المعلومات عن التجارة بين دول الاتحاد من المشغلين التجاريين، فهؤلاء يرسلون إقرارات موجزة إلى الإدارات الوطنية المعنية عن شهر العمليات السابق. وفي بعض الحالات تستخدم مصادر بيانات إضافية للتأكد من بضائع وتحركات معينة (مثلاً سجلات السفن ومعلومات من مشغلي شبكات الغاز والكهرباء).

١٩-٦ - وفي نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية فإن أي شخص طبيعي أو اعتباري مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في أي من بلدان الاتحاد ويقوم بمعاملات تجارية فيما بين بلدان الاتحاد، يكون مسؤولاً عن تقديم تلك البيانات. وهذا الشرط يستبعد تسجيل المعاملات التجارية بين الأشخاص العاديين، كما أن الشركات الصغيرة معفاة من ضرورة التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

جيم - الدراسات الاستقصائية الإحصائية فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية

٢٠-٦ - يختلف نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية عن الدراسات الاستقصائية العادية لدوائر الأعمال التي تُجمع فيها بيانات من جزء صغير من مجتمع الشركات، وإنما هو نظام يشبه النظام القائم على أساس البيانات الإدارية، مثل الإدارات الجمركية، التي تقوم بتجميع جميع المرصودات ذات الصلة تقريباً. فالجزء السذي لا تُجمع بياناته في نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية هو جزء بسيط جداً من التجارة. وقد نفذت الدول الأعضاء نظام عتبة يسمح للتَّجَّار فيما بين بلدان المجموعة بعدم الإبلاغ عن معاملاتهم أو بتقديم معلومات أقل تفصيلاً إذا كان مجموع القيمة التجارية لا يتجاوز مبلغاً معيناً أثناء السنة التقويمية السابقة أو الجارية.

٢١-٦ - ومن أجل ضمان تغطية كافية، يجب أن يضمن نظام عتبة الإعفاءات في أي بلد من بلدان الاتحاد تغطية ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من مجموع التجارة في البلد العضو بشكل مباشر. ويقدر الجزء المتبقي على أساس إقرارات القيمة التي تقدم لأغراض ضريبية. وتتكوّن نسبة القيمة المعفاة التي تبلغ ٣ في المائة من المجموع من نحو ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من تَّجَّار مسجلين في نظام ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي يتاجرون فيما بين الدول الأعضاء. ومن الصعب الحصول على تفصيلات عن نسبة الـ ٣ في المائة هذه من حيث السلع المتاجر فيها والشركاء التجاريين، وخاصة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك خصائصها التجارية، معفاة من هذه الإقرارات.

٢٢-٦ - وقد نُظر في إمكانية وضع نظام لإجراء مسح تقليدي للتجارة فيما بين بلدان الجماعة، ولكن النتائج لم تكن إيجابية إلى درجة تمكن من التنافس مع نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية. وعلاوة على ذلك فإن الصلة بين بيانات نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية والسجلات الضريبية تتيح إمكانية ضبط النوعية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق عن طريق البيانات التي تُجمع بالعينة.

المقارنة مع بيانات التجارة التي تُجمع من الإقرارات الجمركية

٢٣-٦ - كان من الممكن تحديد نطاق ومفاهيم إحصاءات نظام إحصاءات التجارة للجماعة الأوروبية بشكل مختلف عن الإحصاءات التي تقوم على أساس بيانات الجمارك، حيث إنها ليست خاضعة للتشريع الجمركي. فعلى سبيل المثال قد يكون مستعملو إحصاءات التجارة مهتمين بقياس مباشر لتغيير ملكية البضائع بين المقيمين وغير المقيمين أو بالتجارة بين فروع نفس الشركة المتعددة الجنسيات أو بالتجارة وفقاً لتصنيف المركزي للمنتجات، إلا أن الانحراف في المنهجية قد يؤثر على قابلية المقارنة مع بيانات التجارة القائمة على أساس الإقرار الجمركي، ولذلك تقرر الإبقاء على المفاهيم والتعاريف الإحصائية الخاصة بالتجارة بين دول الاتحاد الأوروبي متفقة مع المفاهيم والتعاريف المطبقة على التجارة مع البلدان من خارج الاتحاد.

٢٤-٦ - ونتيجة لذلك فإن إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية وبينها وبين البلدان الأخرى تقيس الحركة المادية للبضائع عبر الحدود وتُطبق نفس الأسماء التفصيلية للبضائع (التسميات الموحدة = النظام المنسق + ٢)، كما تُطبق نفس التواتر الزمني (الإقرارات الشهرية) ونفس مبادئ التقييم (سيف/فوب). وعلاوة على ذلك فإن إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة تتبع قدر الإمكان توصيات التنقيح الثاني لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع من أجل الحفاظ على قابلية المقارنة مع بيانات التجارة التي تجمعها البلدان من خارج الاتحاد.

النظرة إلى النظام باعتباره نظاماً معقداً

٢٥-٦ - في الوقت الحالي نجد أن نحو نصف مليون مؤسسة في أوروبا ملتزمة بتقديم معلومات عن المعاملات التجارية في البضائع في داخل دول الاتحاد، إذ عليها كل شهر أن تبلغ عن البضائع الواردة والصادرة إلى الدول الأعضاء الأخرى، لأغراض إحصائية. ويجب الإبلاغ عن البضائع وفقاً لتصنيف السلع الذي يحتوي على عشرة آلاف رمز (التسميات الموحدة)، والإبلاغ عن قيمة وكمية كل نوع من أنواع البضاعة.

٢٦-٦ - ومع ذلك فإن جميع المشغلين التجاريين يرون أن نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية يمثل عبئاً أخف بالمقارنة بالنظام السابق (قبل ١٩٩٣)، حيث كان من الضروري الإعلان عن كل صفقة تجارية في داخل دول الاتحاد وتقديم إقرار بها إلى الجمارك. ولم يكن مبلغ هذه البيانات على علم دائماً بأن التزامهم تجاه الإبلاغ عن إحصاءات التجارة الخارجية تتم بتقديم الإقرار الجمركي. ومع تطبيق نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية أصبح الإبلاغ الإحصائي واضحاً.

٢٧-٦ - وتنظر الأوساط التجارية في عدد من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية، منذ بدء تطبيقه، على أنه يمثل عبئاً، وهي نظرة تشاركهم فيها في بعض الحالات المؤسسات الإحصائية الوطنية. ولذلك فقد خضع نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية فعلاً إلى عدة جهود من أجل تخفيف عبء الإبلاغ الواقع على عاتق المشغلين التجاريين، وأصبح المطلوب الآن مجموعة بيانات مخففة (ثمانية عناصر للبيانات) بالمقارنة ببيانات الجمارك، وذلك لأغراض الجماعة الأوروبية، وتم رفع عتبة الإعفاء لتشمل عدداً أكبر من المؤسسات، كما تم إنقاص عدد عناوين أسماء البضائع، وإدخال عدة تدابير مبسطة للإبلاغ. وعلاوة على

ذلك تقوم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء باستثمارات كبيرة في التكنولوجيات الإلكترونية الحديثة لجمع البيانات وأدوات التحقق من البيانات، مما يخفف كثيراً من عبء الإبلاغ المطلوب لنظام إحصاءات التجارة. وفي الوقت الحالي يستخدم نحو ٦٠ في المائة من مقدمي الإقرارات الوسائل الإلكترونية لإبلاغ البيانات الخاصة بنظام الإحصاءات.

٦-٢٨- ويرغم الجهود التي بُذلت، يحتاج الأمر إلى مزيد من مبادرات التبسيط الكبيرة، وهناك استراتيجية لشبونة بشأن النمو والعمالة، التي تُهدف إلى تخفيف العبء الإداري الناتج عن متطلبات القطاع العام عن كاهل المؤسسات. ومع أن العبء الإحصائي لا يمثل سوى جزء بسيط نسبياً، فإن نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية يمثل جزءاً كبيراً من التزامات الإبلاغ الإحصائي.

التأكد من نوعية البيانات

٦-٢٩- تم تحديد إطار عام لضمان نوعية البيانات التي يتم جمعها في سياق نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية. وتلتزم الدول الأعضاء بالإبلاغ عن نوعية البيانات اعتباراً من السنة المرجعية ٢٠٠٥ فما بعدها.

٦-٣٠- ومن الناحية العملية ينبغي لجميع الدول الأعضاء التحقق من صحة البيانات قبل إرسالها إلى نظام إحصاءات التجارة للجماعة الأوروبية. فعلى مستوى جمع البيانات ينبغي للسلطات الإحصائية أن تتأكد من أن جميع مشغلي التجارة الخاضعين لتقديم إقرارات إحصائية قد أنجزوا هذه المهمة. وسجل الأعمال في نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية هو الأداة الأساسية التي تُستعمل لرصد المؤسسات المطلوب منها تقديم إقرارات شهرية وإرسال رسائل تذكير إليها إذا اقترب موعد تقديم ردودها.

٦-٣١- وينبغي التحقق من صحة جميع الإقرارات وفقاً لمجموعة قواعد مناسبة. وينبغي في الإقرار توضيح هوية مقدم الإقرار وصحة الرموز (تدفقات التجارة ورموز السلع ورموز البلدان الشريكة)؛ علاوة على التأكد من دقة القيم والكميات بالمقارنة بالقيمة المتوسطة للوحدة (القيمة على أساس الكتلة الصافية أو القيمة على أساس الوحدة التكميلية) أو حسب متوسط الوزن لكل وحدة.

٦-٣٢- ويمكن التأكد من صحة البيانات بصفة خاصة باستعمال تقنيات التدقيق على المستوى الكلي؛ فعلى سبيل المثال يمكن التأكد من صحة المجاميع بالمقارنة بالبيانات السابقة. ومن الأدوات المهمة عملية تقصي القيم الشاردة للتعرف على الأخطاء المحتملة، ويوصى بأن توافق الدول الأعضاء على مجموعة مشتركة من قواعد التحقق.

٦-٣٣- وينبغي أن تشمل إحصاءات التجارة بين بلدان الاتحاد مجموع التجارة بين الدول الأعضاء. ويعني هذا إدخال تعديلات لتغطية بيانات التجارة التي لا يتم جمعها من خلال إقرارات نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية. ويجب إعداد تقديرات للتجارة التي لا تصل قيمتها إلى العتبة المقررة من أجل تأمين تغطية كاملة للتجارة. ومن المشاكل الرئيسية التي يواجهها نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية مشكلة عدم الاستجابة، التي تعني أن جميع المعلومات الإحصائية أو جزءاً منها غير موجود. وكما هو الحال بالنسبة للتجارة تحت مستوى العتبة، ينبغي تعديل بيانات التجارة من أجل التعويض عن المعلومات الناقصة. ومن الضروري أيضاً إجراء تعديلات على القيمة الإحصائية (حيث إن جزءاً من التجارة التي يغطيها نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية يتم جمعه على أساس المبالغ المدرجة في الفواتير).

٦-٣٤- ومن الناحية النظرية يجب أن تكون إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية قابلة للمقارنة بالكامل، ولذلك ينبغي أن يكون تأثير البيانات عموماً بعدم الانتظام أقل منه بالنسبة لإحصاءات التجارة مع الدول خارج الجماعة الأوروبية. وينبغي أن تكون الصادرات من الدولة العضو ألف إلى الدولة العضو باء، حسب ما تبلغ عنه الدولة العضو ألف، مساوية لواردات من الدولة

ألف إلى الدولة باء كما تبلغ عنها الدولة باء. وبسبب اختلاف مبدأ التقييم (سيف مقابل فوب) ينبغي أن تكون قيمة الواردات أعلى قليلاً من الصادرات. على أنه منذ بدأ تشغيل نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية، تبين من المقارنات الثنائية وجود اختلافات كبيرة وثابتة في إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي. لذلك ينبغي أن تؤخذ المقارنات بين إحصاءات التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي بحذر، ويجب أن تأخذ في الاعتبار وجود هذه الاختلافات. فالأسباب الرئيسية للاختلافات معروفة، وهي ناتجة عن العتبة وعدم الاستجابة، والتعديلات اللازمة بشأهما، وعن سرية البيانات الإحصائية، والتجارة الثلاثية، والوقت الذي ينقضي بين تسجيل المعاملات والإبلاغ، والخطأ في تصنيف البضائع، والأخطاء المنهجية الأخرى.

الترتيبات المؤسسية

٣٥-٦ - ولضمان التنسيق من حيث المحتوى والتوقيت والطريقة المستخدمة، تقوم الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في البضائع بين الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس تشريعات الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك، وتطبيقاً لمبدأ التبعية، يتيح التشريع المتعلق بنظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية للدول الأعضاء إمكانية اختيار طريقة تنفيذ النظام إلى حد بعيد.

٣٦-٦ - وقد وضعت القواعد المتعلقة بجمع إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة في تشريع الاتحاد الأوروبي. ويعني ذلك أن أحكام التشريع لها تأثير مباشر على الدول الأعضاء في جميع عناصرها. ولا تحتاج الدول فرادى إلى إبرام قوانين محلية لكي تسري هذه التشريعات في بلدانها، كما أن أي قوانين محلية تتعارض مع تلك التشريعات ينسخها تشريع الاتحاد، لأن قانون الاتحاد الأوروبي له الهيمنة على قوانين الدول الأعضاء. ولذلك فإن الدول الأعضاء في الاتحاد ملتزمة بالتشريع في ضوء متطلبات الأحكام التي تضعها قواعد الاتحاد الأوروبي ووفقاً لمتطلباتها.

٣٧-٦ - ولا تتدخل أحكام الاتحاد في طرق الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالتجارة في البضائع طالما كانت البيانات التي تقدم إلى نظام إحصاءات التجارة مجمعة وفقاً لمفهوم الاتحاد. ويذكر في هذا الصدد أن أي خروج على تشريع الجماعة لأسباب وطنية يتطلب في العادة أحكاماً قانونية وطنية إضافية.

٣٨-٦ - وتتفق الدول الأعضاء بشكل جماعي وتتعاون في شأن القوانين المتعلقة بإحصاءات الجماعة الخاصة بالاتجار في البضائع. وللجماعة (نظام إحصاءات التجارة للجماعة الأوروبية) الحق في اتخاذ المبادرة - أي في وضع مقترحات لتشريعات الجماعة - ولكن وزراء الدول الأعضاء الممثلين في مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي هم الذين يعتمدون التشريع. وتوضع القواعد التنفيذية عن طريق التصويت في لجنة نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية، التي تمثل إدارات الإحصاء الوطنية المسؤولة عن إحصاءات التجارة.

٣٩-٦ - وقد أدى تنفيذ نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية إلى إعادة تنظيم مؤسسية لتجميع إحصاءات التجارة في الدول الأعضاء. ولإدارات الجمارك دور أساسي في إنتاج أرقام التجارة حين تكون الإقرارات الجمركية هي مصدر البيانات، ويقتصر دور المؤسسات الإحصائية غالباً على نشر تلك البيانات. وقد أوجد نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية مجموعة من نظم التنفيذ في الدول الأعضاء، حيث تقوم مختلف الإدارات الوطنية بجمع وتجهيز ونشر إحصاءات التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد. وهذه الإدارات هي في الغالب الأعم المؤسسات الإحصائية الوطنية، ولكنها تشمل أيضاً سلطات الجمارك كما تشمل في بلد واحد على الأقل البنك المركزي.

مقارنة إحصاءات الجماعة مع الإحصاءات الوطنية

٤٠-٦ - توضع قواعد مشتركة (تشريع الاتحاد الأوروبي) فيما يخص جمع إحصاءات الجماعة المتعلقة بالتجارة في البضائع بين دول الجماعة. ومع ذلك فإن إحصاءات الجماعة، التي تغطي الاتحاد الأوروبي بجملته، قد لا تتفق دائماً بشكل مباشر مع الإحصاءات التي تجمعها وتنشرها الدول الأعضاء. فقد تستعمل الدول الأعضاء مفهوماً وطنياً على المستوى الوطني، ولكن عليها أيضاً أن تقدم إلى نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية بيانات منسقة وفقاً لمفهوم الجماعة الأوروبية.

٤١-٦ - وتتلخص الاختلافات الأساسية بين مفهوم الجماعة والمفاهيم الوطنية فيما يلي:

(أ) التفاصيل حسب البلد الشريك. بالنسبة للواردات تسجل بعض الدول الأعضاء بلد المنشأ باعتباره البلد الشريك، بينما تسجل إحصاءات الجماعة الأوروبية بلد الشحن في الجماعة باعتباره البلد الشريك؛

(ب) معاملة بضائع الترانزيت. بعض الدول الأعضاء لا تسجل البضائع التي تعتبرها "عابرة" في أرقامها الوطنية، وينطوي ذلك، أولاً، على الصادرات من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد التي يُفرج عنها في البلدان الأعضاء قبل إرسالها إلى بلد عضو آخر، وثانياً، البضائع الواردة من دولة عضو أخرى تصدر مباشرة إلى بلد غير عضو. وهذه التدفقات تدخل في إحصاءات الجماعة الأوروبية تحت بندي التجارة بين دول الاتحاد والتجارة مع دول من خارج الاتحاد، حسب الحال. ويشار إلى هذه الظاهرة أحياناً باسم "أثر روتردام".

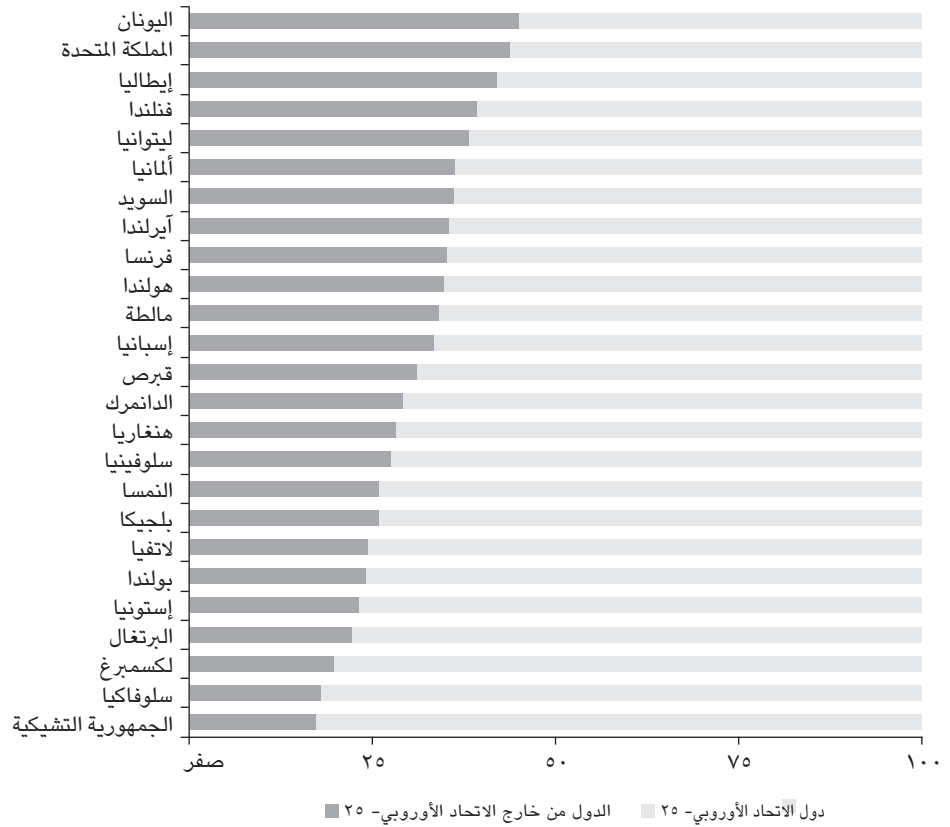
الإنجازات والتحديات الجارية

٤٢-٦ - لا شك في أن حُسن توقيت الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالتجارة في البضائع مع الدول الأعضاء الأخرى، ونوعية هذه الإحصاءات، من الأمور المهمة لأغراض السياسة الاقتصادية الأوروبية، مثل الحسابات القومية وبيانات التدفقات الكلية بين المنطقة الأوروبية والدول الأعضاء الأخرى في الجماعة. وتساعد بيانات التجارة بين دول الجماعة الشركات الأوروبية في القيام بأبحاث السوق وتحديد استراتيجياتها التجارية.

٤٣-٦ - وبانضمام الدول الأعضاء إلى السوق الموحدة، زادت بشكل كبير تجارتها مع الدول الأعضاء الأخرى في السوق.

٤٤-٦ - ويتبين من الشكل ٦-١ أن حصة التجارة بين دول الجماعة تستأثر بما بين ٥٥ و ٨٠ في المائة من مجموع تجارة الدول الأعضاء. إلا أن هذه الأرقام يجب أن تؤخذ بحذر لأن التجارة بين الدول الأعضاء تسجل حسب البلد الشريك في عملية الشحن، وهذا قد يؤدي إلى تقدير عالٍ للتجارة بين الدول الأعضاء بالمقارنة بالتجارة مع الدول من خارج الجماعة.

الشكل ٦-١ - حصة التجارة بين الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥



المصدر: التجارة الخارجية، نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية.

٤٥-٦ - وسوف يكون على نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية في المستقبل القريب أن يركز على مزيد من تخفيف عبء الإبلاغ، بحيث لا يؤثر في نفس الوقت على حُسن توقيت البيانات ونوعيتها. وفي هذا السياق تجري مناقشة الخيارات التالية:

(أ) تحسين استخدام البيانات الإدارية عن طريق إدخال نظام مشترك لجمع البيانات الإحصائية والضرورية؛

(ب) زيادة عتبة الإعفاء مع زيادة إعفاء الشركات المبلّغة، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ج) تطبيق نظام موحد للتدفق يبلغ فيه مشغلو التجارة عن عمليات الإرسال فقط وتبلغ الدولة العضو الشريكة عن عمليات الوصول.

٤٦-٦ - وهناك صعوبات تواجه نظام جمع البيانات الذي يقوم على أساس بيانات الجمارك أيضاً (التجارة مع البلدان غير الأعضاء)، ويجري حالياً إعداد إجراءات مركزية للإفراج الجمركي. وتقضي هذه الإجراءات بالفصل بين تقديم الإقرارات الرسمية للجمارك وعرض البضاعة فعلياً على الجمارك. فقد تكون البضائع، عند الإفراج عنها لغرض التصدير أو الاستيراد، موجودة في دولة عضو غير الدولة العضو التي يقدم فيها الإقرار الجمركي. وقد يؤدي ذلك إلى نقل الإقرار عن الواردات والصادرات من بلد عضو إلى آخر بغض النظر عن مكان وجود البضاعة أو مقصدها. وقد يؤدي ذلك إلى ضياع

مصدر البيانات لجزء من التجارة في دولة عضو معيّنة. كما توجد إمكانية إبلاغ إحدى الدول الأعضاء عن صادرات وواردات لا تمت لها بصلة.

٤٧-٦ - ونتيجة لذلك، فإن عملية التكامل الاقتصادي الجارية بين دول الجماعة تزيد من صعوبة تنسيق التدفقات التجارية للدول الأعضاء.

الدروس التي تفيد الاتحادات الجمركية الأخرى في تجربة نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية

٤٨-٦ - قد تفيد الدروس المستفادة من تجربة نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية، الاتحادات الاقتصادية التي تنظر في مزيد من الاندماج الاقتصادي والتي تناقش إقامة هياكل سوقية مشتركة على نفس الطراز القائم الآن في الاتحاد الأوروبي. وينبغي في هذا الصدد النظر في المَعْلَمَات التالية:

- (أ) وضع نظام لجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة في البضائع على أساس آخر غير البيانات الجمركية هو مسألة لا ينبغي النظر فيها إلا في مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي للاتحاد والدول الأعضاء فيه. ولا يكفي في هذا الصدد بشكل عام وجود تعريف جمركية خارجية موحدة؛
- (ب) من الضروري وجود نظام ضريبي حسن التنفيذ لضريبة القيمة المضافة في الدول الأعضاء من أجل الحفاظ على معايير النوعية في إحصاءات التجارة بين الدول الأعضاء؛
- (ج) ينبغي أن تنقل الدول الأعضاء حقوق السيادة إلى السلطات العليا للاتحاد وأن تتفق على مفاهيم وتعريف وإجراءات مشتركة وملزمة. ذلك أنه سيكون من الصعب الاحتفاظ بالخصائص الوطنية؛
- (د) يحتاج الأمر إلى تدابير داعمة لتنفيذ التغييرات الهيكلية في نظام جمع البيانات، ويجب أن يكون مشغلو التجارة والإدارات الوطنية مستعدين لها، وأن تقدم لهم المساعدة في فترة التنفيذ. وقد استثمر الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥٥ مليون يورو (في مشروع تحرير التجارة) بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥ من أجل التشجيع على جمع ومعاملة وتوزيع إحصاءات التجارة بين الدول الأعضاء وبينها وبين الدول غير الأعضاء.

الفصل السابع

ربط إحصاءات التجارة والأعمال

ألف - مقدمة ٣٦

٣٦ من المهم التنويه بالعمل الرائد الذي يقوم به نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية في هذا المجال. وقد اعتمدت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي نهج الاتحاد الأوروبي في بلدان المنظمة. ويستفيد هذا الفصل استفادة كبيرة من وثائق عمل كلتا المنظمتين.

٧-١- من المسائل المهمة التي تلقى اهتماماً متزايداً في مجال إحصاءات التجارة الدولية مسألة الصلة بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال. فوجود صلة ثابتة بين هاتين المجموعتين من الإحصاءات يمكن من تحليل أثر التجارة الدولية على الإنتاج والعمالة وعلى أداء الشركات. فعلى سبيل المثال، تتيح المعلومات عن التجارة حسب حجم المؤسسات، مفصلة حسب قطاع النشاط الاقتصادي وحسب أسواق التصدير وحسب الموقع (المنطقة مثلاً)، إمكانية تحليل آثار التجارة على العمالة والقيمة المضافة حسب مناطق البلد. إلا أن هذين المجالين الإحصائيين منظمين في الوقت الحالي بشكل مختلف، فإحصاءات التجارة الدولية تعرض تدفقات التجارة بين البلدان مع تفصيلات للمنتجات، بينما تبرز إحصاءات الأعمال أداء القطاعات الاقتصادية وهيكلها.

٧-٢- والمسألة الرئيسية هي تصنيف مشغلي التجارة وفقاً لخصائص الشركة. ويتوقف تحقيق ذلك، إلى حد كبير، على إمكانية وضع أو استعمال معرفات هوية مشتركة بين سجل تجارة البلد وسجل الأعمال فيها. فإذا كان الإقرار الجمركي يحتوي على معرف للتجار يتفق مع المعرف الموجود في سجل الأعمال، فيمكن في هذه الحالة الربط بين معلومات التجارة المأخوذة من بيانات الجمارك ومعلومات التاجر الموجودة في سجل الأعمال. ويصنّف التاجر في سجل الأعمال عادة حسب نوع النشاط الاقتصادي (ومتغيرات أخرى مثل حجم المؤسسة ورقم الأعمال). ويستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية عادة من أجل هذا التصنيف.

٧-٣- ويمكن الربط بين إحصاءات التجارة والنشاط الاقتصادي باستعمال جدول الربط بين السلع في النظام المنسق والصناعات في التصنيف الصناعي الدولي الموحد. إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن هذا النهج لا يوفر أرقاماً واضحة للتجارة في تلك الصناعات، وإنما يربط بين المنتجات المتاجر فيها والصناعات التي تنتج عادة تلك المنتجات. فالسلع الأولية والمصنعة تُنسب إلى القطاعات الزراعية أو المحاجر أو الصناعة التحويلية، وهذا يتجاهل قطاع الخدمات. وهذه مشكلة موجودة بشكل خاص بالنسبة للواردات، لأن قطاع الخدمات له دور كبير فيها (مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة). ومن المشاكل الأخرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تستخدم شركات تجارية في تداول صادراتها.

٧-٤- وعلاوة على مشاكل التنسيب الصحيح للتدفقات التجارية لأنشطة قطاع الخدمات، قد لا يكون التنسيب داخل قطاع الصناعة التحويلية مباشراً. فقد يكون لشركة ما في قطاع صناعي معين نشاط تجاري في منتجات قطاعات أخرى أيضاً (أو تقوم بإنتاجها). ومن الملامح الأخرى الهامة جداً الطريقة التي تنظم بها الشركات المتعددة الجنسيات أنشطة التجارة فيما بينها وفي داخل الشركة نفسها

(التجارة فيما بين أجزاء الشركة). ولذلك فإن أي محاولة لقياس تدفقات التجارة لكل قطاع من قطاعات النشاط باستخدام المنتجات يجب تفسيرها بكثير من الحذر.

باء - كيفية الربط بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال

٧-٥ - تتكوّن الممارسة المقترحة لتجميع البيانات من ثلاث خطوات: '١' تقييم ما إذا كان بالإمكان إدماج سجل التجارة وسجل الأعمال معاً، '٢' تدوين التوصيات المنهجية اللازمة للخروج بنتائج قابلة للمقارنة على نطاق كبير، '٣' تصميم ناتج اختياري موحد. وتتناول الفقرات التالية شرحاً لهذه الخطوات.

الربط بين مختلف المصادر

٧-٦ - تقوم المكاتب الإحصائية في معظم البلدان بجمع إحصاءات التجارة على أساس سجلات الجمارك. ويمكن أيضاً أن يكون للبيانات المأخوذة من غير الجمارك، مثل السجلات الضريبية وسجلات المصارف وبيانات الوزارات المختلفة ووكالات الطاقة الوطنية، دور مهم في هذا الصدد. ومن المعتاد أن تقوم مكاتب الإحصاءات الوطنية بتصميم دراسات استقصائية للمؤسسات وتنفيذها. ولذلك فمن المهم الربط بين مصادر البيانات المختلفة، كما يتضح من الشكل ٧ - ١.

التحضير لتكامل البيانات: نموذج استبيان

٧-٧ - يمكن لجامعي البيانات أن يجتبروا إمكانية ربط البيانات عن طريق استبيان بسيط على غرار الشكل المبين في المرفق ١^{٣٧} مثلاً. ويشمل نموذج الاستبيان أسئلة عن وجود سجل للتجارة وصيانتته، والتوافق بين سجل التجارة وسجل الأعمال، والروابط بين الإقرارات الجمركية وسجل التجارة.

^{٣٧} يقوم نموذج الاستبيان هذا على أساس الاستبيانات المستعملة في نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهما يتعاونان تعاوناً وثيقاً في هذا الصدد. وهذا الاستبيان وارد لأغراض توضيحية.

توصيات منهجية: مثال توضيحي

الفترة المرجعية

٧-٨ - السنة المرجعية الموصى بها هي السنة التقويمية.

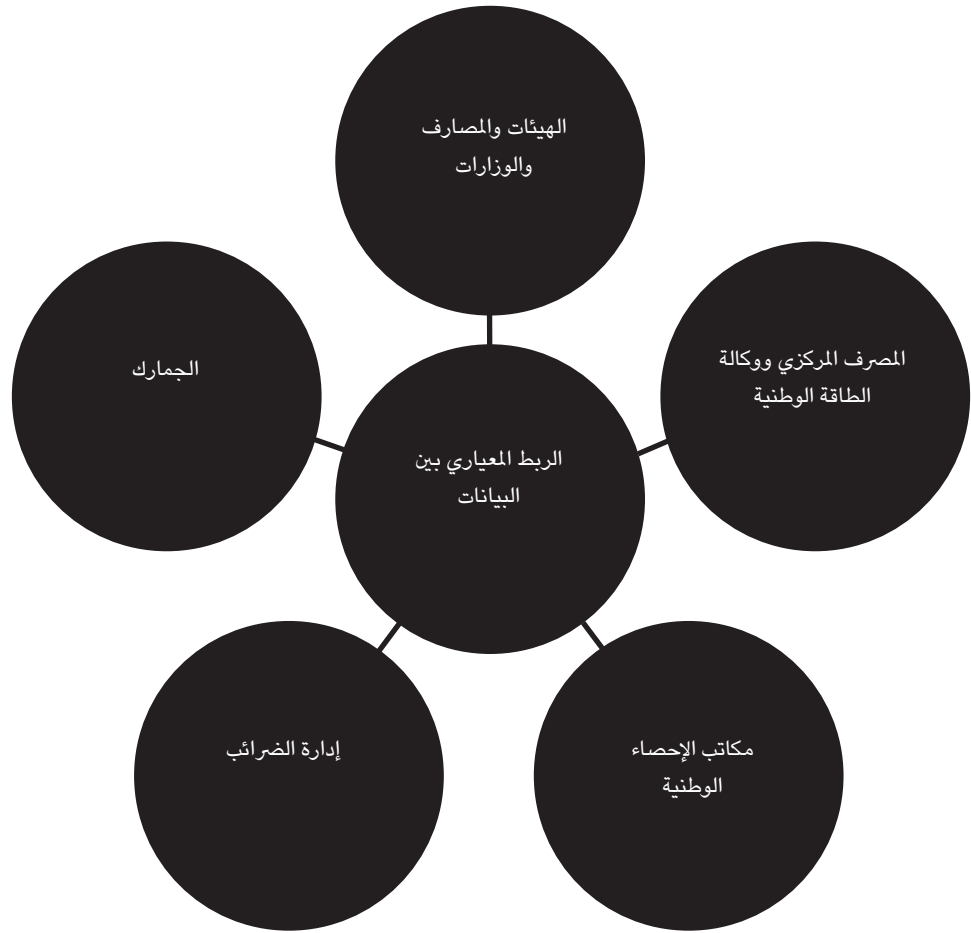
مجتمع المؤسسات

٧-٩ - يشمل مجتمع المؤسسات المستهدف المؤسسات العاملة في مجال التجارة الدولية. وهذا قطاع فرعي من سجل الأعمال في البلد.

تصنيف النشاط

٧-١٠ - يوصى من أجل تصنيف الأنشطة باستعمال التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ويجب أن تشير فئة التصنيف الصناعي الدولي الموحد التي تعطى للشركة في نطاق سجل الأعمال إلى النشاط الرئيسي للشركة أثناء السنة المرجعية.

الشكل ٧-١ - مصادر بيانات التجارة



المتغيرات

١١-٧ - أهم المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار في هذا السياق هي: '١' عدد المنشآت، '٢' عدد العاملين (فئة الحجم)، '٣' مجموع الصادرات والواردات.

^{٣٨} منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: .E.94. XVII.4

١٢-٧ - وترد تعاريف الشركات والمنشآت والوحدات المحلية في دليل نظام الحسابات القومية ١٩٩٣^{٣٨}. ومن الصعب تصنيف الشركات حسب فئات الحجم لأن الممارسات تختلف اختلافاً كبيراً في هذا الصدد بحسب الظروف الاقتصادية والهيكلية في البلد. وتوجد تفصيلات لفئات الحجم لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية.

١٣-٧ - إلا أن المطلوب للبلدان النامية هو تمييز أدق على مستوى أدنى. وفي سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارها محركات للنمو الاقتصادي والعمالة يستحسن وجود تعريف منفصل للمؤسسات البالغة الصغر، وهي تعرّف عادة باعتبارها المؤسسات التي تستخدم من صفر إلى ٤ أو من صفر إلى ٩ من العاملين.

١٤-٧ - وفيما يخص متغير العاملين، يعرّف عدد العاملين بأنه عدد الأشخاص الذين لديهم عقد توظيف مع الشركة ويتلقون تعويضاً في شكل أجور أو مرتبات أو رسوم أو مكافآت، أو أجوراً

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

بالقطعة أو تعويضات عينية. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار المتوسط السنوي وليست العمالة في تاريخ معين. ويفضل نظام العد الشخصي على نظام مكافئ وقت العمل الكامل.

نظام التجارة

١٥-٧ - تستخدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظام التجارة الخاص (بما في ذلك التجهيز الداخلي والخارجي). أما الدول غير الأعضاء فتستخدم غالباً نظام التجارة العام، وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة. ويشمل نظام التجارة العام حركة البضائع إلى المناطق الحرة التجارية والصناعية ومستودعات الجمارك، ومنها، وهذه مستبعدة من نظام التجارة الخاص. ولدى الربط بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الشركات، من المهم معرفة النظام التجاري المستخدم في البلد.

الوحدة الإحصائية

١٦-٧ - يوصى باستعمال المؤسسة كوحدة إحصائية، وهو ما يعني أن المؤسسة هي وحدة الإبلاغ في حلقة الوصل بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال. والمؤسسة هي أصغر تجمع من الوحدات القانونية يمثل وحدة تنظيمية تنتج سلعاً أو خدمات ولها درجة استقلالية معينة في اتخاذ القرار، خاصة فيما يتصل بتخصيص مواردها الجارية.

١٧-٧ - وتسجل إحصاءات التجارة على أساس المعاملات، حيث تتسم خصائص السلع المتأجر فيها بأهمية، ولكن خصائص الوحدات التي تتأجر فيها غير ذات أهمية. وفي المقابل فإن سجل الأعمال يقوم بالكامل على أساس خصائص المؤسسات. لذلك فإن البيانات التجارية التي تُجمع وتسجل على مستوى الوحدة المبلغة في الشركة التجارية أو المنشأة ينبغي ربطها وتجميعها على المستوى الكلي للشركة عن طريق الخصائص الموجودة في سجل الأعمال. وبذلك توجد علاقة بين رموز الشركات في سجل الأعمال ورموز تعريف الهوية في سجل التجارة على شكل ١ إلى ن حيث $n \leq 1$. ويوزج الجدول ٧ - ١ هذه الاختلافات.

الجدول ٧-١ - الصلة بين سجلات التجارة وسجلات الأعمال

السجل	الوحدة	الرمز	المتغير	العلاقة
سجل الأعمال	المؤسسة (تعرف عادة على أساس الوحدة القانونية)	رقم التعريف في سجل الأعمال	النشاط الاقتصادي والعمالة	١
سجل التجارة	مشغل التجارة (يعرف على أساس الوحدة المبلغة)	رقم ضريبة القيمة المضافة أو معرف هوية التاجر	قيمة التجارة	$n \leq 1$

تصميم جداول موحدة للتجارة وفقاً لخصائص المؤسسة

١٨-٧ - في عام ٢٠٠٥ أطلق نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية ممارسة تقييسية يتم عن طريقها الربط بين المعلومات الخاصة بالتجارة الموجودة في الإقارات الجمركية ومصادر سجلات الأعمال الموجودة في البلد. وأهم ميزة لهذا النهج هي عدم وجود حاجة لجمع مزيد من البيانات من التجار، إذ يمكن استعمال مصادر البيانات الموجودة للتوفيق بين بيانات التجارة وفقاً للخصائص الأساسية للمؤسسة. وتوفر سجلات الأعمال المعلومات الاقتصادية الأساسية (مثل قطاع

النشاط أو حجم العمالة) من واقع تصنيف التجار. وهذه الخصائص، مع المتغيرات التجارية الرئيسية، مثل رمز المنتج أو البلد الشريك، تتيح قدرأً واسعاً من التحليل لهيكل التجارة الخارجية. وأصبح هذا التحليل ضرورياً بشكل متزايد بالنظر إلى الدور الذي تقوم به العمليات الاقتصادية في عالم معولم، أصبحت فيه عملية الإنتاج عالمية من خلال تجزئة بعض نواحي الإنتاج إلى "مهام تجارية".

١٩٧-١٩٧ - وقد قامت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بتطوير نهج نظام إحصاءات التجارة فيما بين بلدان الجماعة الأوروبية في معاملاتهما مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واتبعت في هذا الصدد التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات باعتبارهما تصنيفين عالميين قياسيين بدلاً من التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية والتصنيف الإحصائي للمنتجات حسب الأنشطة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ويبين المرفق ٧ - ٢ بعض النتائج الرئيسية لهذه الممارسة، مع بيانات مقدّمة من الترويج إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبعض الجداول تحتوي على بيانات موسومة بالحرف سين لدواعي السرية.

جيم - الخلاصة

٢٠٧-٢٠٧ - تمثّل الممارسة التي تعمل على الربط بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال مثلاً للممارسات الجيدة، نتج عنها مؤشرات جديدة في شكل متماسك ومتسق. والسر في القيام بهذا العمل بكفاءة هو وجود تصميم متسق للنظام الذي يحكم السجلات الوطنية التي تنشأ لأغراض مختلفة. ويمكن أن يكون البعد الخاص بالتجارة الخارجية، بهذا الشكل، جزءاً لا يتجزأ من الإحصاءات الاقتصادية. ولا تعتبر الدراسات الاستقصائية الإضافية خياراً حقيقياً بديلاً عن ممارسات الربط هذه بسبب القيود المتعلقة بزيادة العبء الإداري على المؤسسات في الردود على الاستبيانات.

المرفق ٧-١: نموذج استبيان**السؤال ١: وجود سجل للتجارة**

ألف - هل لديكم سجل للتجارة؟

نعم لا (يرجى الانتقال إلى الجزء جيم)

باء - إذا كان الرد بالإيجاب، فهل يشتمل السجل على ما يلي:

سجل رسمي؟ قاعدة بيانات؟ مجموعة ملفات؟

جيم - إذا كان الرد بالنفي كيف يمكن التعرف على التجار في استمارات الجمارك؟

نعم لا رمز التعريف في سجل الأعمال رقم التسجيل الضريبي رمز رقمي آخر (أو رموز)

(إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى التفصيل):

السؤال ٢: مصادر البيانات لتحديث سجل التجارة

ألف - ما هي مصادر البيانات التي تستعملونها في تحديث سجل التجارة؟

الإقرارات الجمركية الاتصال بالشركات بيانات السلطات الضريبية سجل الأعمال عمليات مسح أخرى سجلات أخرى مصادر أخرى

باء - يرجى وصف إجراء التحديث لكل مصدر من مصادر البيانات المختلفة المبيّنة أعلاه، خاصة فيما يتعلق

بالتواتر الزمني ونوعية التحديث:

السؤال ٣: الروابط بين الوحدة (أو الوحدات) المرجعية في سجل التجارة وسجل الأعمال

ألف - ما هي الوحدة (الوحدات) المرجعية في سجل التجارة:

استمارات الجمارك/سجل التجار الوحدة القانونية المؤسسة المنشأة الوحدة المحلية الوحدة الضريبية وحدات أخرى (يرجى التفصيل)

باء - هل توجد وحدة مرجعية مشتركة على الأقل بين سجل التجارة واستثمارات الجمارك/سجل الأعمال؟
 نعم لا

السؤال ٤: الروابط الحالية أو المحتملة بين سجل الأعمال واستثمارات/سجلات الجمارك

ألف - هل الوحدة الإحصائية الأساسية في سجل الأعمال مرتبطة أو يمكن ربطها باستثمارات الجمارك/سجل التجارة؟
 نعم لا

باء - هل سجل الأعمال مرتبط أو يمكن ربطه فنياً باستثمارات الجمارك/سجل التجارة (إن وجد) عن طريق:

رقم التسجيل الضريبي	نعم	لا
اسم الشركة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
عنوان الشركة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
طريقة أخرى/أو رمز	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

(إذا كان الرد بالإيجاب يرجى التوضيح):

جيم - إذا كان الرد بالإيجاب على بند واحد على الأقل من بنود السؤال ٤ بء، يرجى إعطاء تفاصيل عن كيفية إقامة الرابط (أو الروابط)، أو الكيفية التي يمكن بها إقامة الرابط (أو الروابط) والمشاكل الأساسية التي ووجهت أو التي يحتمل أن تواجهه.

دال - إذا كانت الإجابة على السؤال ٤ ألف وجميع بنود السؤال ٤ بء بالنفي، يرجى شرح السبب في عدم إمكانية ربط سجل الأعمال فنياً باستثمارات الجمارك أو سجل التجارة (إن وجد).

السؤال ٥: الرابط (أو الروابط) الحالية أو الممكنة من استثمارات الجمارك/السجلات التجارية إلى سجل الأعمال

ألف - هل استثمارات الجمارك/سجل التجارة (إن وجد) مرتبطة ارتباطاً فنياً، أو يمكن ربطها فنياً، بسجل الأعمال عن طريق:

رمز التعريف في سجل الأعمال	نعم	لا
رقم التسجيل الضريبي	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
اسم الشركة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
عنوان الشركة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
طريقة (أو طرق أخرى) أو رمز (أو رموز) أخرى	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

باء - إذا كان الرد بالإيجاب على بند واحد على الأقل من البنود المدرجة تحت السؤال ٥ ألف، يرجى شرح طريقة إقامة الرابط (أو الروابط) أو الطريقة التي يمكن بها إقامتها والمشاكل التي تواجهه أو التي يمكن أن تواجهه:

جيم - إذا كانت الإجابة بالنفي على جميع البنود الواردة تحت السؤال ٥ ألف، يرجى شرح السبب في أن استثمارات الجمارك/سجل التجارة (إن وجد) غير مرتبطة أو لا يمكن ربطها فنياً بسجل الأعمال.

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

السؤال ٦: ممارسات الربط الإحصائي بين سجل التجارة وسجل الأعمال

- ألف - هل قام بلدكم بمبادرة للربط بين سجل التجارة وسجل الأعمال؟
 نعم (يرجى الانتقال إلى الجزء بء) لا (يرجى الانتقال إلى السؤال ٧)
 بء - ما هي نسبة مشغلي التجارة الذين يمكن التعرف عليهم عن طريق سجل الأعمال؟
 جيم - ما هي المشاكل الرئيسية التي تواجه التعرف عليهم بهذه الطريقة؟
 دال - يرجى إعطاء فكرة عن نوعية النتائج:

السؤال ٧: الأعمال التجريبية الأخرى و/أو التحليلات التي قمتم بها في البلد

- ألف - هل قام البلد بأي محاولات و/أو تحليلات فيما يتعلق بالربط بين سجل التجارة (السجلات التجارية) وسجل الأعمال و/أو العكس؟
 نعم (يرجى الانتقال إلى الجزء بء) لا (يرجى الانتقال إلى السؤال ٨)
 بء - ما هي المشاكل الرئيسية التي واجهتكم في الربط بين سجل التجارة وسجل الأعمال؟
 جيم - يرجى إبداء ملاحظاتكم حول نوعية نتائج الدراسة:

السؤال ٨: روابط مرجعية أخرى متبادلة

- ألف - في سياق اختبار إمكانية ربط السجلات الخاصة بـمشغلي التجارة وسجلات الأعمال يمكن إعداد جداول إضافية، على أساس السجلات ذات الروابط المشتركة، لفائدتها التحليلية. يرجى بيان أي الإضافات التالية تلقى قبولاً لديكم:
 روابط مرجعية متبادلة بين قطاعات النشاط، والمنتجات المتاجر فيها، والبلدان
 الشريكة الرئيسية في التجارة، من أجل توفير مؤشرات عن الأنشطة الاقتصادية
 الحقيقية لمشغلي التجارة
 الميزان الخارجي حسب قطاع النشاط، من أجل توفير فكرة عن تنافسية مختلف
 قطاعات الأنشطة
 روابط مرجعية متبادلة بين مؤشرات التجارة والعمالة، من أجل تقييم أثر التجارة
 الخارجية على العمالة حسب قطاعات النشاط

المرفق ٧-٢ - بعض الجداول الناتجة عن ممارسة الربط: مثال من النرويج

لأغراض التوضيح وبيان أنواع البيانات التي يمكن أن تتولد عن ممارسة الربط بين السجلات، نعرض هذه الجداول ببياناتها الحقيقية المقدمة من النرويج إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبعض الجداول تحتوي على بيانات محجوبة لدواعي السرية (أمامها علامة "س")، بناءً على طلب السلطات الإحصائية في النرويج.

الجدول الأول -

سجل التجارة وسجل الأعمال

يُعطى هذا الجدول فكرة عن الأهمية الإحصائية للنتائج، وذلك بقياس التغطية بعد إدماج سجل التجارة وسجل الأعمال. وكانت النتائج في جميع الجداول أكثر فائدة وموثوقية عندما تكون التغطية التجارية جيدة.

الجدول ١: سجل التجارة وسجل الأعمال			
الصادرات	الواردات		المجتمع الإحصائي
١٦ ٨٨٤	٦٧ ٤٩٠	عدد مشغلي التجارة الخارجية ^١	١) جميع مشغلي التجارة
%٧٤,٩	%٩٧,١	التغطية التجارية ^٢ (في المائة)	
١٦ ٨٨٤	٦٧ ٤٩٠	عدد مشغلي التجارة الخارجية ^١	٢) جميع مشغلي التجارة فيما عدا من كان تعريف الهوية بالنسبة لهم ناقصاً أو خطأ
%٧٤,٩	%٩٧,١	التغطية التجارية ^٢ (في المائة)	
١٦ ٨٤٠	٦٦ ٩٦٨	عدد مشغلي التجارة الخارجية ^١	٣) مشغلو التجارة الذين أمكن التعرف عليهم بنجاح بالرجوع إلى سجل الأعمال
١٦ ٨٤٠	٦٦ ٩٦٨	عدد الشركات/ المنشآت ^٣	
%٦٩,٢	%٩٢,٤	التغطية التجارية ^٤ (في المائة)	

مجموع عدد المؤسسات في سجل الأعمال:

- ^١ معرفة برقم تعريف، وتشتمل على المشغلين فوق عتبة الإعفاء.
- ^٢ التجارة حسب تعريفها في سجل الأعمال، كنسبة من مجموع التجارة. ومجموع التجارة يشمل تقديراً للتجارة التي هي أدنى من عتبة الإعفاء.
- ^٣ حسب تعريفها في سجل الأعمال. وللإطلاع على الفرق بين مشغلي التجارة والمؤسسة يرجى الرجوع إلى المقدمة المنهجية (المرفق).
- ^٤ التجارة حسب تعريفها في السجل التجاري، وربطها بسجل الأعمال، كنسبة من مجموع التجارة. ويشمل مجموع التجارة تقديراً للتجارة أدنى من العتبة.

المجتمع الإحصائي ١ يشمل جميع مشغلي التجارة فوق العتبة الإحصائية للمعاملات.

المجتمع الإحصائي ٢ يشمل جميع مشغلي التجارة من المجتمع الإحصائي ١ فيما عدا رموز التعريف الناقصة أو الخاطئة.

المجتمع الإحصائي ٣ يشمل جميع مشغلي التجارة من المجتمع الإحصائي ٢ الذين يمكن التعرف عليهم من سجل الأعمال.

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

الجدولان الثاني (الواردات) والرابع (الصادرات) -

عدد المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي وفئات حجم العمالة

الجدول الثاني: عدد المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي وفئات حجم العمالة									
المجموع	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣-١ (المستوى الثنائي)							الواردات	عدد العاملين
	٩٩	١٢	١١	١٠	٠٥	٠٢	٠١		
٩ ٤٢٧	س		٣٢	.	٤٦	١٢	١١٠	صفر - ٩	
٥١ ٥٤٤	س		٧٤	س	س	٥٢٨	٣ ٢٦١	٤٩ - ١٠	
٢ ٣٨٨	.		٢٠	س	١١	س	س	٢٤٩ - ٥٠	
٧٨٥	.		١٨	.	س	س	س	٢٥٠ فأكثر	
٢ ٨٢٤	٢٤٨		١٥	.	٦	١٣	١٤	غير معروف	
٦٦ ٩٦٨	٦٨٥		١٥٩	س	٥٣٤	٥٥٤	٣ ٣٩٤	المجموع	

الجدول الرابع: عدد المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي وفئات حجم العمالة									
المجموع	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣-١ (المستوى الثنائي)							الصادرات	عدد العاملين
	٩٩	...	١١	١٠	٠٥	٠٢	٠١		
١٠ ٤٨٩	٤١		٤٠	س	٥٩	٦٥	٢٢٩	صفر - ٩	
٤ ٢٢٣	س		٢٤	س	٢٩	س	٢٤	٤٩ - ١٠	
١ ٣٧٢	س		س	.	س	س	س	٢٤٩ - ٥٠	
٤٧٢	س		١٨	.	س	.	س	٢٥٠ أو أكثر	
٢٨٤	٢٥		س	.	س	.	س	غير معروف	
١٦ ٨٤٠	٦٧		١٠٣	س	٩٣	٧٢	٢٥٧	المجموع	

الجدولان الثالث (الواردات) والخامس (الصادرات)

التجارة حسب القطاع الاقتصادي وفئة حجم العمالة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجدول الثالث: التجارة حسب القطاع الاقتصادي وفئات حجم العمالة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)									
المجموع	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣-١ (المستوى الثنائي)							الواردات	عدد العاملين
	٩٩	...	١١	١٠	٠٥	٠٢	٠١		
٨ ٤٢١ ٠٦٦	٣٤ ٦٩٣	...	٥٦ ٢٤٥	س	٣٢ ٢٦٢	٥ ٩٥٤	٥٩ ١٢٢	صفر - ٩	
٨ ٥٤٦ ٧١٣	س	...	١٣ ٥٣٢	.	س	١٢٢	٢٧ ٥٢٣	٤٩ - ١٠	
٩ ٠١٥ ٧٦٢	س	...	٢٧ ٨٢٨	س	٥٥٩	س	٤ ١٩٦	٢٤٩ - ٥٠	
٩ ٧٣٣ ٤٣٢	٨٧٨ ٥٤٨	.	س	س	س	٢٥٠ أو أكثر	
١ ٢٥١ ٣٢٤	٦٣ ٢٤٦	...	٢ ٧٦٤	.	٤٦	١٣٢	س	غير معروف	
٣٦ ٩٦٨ ٢٩٧	٩٧ ٩٨٣	...	٩٧٨ ٩١٦	٨٧٨	٧٤ ٨٥٧	٦ ٢٣١	٩٢ ٠٠٥	المجموع	

الجدول الخامس: التجارة حسب القطاع الاقتصادي وفئة حجم العمالة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)									
المجموع	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي)							الصادرات	عدد العاملين
	٩٩	...	١١	١٠	٠٥	٠٢	٠١		
٩ ٦٧٣ ٤٧٨	١ ٤٠١	...	٦ ٠٤٥ ٢٤٩	س	٤٩ ٩٢٦	٦ ٠٠٦	٤ ٨١٦	٩ - صفر	
٣ ٩٥١ ٦٧٣	س	...	٦ ٦٢ ٨٧٨	س	١ ٦٩ ٨٧١	س	١ ٠٢٩	٤٩ - ١٠	
٦ ٨٣٢ ٦٣٥	س	...	س	.	س	س	س	٢٤٩ - ٥٠	
٢ ٦ ٣٤٨ ١٢١	س	...	١ ٨ ٧٨٣ ٢٥٦	.	س	.	س	٢٥٠ أو أكثر	
٤ ٢٦ ١٥١	٤ ٣٤٢	...	س	.	س	.	س	غير معروف	
٤٧ ٢٣٢ ٠٥٨	٥ ٧٥٩	...	٢ ٦ ٠٠ ٨ ٥٠٠	١ ٢٣ ٧٩٧	٤ ٥٤ ٠٣٤	٧ ٢٢٨	٦ ١١٥	المجموع	

الجدولان السادس (الواردات) والسابع (الصادرات) -

تركيز التجارة

يساعد هذان الجدولان في التعرف على درجة هيمنة المؤسسات الكبيرة (من حيث حجم التجارة) على مجموع التجارة/التجارة حسب قطاعات الاقتصاد. وقد استعملت فئات تجميعية حسب القطاع في التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

الجدول السادس: تركيز التجارة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				
المجموع	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي)			
	الواردات	جيم إلى هاء	زاي	فئات أخرى
٢ ٦٩٢ ٤٣٥	١ ٨٨٣ ٧٣٥	١ ٧٢٥ ٦٩٦	١ ٣٨٢ ٥١٥	أكبر ٥ مؤسسات
٤ ١٤٦ ٩٨٧	٢ ٣٧١ ٧٤٤	٢ ٦٦٠ ٢٣٨	١ ٩٩٨ ٥٧٩	أكبر ١٠ مؤسسات
٥ ٩٤٩ ٧٠٢	٣ ٠٨٠ ٦٨١	٣ ٧٢٩ ٧٨٢	٢ ٦٢٤ ١٩٢	أكبر ٢٠ مؤسسة
٨ ٩٠٦ ١٩٤	٤ ٤١٢ ٩١٧	٥ ٦٦٦ ٣٣٥	٣ ١٤٦ ٦٤٨	أكبر ٥٠ مؤسسة
١١ ٩٣٠ ٨٨٨	٥ ٥٣٨ ٧٤٥	٧ ٧٢٣ ٣٤٨	٣ ٤٩٧ ٧٥١	أكبر ١٠٠ مؤسسة
٢٠ ٩٧٦ ٦١٦	٨ ٣٩٢ ٥١٤	١٣ ٥١٩ ٧٤٧	٤ ٢٣٠ ٦٩٣	أكبر ٥٠٠ مؤسسة
٢٥ ٣٠٠ ٦٣٤	٩ ٢٨٠ ١١٧	١٦ ١٩٨ ٣٤٩	٤ ٤٤٦ ٢٧٨	أكبر ١٠٠٠ مؤسسة
٣٦ ٩٦٨ ٢٩٧	١٠ ٠٢٧ ٥٧٠	٢٢ ٠٨٥ ٠١٨	٤ ٨٥٥ ٧٠٩	جميع المؤسسات

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

الجدول السابع: تركيز التجارة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				
التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي)				الصادرات
المجموع	فئات أخرى	زاي	جيم إلى هاء	
٢٢ ٧٨٥ ٤٧٥	١ ٠٧١ ٢٩٥	٧١٨ ٦١٤	٢٢ ٧٨٥ ٤٧٥	أكبر ٥ مؤسسات
٢٥ ٨٧٦ ١٣٧	١ ٤٨١ ٧٩٧	١ ١٤٦ ٧٢٨	٢٥ ٨٧٦ ١٣٧	أكبر ١٠ مؤسسات
٢٨ ٥٤٠ ٥٩٢	١ ٨٩٢ ٤٨٣	١ ٧١٩ ٩٠٧	٢٨ ٣٢١ ٢٦٥	أكبر ٢٠ مؤسسة
٣٢ ٦٧١ ٥٣٣	٢ ٢٤٩ ٨٤٠	٢ ٥٦٧ ٥٢٠	٣١ ٥٨٦ ٠٥٥	أكبر ٥٠ مؤسسة
٣٥ ٩٤٧ ٤٦٦	٢ ٤٥٤ ٦٠٦	٣ ١٣٦ ٠٨٠	٣٤ ٠٢١ ٣٨٧	أكبر ١٠٠ مؤسسة
٤٣ ٤٥٢ ٢٣٣	٢ ٧٢٠ ١٧٥	٤ ٠٣٦ ٥١٢	٣٨ ٨٤١ ٥٥٧	أكبر ٥٠٠ مؤسسة
٤٥ ٤٩٦ ٩١٢	٢ ٧٦٧ ٩٥٩	٤ ٢١٣ ٧٩١	٣٩ ٧٤٨ ٢١٩	أكبر ١ ٠٠٠ مؤسسة
٤٧ ٢٣٢ ٠٥٨	٢ ٧٩٧ ٧٤٣	٤ ٣٧٩ ٨٩٤	٤٠ ٠٥٤ ٤٢١	جميع المؤسسات

الجدول الثامن (الواردات) -

عدد المؤسسات حسب منطقة الشريك التجاري

الجدول الثامن: عدد المؤسسات حسب منطقة الشريك التجاري				
التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح ٣ - ١ (على مستوى الأبواب)				الواردات
المجموع	أبواب أخرى	زاي	جيم إلى هاء	البلد الشريك أو المنطقة الشريكة
٥٩ ٣٤٤	٢٣ ٩٦٨	٢٦ ٦٨٢	٨ ٦٩٤	دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة
١ ٨٥٢	٢٤٧	١ ٣٧٩	٢٢٦	أفريقيا
٣٦	٦	٢٠	١٠	أمريكا الشمالية
٤١١	٦١	٢٩٧	٥٣	أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي*
١ ١٣٨	١٧٣	٧٣٦	٢٢٩	أمريكا الجنوبية
١ ٥١١	٢٥٩	٩٩٨	٢٥٤	الشرق الأوسط
١٦ ٢٤٠	٣ ٣٤٢	١٠ ٨٩٥	٢ ٠٠٣	آسيا
١ ١٠٦	٢٥٤	٦٣٨	٢١٤	أوقيانوسيا وأنتاركتيكا
١ ٦٤٧	٢٤٢	١ ١١٥	٢٩٠	غير محدد
٦٦ ٩٦٨	٢٨ ٣٤١	٢٩ ٢٩٤	٩ ٣٣٣	المجموع**

* باستثناء كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

** يمكن أن تقوم مؤسسة ما بتبادلات تجارية مع مؤسسات أخرى في عدة مناطق شريكة.

الجدول التاسع (الصادرات) -

قيمة التجارة حسب منطقة الشريك التجاري

الجدول التاسع: قيمة التجارة حسب منطقة الشريك التجاري (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ - ١ (على مستوى الأبواب)			الصادرات
المجموع	أبواب أخرى	زاي	جيم إلى هاء
٢٥٠٧٤٦٥٩	٣١٠٢٠٩١	١٥١٥٨٩٨٠	٦٨١٣٥٨٨
			بلد الشريك أو المنطقة الشريكة
			دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر
٣٣٠١٤٨	٣٣٩٣	٩٣٥٧١	٢٣٣١٨٤
			أفريقيا
٢١١٦١٦	٢٠٩١١٩	١٨٠١	٦٩٦
			أمريكا الشمالية
٦٩٦٠٩	١٣٠٢٣	٤٢٦٤٧	١٣٩٣٨
			أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي*
٤٠٠٩٣٩	٣٥٨٠٩	٨٧١٩٩	٢٧٧٩٣٢
			أمريكا الجنوبية
١٠٢٥٦٥	١٦٠٨٥	٦٥٠٧٥	٢١٤٠٥
			الشرق الأوسط
٥١١٥٨٣٤	٦٩٢٣٦٧	٣٩٧١٦٦١٤	٤٥١٨٥٣
			آسيا
٨٥٦٢٩	١٨٤٢٦	٣٧٥٦٦	٢٩٦٣٧
			أوقيانوسيا وأنتاركتيكا
١٩٢٥٤٦	٣٦٦١٠	٦٩٥٦٣	٨٦٣٧٢
			غير محدد
٣٦٩٦٨٢٩٧	٤٨٨٥٥٧٠٩	٢٢٠٨٥٠١٨	١٠٠٢٧٥٧٠
			المجموع

* باستثناء كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدولان الثاني عشر (الواردات) والرابع عشر (الصادرات) -

عدد المؤسسات حسب عدد البلدان الشريكة

يبين هذان الجدولان درجة التنوع الجغرافي حسب القطاع من حيث عدد البلدان الشريكة وعدد المؤسسات.

الجدول الثاني عشر: عدد المؤسسات حسب عدد البلدان الشريكة			
التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي)			الواردات
المجموع	أبواب أخرى	زاي	جيم إلى هاء
٣٣٧٠٩	١٩٧٠٩	١٠٢٨٠	٣٧٢٠
			١ بلد شريك واحد
١٠٦٦١	٤٢١٨	٤٨٩٥	١٥٤٨
			٢ بلدان شريكان
٥٦٣٥	١٦٩٠	٢٩٨٥	٩٦٠
			٣ بلدان شريكة
٥٨٨٨	١٣٣٩	٣٤٨٥	١٠٦٤
			٤ - ٥ بلدان شريكة
٣٢٤٦	٥٩٤	٢٠١٧	٦٣٥
			٦ - ٧ بلدان شريكة
٢٩٤٨	٣٨٢	١٩٩١	٥٧٥
			٨ - ١٠ بلدان شريكة
١٨٢١	٢١٧	١٢٧٠	٣٣٤
			١١ - ١٣ بلداناً شريكاً
٣٠٦٠	١٩٢	٢٣٧١	٤٩٧
			١٤ + بلداناً شريكاً
			غير محدد
٦٦٩٦٨	٢٨٣٤١	٢٩٢٩٤	٩٣٣٣
			المجموع

إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات

الجدول الرابع عشر: عدد المؤسسات حسب عدد البلدان الشريكة					
التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي)				الصادرات	عدد البلدان الشريكة
المجموع	أبواب أخرى	زاي	جيم إلى هاء		
٩٠٤٩	٢٩١١	٤٤١٣	١٧٢٥	١ بلد شريك واحد	
٢٦٧٠	٦٠١	١٣٧٦	٦٩٣	٢ بلدان شريكان	
١٣٧٨	٢٥٩	٧٢٢	٣٩٧	٣ بلدان شريكة	
١٤٢٦	٢٢٠	٧١٥	٤٩١	٤ - ٥ بلدان شريكة	
٦٩٠	١١٠	٣١٢	٢٦٨	٦ - ٧ بلدان شريكة	
٥٨٤	٧٦	٢٤٨	٢٦٠	٨ - ١٠ بلدان شريكة	
٣١٢	٥٢	١٢٥	١٣٥	١١-١٣ بلدًا شريكًا	
٧٣١	٧٧	١٩٤	٤٦٠	١٤ + بلدًا شريكًا	
				غير محدد	
١٦٨٤٠	٤٣٠٦	٨١٠٥	٤٤٢٩	المجموع	

الجدولان الثالث عشر (الواردات) والخامس عشر (الصادرات) -

قيمة التجارة حسب عدد البلدان الشريكة

يبين هذان الجدولان درجة التنوع الجغرافي حسب القطاع من حيث عدد البلدان الشريكة وقيمة التجارة.

الجدول الثالث عشر: قيمة التجارة حسب عدد البلدان الشريكة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)					
التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٣-١ (المستوى الثنائي)				الواردات	عدد البلدان الشريكة
المجموع	أبواب أخرى	زاي	جيم إلى هاء		
١٧٢٨٥٩٣	١٠١٩٠٦٣	٦١٨٢٥٩	٩١٢٧١	١ بلد شريك واحد	
٩٧٢٩٤٢	١٨٧٣٢٠	٥٩٩٢٩٨	١٨٦٣٢٤	٢ بلدان شريكان	
٩٣٥٨٠٦	١٨٠٦٤٦	٦٠٧٢٤٠	١٤٧٩١٩	٣ بلدان شريكة	
٢٣١٤٩٨٢	٨٦٨٨١٤	١١٤٨٢١٢	٢٩٧٩٥٧	٤ - ٥ بلدان شريكة	
٢٢٥٩٦٤٨	١٩٨٣٣٥	١٦٥٢٥٠٣	٤٠٨٨١١	٦ - ٧ بلدان شريكة	
٣٠٦١٠٨٨	٤١٦٦٤٣	١٧٩٠٥٠٦	٨٥٣٩٣٩	٨ - ١٠ بلدان شريكة	
٣٠٩٤٩٧٨	٢٢١٥١٣	٢٠٤٨٠٨٣	٨٢٥٣٨١	١١ - ١٣ بلدًا شريكًا	
٢٢٦٠٠٢٥٩	١٧٦٣٣٧٤	١٣٩٢٠٩١٧	٧٢١٥٩٦٨	١٤ + بلدًا شريكًا	
				غير محدد	
٣٦٩٦٨٢٩٧	٤٨٥٥٧٠٩	٢٢٠٨٥٠١٨	١٠٠٢٧٥٧٠	المجموع	

الجدول الخامس عشر: قيمة التجارة حسب عدد البلدان الشريكة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)					
التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ١-٣ (المستوى الثنائي)				الصادرات	
المجموع	أبواب أخرى	زاي	جيم إلى هاء		
١ ٢٩٥ ٧٣٧	٧٥٩ ٢٧٢	١٦١ ٢٢٥	٣٧٥ ٢٤٠	١ بلد شريك واحد	عدد البلدان الشريكة
٤٧١ ٤٥٣	١٥٩ ٧٦٠	١٠٥ ٣٦٤	٢٠٦ ٣٢٨	٢ بلدان شريكان	
٨٠٣ ٣٥٠	٣٤٦ ٧٥٤	١١٣ ٤١٧	٣٤٣ ١٧٩	٣ بلدان شريكة	
١ ٤٧٥ ٧٠٥	٧٨ ٧٨٨	٢٩٣ ٠٩٨	١ ١٠٣ ٨١٩	٤ - ٥ بلدان شريكة	
١ ٤٧١ ٠٧٦	١١٢ ٢٥٣	٤١٣ ٩٣٠	٩٤٤ ٨٩٣	٦ - ٧ بلدان شريكة	
٣ ٨٩٨ ٨٨٧	٨١ ٠٧٣	٤٦٨ ٧٨٩	٣ ٣٤٩ ٠٢٦	٨ - ١٠ بلدان شريكة	
٤ ٠٧٩ ٤١٧	١٤١ ٤٦٥	٣٥٧ ٤٢١	٣ ٥٨٠ ٥٣١	١١-١٣ بلداناً شريكاً	
٣٣ ٧٣٦ ٤٣٢	١ ١١٨ ٣٧٩	٢ ٤٦٦ ٦٤٩	٣٠ ١٥١ ٤٠٤	١٤ + بلداناً شريكاً	
				غير محدد	
٤٧ ٢٣٢ ٠٥٨	٢ ٧٩٧ ٧٤٣	٤ ٣٧٩ ٨٩٤	٤٠ ٠٥٤ ٤٢١	المجموع	

الجدول السادس عشر (الواردات) -

التجارة حسب السلعة والنشاط الاقتصادي

هذه جداول تفصيلية متقاطعة، حسب التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ١ - ٠ (المستوى الثنائي) والتصنيف الصناعي الدولي الموحد للتقنيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي).

الجدول السادس عشر: التجارة حسب السلعة والنشاط الاقتصادي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)								
المجموع	التصنيف الصناعي الدولي الموحد للتقنيح ٣ - ١ (المستوى الثنائي)							الواردات
	٩٩	...	١١	١٠	٠٥	٠٢	٠١	
٨٩٨ ٦٠٣	س	...	س	.	س	٢٢١	٣٧ ١٤٩	٠١
٢١ ٤٠٢	س	س	٣٩	٣٥٤٣	٠٢
١٥٦ ٩٣٦	س	...	س	.	٣٢	١ ١٤٢	٢ ٨٧٢	٠٣
٩٦ ٩٢٢	١٩٠٤	س	س	٠٤
٣٨ ٠٤٩	س	س	.	.	٥٣٣	١١
.	س	١٢
١٧٧٣٠	١٣
٧٨ ١٦١	س	١٤
٣٦ ١٥٥	س	...	١٣٠	س	.	س	٣٥	١٥
٧٩ ٢٨٠	س	س	.	.	٣٢	١٦
٥٦٥ ٨٩٩	١٧
	١٨
٨٠٤ ٨٥٥	س	...	س	.	٤٨ ٥٣٨	.	٢٦٥	٢١
٤٤ ٠٤٩	س	.	س	.	س	٢٢
٨٤١ ٨٦٣	١٤	...	س	.	٢٧٨	١٣	٥٧٤	٢٣
٣٥٢ ٨٣٤	س	.	س	س	س	٢٤
	٩٨
	٩٩
٣٦ ٩٦٨ ٢٩٧	٩٧ ٩٨٣	...	٩٧٨ ٩١٦	٨٧٨	٧٤ ٨٥٧	٦ ٢٣١	٩٢ ٠٠٥	المجموع

التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٠-١ (المستوى الثنائي)



USD 20

ISBN 978-92-1-661031-9



طُبِعَ فِي الْاُمَمِ الْمَتَحِدَةِ، نِيُويُورِك

07-66528— November 2010—365